جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: مالية المؤسسة

بـــــعنـــــوان

اثر الإيرادات الجبائية على بعض المتغيرات الاقتصادية في للجزائر

ـ دراسة إحصائية تحليلية (2006-2016)

من إعداد الطالبين :

✓ بـــوزيـــد خـــالـــــد

✓ بـــوزيـــد ســـليمـــان

إشـراف الأستاذ الدكتور: بوخاري عبد الحميد

نوقشت وأجيزت علنًا أمام اللجنة المكونة من الأساتذة

الرتبة	الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ	هندي كريم	جامعة غرداية	رئيسًا
أ.د	عبد الحميد بوخاري	جامعة غرداية	مشرفا ومقرراً
د	رواني بوحفص	جامعة غرداية	مناقشًا
أ	سلماني عادل	جامعة غرداية	مناقشًا

الموسم الجامعي: 2017/ 2018

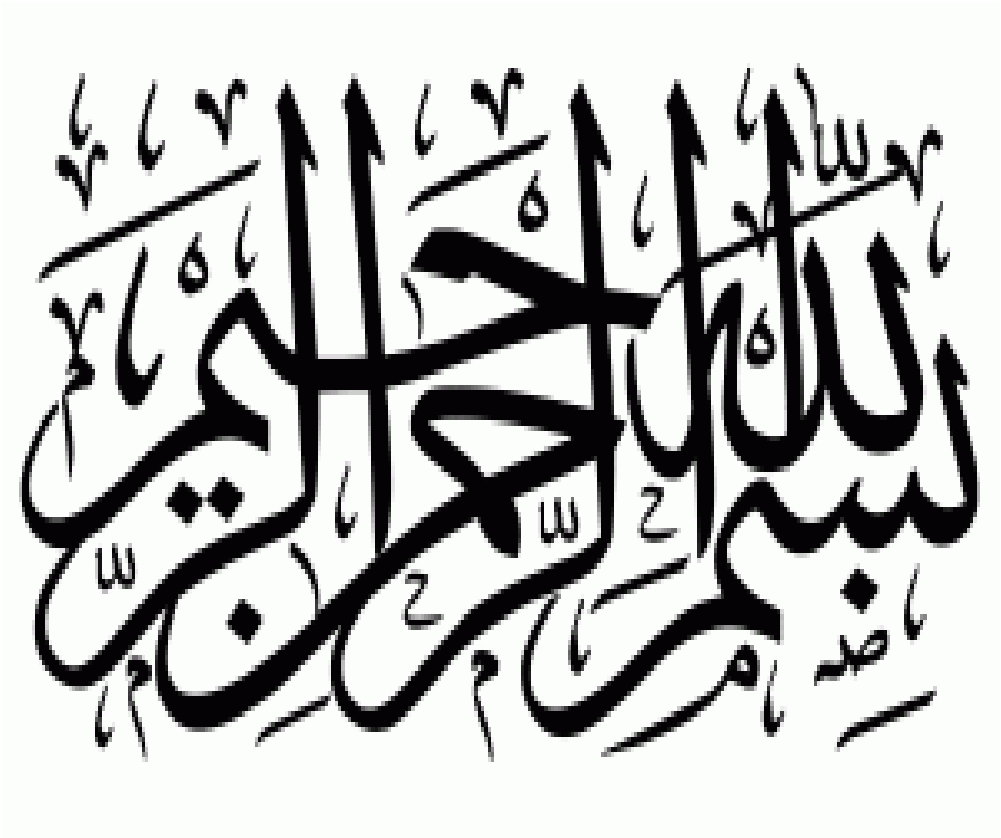
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

اهدي ثمرة هذا العمل إلى من كان دعاؤها مصباحا أنار لي دروب الحياة، ورضاؤها عني قوة زادتني عزيمة إلى روح الوالدة الكريمة رحمها الله تعالى.

إلى من كان سببا في وجودي والدي الكريم جزاه الله عني أفضل الجزاء.

إلى الذين وقفوا إلى جانبي وساعدوني لإتمام هذا العمل ووصولي إلى أعلى المراتب، إخوتي وأخواتي حفظهم الله.

إلى كل الأصحاب والأحباب والخلان والزملاء سدد الله خطاهم وعوضهم الله عنا بأفضل من ذلك.

إلى كل رافعا للواء العلم ساطعا أمام ظلمات الجهل...

أهدي هذا العمل

خـــالـــد

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعإلى:

﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّي ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

والدتي الكريمة أطال الله عمرهما، و روح والدي الطاهرة تغمده الله بواسع رحمته، وبلغهما جنات الفردوس الأعلى

وإلى سندي في هذه الحياة الزوجة الكريمة، وقرة عيني ابني محمد إياد

وإلى الإخوة والأخوات وأخص بالذكر أخي الغائب الزبير.وكل أفراد العائلة من بعيد وقريب

وإلى كل الزملاء والزميلات الذين رافقوني

في مشواري الدراسي

إلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة أهدي هذا العمل

سليمان

شكر و تقدير

"كُنْ عالمًا .. فإن لم تستطعْ فكنْ مُتعلمًا، فإنْ لم تَسْتطعْ فأحبْ العُلماء، فإن لم تستطعْ فلا تَبْغضهمْ"

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث ، نحمد الله عز وجل على نعمه التي منَ بها علينا فهو العلي القدير ،كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر و التقدير للأستاذ الدكتور "بوخاري عبد الحميد" لما قدمه لنا من جهد و نصح و معرفة طيلة انجاز هذا البحث . كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث، و نخص بالذكر أستاذتنا الكرام الذين أشرفوا على تكوين دفعة مالية المؤسسة وإلى الذين كانوا عونا لنا في بحثنا و من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات ، فلهم منا كل الشكر...

خالد، سليمان

الملخص:

تهدف هده الدراسة إلى اختبار مدى تأثير الإيرادات الجبائية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في التضخم، الناتج المحلي، الموازنة العامة، في جزائر للفترة2006 إلى 2016 ، بالإضافة إلى التعرف على السياسة الجبائية وكذا الاستقرار المالي، ومعرفة أهم العوائق والصعوبات التي تحول دون تحقيقه، ولمعجلة الموضوع واختبار فرضياته تم الاعتماد على دراسة تحليلية تبين تطور الإيرادات وتظهر مدى تأثيرها على التضخم والناتج المحلي، والموازنة العامة.

ولأجل معرفة العلاقة بين هده المتغيرات ودراسة مدى ارتباطها تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIWES9 ، حيث تم تقدير النموذج انحدار الخطي البسيط، وخلصت الدراسة إلى انه توجد علاقة طردية ذات معنوية إحصائية بين الإرادات الجبائية والناتج المحلي الإجمالي، بينما لم تكن كدالك بالنسبة للتضخم والموازنة العامة للدولة.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الاستقرار المالي، السياسة الجبائية، الإيرادات الجبائية، ارتباط.

RESUME DE L'ETUDE :

Cette étude vise à tester l'impact des recettes fiscales sur certaines variables macroéconomiques de l'inflation, la production intérieure, le budget général, en Algérie pour la période 2006 à 2016, en plus de l'identification de la politique fiscale ainsi que la stabilité financière, et la connaissance des obstacles les plus importants et les difficultés Qui l'empêche d'être atteint, et pour l'accélération et le test de ses hypothèses, s'est appuyé sur une étude analytique qui montre l'évolution des recettes et montre dans quelle mesure ils affectent l'inflation, la production intérieure et le budget général.

Afin de connaître la relation entre ces variables et d'examiner leur corrélation, le programme statistique 9eviwes a été invoqué, où le modèle a été estimé comme une simple régression linéaire, l'étude a conclu qu'il y avait une corrélation statistiquement significative entre les volontés fiscales et le produit intérieur brut (PIB), alors qu'il n'était pas une fonction Pour l'inflation et le budget général de l'État.

LES MOTS CLES :

inflation, stabilité financière, politique fiscale, recettes fiscales, Association.

فهرس المحتويات

إهداء..... I
شكر و تقدير III
الملخص:..... IV
فهرس المحتويات IV
قائمة الجداول VII
قائمة الأشكال..... IX
قائمة الملاحق X
مـــقـــدمـــة I

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد..... 5
المبحث الأول: السياسة الجبائية المفاهيم و الأهداف..... 6
المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للضريبة و السياسة الجبائية..... 6
الفرع الأول: ماهية الضرائب و الرسوم 6
الفرع الثاني: تعريف الجباية..... 11
المطلب الثاني : النظام الجبائي الجزائري و إجراءات الرقابة الجبائية 16
الفرع الأول : ماهية النظام الجبائي 16
الفرع الثاني : إجراءات الرقابة الجبائية..... Erreur ! Signet non défini.
المطلب الثالث : معوقات السياسة الجبائية و أفاق الإصلاح الجبائي 37
الفرع الأول : معوقات السياسة الجبائية..... 37
الفرع الثاني : الإصلاح الجبائي 39
المبحث الثاني : مفهوم الاستقرار المالي 42
المطلب الأول: تعريف الاستقرار المالي واهم مبادئه 42
الفرع الأول: تعريف الاستقرار المالي 42
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في أداء النظام المالي..... 44
المطلب الثاني :أهمية الاستقرار المالي و علاقته بالاستقرار الاقتصادي النقدي 46
الفرع الأول: أهمية الاستقرار المالي..... 46
الفرع الثاني: مؤشرات الاستقرار المالي 48
المطلب الثالث : رهانات الاستقرار المالي..... 54

الفرع الأول: رهانات الاستقرار 54
الفرع الثاني: علاقة قطاع المحروقات بالاستقرار المالي في الجزائر 54
المبحث الثالث: الدراسات السابقة 56
المطلب الأول : دراسات داخلية 56
المطلب الثاني :دراسات خارجية 59
المطلب الثالث :مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية 62
خلاصة الفصل الأول: 63
الفصل الثاني: دراسة إحصائية تحليلية لأثر السياسة الجبائية على بعض المتغيرات الإقتصادية في الجزائر
تمهيد 64
المبحث الأول : مؤشرات السياسة الجبائية 65
المطلب الأول : الإيرادات الجبائية 65
المطلب الثاني : الإيرادات غير الجبائية 67
المطلب الثالث : الجباية البترولية 69
المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار المالي 72
المطلب الأول: التضخم و تطور الأسعار 72
المطلب الثاني: الموازنة العامة 74
المطلب الثالث : الناتج المحلي الإجمالي 76
المبحث الثالث: الدراسة التحليلية للنموذج 77
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة 77
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة 80
المطلب الثالث: عرض، النتائج 81
خلاصة الفصل 92
خاتمة 53
قائمة المصادر والمراجع 88
الملاحق 91

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مزايا و عيوب الضرائب المباشرة وغير المباشرة	08
2-1	المقارنة بين الضريبة و الرسم	09
3-1	حقوق التسجيل و مجالات التطبيق و الأساس الخاضع للرسم	19
4-1	المعدلات المختلفة لحقوق الطابع	20
5-1	النسبة التصاعدية السنوية للضريبة على الدخل الإجمالي	24
6-1	المعدل العام للرسم على النشاط المهني	28
7-1	توزيع TAP في حالة تحقق رقم اعمال خاص بنشاطات الانتاج	28
8-1	معدل الرسم على النشاط المهني في حالة تحقيق رقم الأعمال من نقل الغاز و الأنابيب	28
9-1	الرسم الداخلي على الاستهلاك	32
10-1	التعريفات المطبقة على المنتوجات الخاضعة للرسم الموجهة للاستهلاك	37
11-1	مصادر عدم الاستقرار المحتملة	45
12-1	مؤشرات السلامة المالية	48
13-1	مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	62
1-2	تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر للفترة ما بين 2016/2006	65
2-2	تطور الإيرادات غير الجبائية في الجزائر للفترة ما بين 2016/2006	67
3-2	تطور الجباية البترولية في الجزائر للفترة ما بين 2016/2006	69
4-2	تطور سعر برميل البترول للجزائر للفترة ما بين 2016/2006	71
5-2	تطور معدل التضخم في الجزائر في فترة 2016/2006	72
6-2	تطور إيرادات ونفقات الميزانية العمومية للفترة 2006- 2016 في الجزائر	74
7-2	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2006-2016	76
8-2	تطور الإيرادات في الجزائر المدة 2006 – 2016	78
9-2	التطور السنوي للناتج المحلي ومعدل التدخل والموازنة في الجزائر للفترة (2016/2006)	79
10-2	متغير تابع – معدلات التضخم 2006-2016	79
11-2	البيانات الخاصة بالمتغير التابع و المستقبل خلال الفترة 2006-2016	81
12-2	نتائج تقدير الانحدار خلال الفترة (2006-2016)	82
13-2	النموذج المصحح بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى لإزالة الأرتباطة من الدرجة الأولى	83
14-2	النموذج المصحح بإجراء الفروقات لإزالة الارتباط الذاتي من الدرجة الاولى	83
15-2	نتائج اختبار ستودنت	84
16-2	نتائج اختبار نتائج فيشر	85
17-2	نتائج تقدير الانحدار الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2016	86
18-2	النموذج المصحح بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى لإزالة الارتباط الذاتي من الدرجة	87

	الثانية	
2-19	النموذج المصحح بإجراء الفروقات لإزالة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى	87
2-20	نتائج تقدير الانحدار الموازنة العامة خلال الفترة 2006-2016	89
2-21	النموذج المصحح بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى لإزالة الارتباط الداني من الدرجة الأولى	89
2-22	نتائج النموذج المصحح بإجراء الفروقات لإزالة الارتباط الذاتي من الدرجة الاولى	90

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	التكلفة الجبائية و الالتزامات الجبائية	15
2-1	هيكل النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاح	17
3-1	أهم عوامل المؤثرة في أداء النظام المالي	44
4-1	العلاقة بين الاستقرار المالي و الاستقرار النقدي	48
1-2	يوضح تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر 2016/2006	66
2-2	تطور الإيرادات غير الجبائية في الجزائر 2016/2006	68
3-2	تطور الجباية البترولية في الجزائر للفترة ما بين 2016/2006	69
4-2	تطور معدل التضخم في الجزائر 2016/2006	72
5-2	تطور إيرادات ونفقات الميزانية العمومية في الجزائر للفترة 2006-2016	74
6-2	تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر لفترة الدراسية 2006-2016	76

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	اختبار Breusch-Godfrey الارتباط الداني بين الأخطاء المتغير التابع التضخم
02	اختبار Breusch-Godfrey الارتباط الداني بين الأخطاء المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي
03	اختبار Breusch-Godfrey الارتباط الذاتي بين الأخطاء المتغير التابع الموازنة العامة
04	جدول ستودنت
05	جدول فيشر

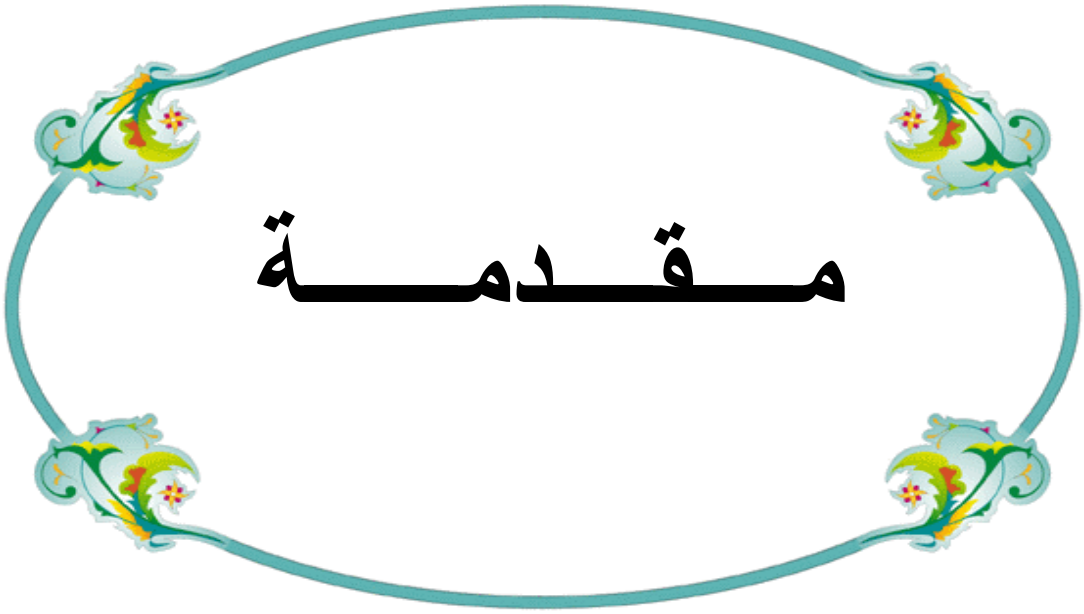
مـــقـــدمـــــة

أ. توطئة

لا شك أنّ قوة اقتصاد الدولة هي من عوامل نجاحها وتقدمها بين الدول، ولكي يتحقق ذلك لا بدّ من أن تتبع سياسات اقتصادية مختلفة ناجحة، بحيث تسعى من خلال رسم هذه السياسات إلى تحقيق أهداف مهمة كالأهداف الاقتصادية، ويُقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات والقرارات التي يرجى منها دعم النمو الاقتصادي، وتثبيت الأسعار، وخلق فرص العمل، وتعزيز الصادرات، وتحرير التجارة وغيرها من الأهداف الأخرى، ولا يكون ذلك إلا من خلال وسائل وأدوات تستخدمها لتحقيق هذا المنهج الذي تتبعه في السلوك الاقتصادي. ومن بين هذه السياسات نجد السياسة الجبائية وذلك للدور الذي تلعبه في تمويل الرفع من الموارد المالية للدول وإعطاء أقصى قدر للفعالية الاقتصادية, مما جعل اغلبها تعتمد على هذه الوسيلة التي تشكل منبعا ماليا أساسيا لا ينضح ما دام أن هناك اقتصاد يشمل نشاطات صناعية وتجارية وخدمية خاضعة تقتطع عليها حصص مالية إجباريا لتوجه فيما بعد إلى تمويل النفقات العمومية والتكفل المباشر بالاستثمارات والخدمات ذات الطبيعة الاجتماعية ولا يمكن تحقيق هذا إلا بتطبيق سياسة جبائية فعالة ترتكز على الضرائب ذات المردودية المالية العالية, والمقبولة سياسيا واجتماعيا بغية تحقيق الأهداف والقيام بالواجبات المختلفة.

فقد عرفت الجزائر إلى غاية نهاية ثمانينات القرن الماضي سياسة جبائية تعتمد على تخصيص الموارد و توزيعها بما يتلاءم مع السياسة الاقتصادية التي ترتكز على تدخل الدولة في شتى الميادين ، فلم يكن للسياسة الجبائية أدوارا واضحة إلى أن عرفت البلاد أزمة اقتصادية سنة 1986 ، لجأت على أثرها إلى فرض سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الجذرية ، شكل إصلاح النظام الجبائي1992 احد أهم محاورها ،والذي يهدف بصفة أساسية إلى إحلال الجباية العادية بالجباية البترولية و تحويل الضريبة إلى أداة للسياسة الاقتصادية ، بما يساهم في تحسين أداء السياسة الجبائية من حيث تبسيط النظام الضريبي و رفع مردوديته المالية،ومنه تحقيق الاستقرار المالي الداخلي.

ب. الإشكالية

وعلى ضوء ما سبق تتبين لنا إشكالية هذه الدراسة و التي يمكن طرحها على نحو التالي:

ما مدى اثر الإيرادات الجبائية على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر ؟

ت. الاشكاليات الفرعية:

- ✓ **فيما تتمثل العلاقة بين الإيرادات الجبائية والتضخم؟**
- ✓ **فيما تتمثل العلاقة بين الإيرادات الجبائية والناتج المحلي الإجمالي ؟**
- ✓ **فيما تتمثل العلاقة بين الإيرادات الجبائية والموازنة العامة للدولة ؟**

ث. الفرضيات

للإجابة على الإشكالية الرئيسية اعتمدنا الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى : توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين الإيرادات الجبائية والتضخم.

الفرضية الثانية : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين الإيرادات الجبائية والناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثالثة : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين الإيرادات الجبائية والموازنة العامة للدولة.

ج. أسباب اختيار الموضوع :

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى ما يلي :

- ✓ يندرج الموضوع ضمن مجال التخصص.
- ✓ الرغبة في إثراء مجال البحث العلمي بالإضافة إلى الاطلاع أكثر على هذا الموضوع .
- ✓ التطورات الحاصلة وخاصة تلك المتعلقة بالتذبذب في أسعار المحروقات وما انجر عنه من انخفاض في الإيرادات والسعي إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة خارج إيرادات المحروقات والسعي إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية .

ح. أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرضيات البحث إلى مايلي :

- ✓ الوقوف على طبيعة العلاقة بين السياسة الجبائية والاستقرار المالي في الجزائر.
- ✓ الوصول إلى توصيات واقتراحات تخدم الدراسة .

أما عن أهمية هده الدراسة فهي تعالج إحدى أهم القضايا وهي السعي إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات تهدف إلى التخلص من التبعية لقطاع المحروقات ،وعليه فيجب البحث عن أفضل السبل لتفعيل السياسة الجبائية بما يتوافق مع السياسة الاقتصادية وكذا الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.

خ. حدود الدراسة :

تتكون حدود الدراسة من:

- ✓ **الإطار المكاني :** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الكلي الوطني
- ✓ **الإطار الزماني:** تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2006 إلى غاية سنة 2016، حيث عرفت تحولات خلال هذه الفترة، حيث تميزت بفترة من البحبوحة المالية جراء الارتفاع في أسعار البترول، ثم انخفضت بعد ذلك لتجر العديد من المشاكل تتعلق بالاقتصاد الوطني .

د. منهج البحث والأدوات المستخدمة :

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب البحث ، ارتأينا اختيار المنهج الوصفي بالإضافة إلى تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالسياسة الجبائية والاستقرار المالي ، وكذا الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع هذا في الفصل الأول .

كما اعتمدنا منهج دراسة حالة في الفصل الثاني على منهج تحليلي إحصائي لأنه يوافق طبيعة الموضوع حيث ، قمنا بإجراء دراسة تحليلية وإحصائية مستخدمين أدوات التحليل القياسي بتقدير نموذج الخطي البسيط وذلك بتطبيق برنامج EVIEWS 9 .

ذ. مرجعية الدراسة :

- ✓ اعتمدنا مراجع من كتب، مذكرات، دراسات سابقة، منها مراجع باللغة العربية وأخرى بالأجنبية.
- ✓ الاستعانة بشبكة الانترنت من اجل الحصول على المعلومات وكذا مختلف الدراسات المتعلقة بالموضوع وتحليل بياناتها.

ر. صعوبات البحث:

- ✓ إن مواضيع السياسة الجبائية وكذا الاستقرار المالي هي من المواضيع المألوفة لكن الصعوبة تكمن في كيفية الربط بين الموضوعين .
- ✓ الوصول إلى التحليل الوافي، وكذا الإلمام بمختلف جوانب البحث يتطلب وقت وقدرات كبيرة .
- ✓ تضارب الإحصائيات المتحصل عليها.

ز. هيكل البحث :

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين كالآتي :

- ✓ **الفصل الأول** : ويخص الإطار النظري للسياسة الجبائية حيث تتضمن ثلاث مباحث ،المبحث الأول خصص لإعطاء مفاهيم حول السياسة الجبائية ، المبحث الثاني خصص لإعطاء مفاهيم وتعاريف للاستقرار المالي بشكل مختصر وبسيط ، أما المبحث الثالث فخصص للدراسات السابقة في هذا المجال.
- ✓ **الفصل الثاني:** خصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية، إذ أن المبحث الأول خصصناه لدراسة مؤشرات السياسة الجبائية، والمبحث الثاني دراسة لبعض مؤشرات الاستقرار المالي والمبحث الثالث خصص للدراسة القياسية، ثم عرض النتائج المتوصل إليها.

س. متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل

الإيرادات الجبائية

المتغير التابع

المتغيرات الاقتصادية

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة الجبائية والاستقرار المالي الداخلي

تمهيد

لقد تطور مفهوم الدولة الحديثة من مجرد القيام ببعض المهام التقليدية إلى الاطلاع بمهام متعددة تمثلت أساسا في تعاظم دورها للقيام بتنظيم الشؤون الاقتصادية وذلك من خلال اعتماد مختلف السياسات و الآليات بهدف تحقيق التنمية الشاملة كالسياسة النقدية المالية و الجبائية ، وبهدف تحقيق هذه السياسات فان الدول تتدخل بواسطة أدوات الضبط الاقتصادي الملائمة لإدارة السياسة الاقتصادية العامة ، وتعتبر الضريبة أداة ضبط اقتصادية ليس فقط باعتبارها أهم مورد لتمويل التنمية فحسب، بل لقدرتها على التأثير في مختلف الفعاليات الاقتصادية و الاجتماعية وذلك عن طريق التغيير الذي يمكن أن تحدثه في مكونات المتغيرات الاقتصادية الكلية و الجزئية مما يؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة ، و تهتم السياسة الجبائية بتوفير اكبر قدر ممكن من الإيرادات مساهمة بذلك في تحقيق أهداف التنمية و تحقيق الاستقرار المالي ، فالاستقرار المالي هدف أساسي تراهن الدولة على الوصول إليه وأضحى من أهم أولويات وأهداف صانعي السياسات في مختلف أنحاء العالم ، وذلك نتيجة لتطورات والتحولات التي بدأ يتعرض لها القطاع المالي وما رافقها من عدة مخاطر فظهرت العديد من المؤسسات الساعية للحفاظ على الاستقرار المالي سواءا كانت من الناحية القانونية أو الرقابية أو الاستراتيجة أو الحمائية.

و بناء على ما سبق سيتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث.

- **المبحث الأول**: السياسة الجبائية المفاهيم و الأهداف.
- **المبحث الثاني**: الاستقرار المالي المفاهيم.
- **المبحث الثالث**: الأدبيات التطبيقية(الدراسات السابقة).

المبحث الأول: السياسة الجبائية المفاهيم و الأهداف

تعتبر الضرائب من أقدم واهم مصادر الإيرادات العامة، حيث شكلت خلال فترات طويلة العصب الأساسي في الأعمال و الدراسات العلمية المالية، هذا الأمر ليس راجعا لكونها إحدى ابرز مصادر الإيرادات العامة فقط ، ولكن لأهمية الدور الذي تؤديه في سبيل تحقيق أهداف السياسة المالية من جهة ، ولما تحدته من إشكالات تقنية واقتصادية متعلقة بفرضها أو لأثارها من جهة أخرى.

ويجب أن نشير إلى أن اعتماد الدولة على الضريبة في العصر الحديث يكاد يكون شبه كلي، وهذا باستثناء بعض الدول ذات الكثافة السكانية البسيطة والتي تتوفر على ثروات تغنيها عن فرض الضرائب.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للضريبة و السياسة الجبائية

الفرع الأول: ماهية الضرائب و الرسوم

تعتبر الضرائب من أهم الإيرادات التي تستعملها الدولة في تسيير إدارتها و تلبية حاجياتها ، إذ تحتل مكانة بارزة ، نظرا لثباتها و إلزاميتها و كذا حجمها و الأهداف التي تصبو إليها.

أولا: تعريف الضريبة

- ✓ لم يجد احد قط التعريف الأمثل للضريبة مثل "غاستون جيز" المشرع القانوني في بداية القرن أن الضريبة أداء وإسهام مالي يفرض على الخواص عن طريق الدولة في إطار نهائي ودون مقابل بهدف تغطية النفقات العمومية ، الأكيد أن بعض جوانب الضريبة لا يظهر اليوم في هذا الاقتراح ، غير أنها جديرة بان تسمح بتسليط الضوء على مختلف جوانب الضريبة.[1]
- ✓ وتعرف أيضاً الضريبة على أنها اقتطاع مالي إلزامي ونهائي ، يحدده الدولة دون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة.[2]

ثانيا: وظائف الضريبة

تؤدي الضريبة الوظائف الثلاثة الآتية :[3]

أ: الوظيفة المالية: إن تغطية التكاليف العمومية هو السبب الجوهري للضريبة ، فالضريبة هي الطريقة الوحيدة التي تسمح بتغطية نفقات الخدمات العمومية التي لا يمكن بيعها ، أي أن الخدمة العمومية ليست تجارية (الدفاع الوطني ، الأمن الوطني ، الإجارة العامة) ، حيث تحدد بحسب قدرة المساهمة للمواطنين وليس الخدمات المستهلكة ، فهي بالإضافة إلى ذلك بصفتها اقتطاع إلزامي تسمح بتوظيف الخدمات العمومية.

1-PHILIPPE COLIN ,GILLES GERVAISE , MARTINE ROSSITTI, **FISCALITE ET ENTREPRISE** , EDITION VUIBERT , PARIS 1994 , PAGE 02

2-شعباني لطفي ، **جباية المؤسسة دروس مع أسئلة و تمارين محلولة** ، دار page bleuse ، ص14

3 -Mohamed abbas Maherzi , **INTRODUCTION A LA FISCALITE**, edition ITCIS , ALGER 2010 , PAGE 16

ب: الوظيفة الاقتصادية: تستعمل الضريبة في الغالب فيما تعلق بالنشاط الاقتصادي لأغراض حث و تشجيع النشطات الاقتصادية، الردع (نظريا، للحقوق الهامة على الكحول أو التبغ)، التي يفترض التخفيض من استهلاك هذه المواد.

ج: الوظيفة الاجتماعية: قد تستعمل الضريبة على الأرجح في إعانات متنوعة لتقليص العدالة الاجتماعية بشكل منتظم، الأشخاص المسنين، وأصحاب المداخيل الزهيدة ، أو على العموم تسوية المداخيل والثروات وهذا لضمان الحد الأدنى من الموارد للمواطنين ، ويشهد مستوى تحويل المداخيل في ميزانية الدولة أهمية هذه الوظيفة على الخصوص .

ثالثا: القواعد الأساسية للضرائب

تهتم هذه القواعد بالشروط الخارجية للضريبة والعلاقات بين الدولة والمكلف بالضريبة ، بمناسبة وضع وعاء إصدار الضريبة ، وتحصيلها وتتلخص هذه القواعد فيما يلي:[1]

أ: قاعدة العدالة: على مواطني كل دولة أن يساهموا في نفقات الحكومة قدر ما يمكن مع قدراتهم التكليفية ، بمعنى تتناسب مع الدخل الذين يتمتعون به تحت حماية الدولة ، تماثل نفقة الحكومة اتجاه أفراد نفس الأمة ، مصاريف الإدارة اتجاه الملاك في ملكية الكبيرة ، الذين يجدون أنفسهم مجبرين جميعا على المساهمة في هذه المصاريف تناسبا مع الفائدة التي يتمتعون بها في هذه الملكية.

ب: قاعدة اليقين : يجب أن تكون الضريبة أو جزء منها الذي يلزم كل فرد دفعها ، أن تكون يقينية و ليست عشوائية ، فالفترة، النمط ، الحجم، الدفع ، كل هذا يجب أن يكون واضحا و دقيقا سواء المكلف بالضريبة أو بالنسبة لكل دفع أخر .

ج: قاعدة الملائمة : يجب أن تحصل كل ضريبة في الفترة و حسب النمط الذي يمكن أن نراه الأكثر ملائمة للمكلف بالضريبة .

✓ **قاعدة الاقتصاد في النفقة** : يجب أن تحصل كل ضريبة بطريقة تجعل ، أقل حجم ممكن من النقود يخرج من أيادي الشعب مقارنة بما يجب أن يرد للخزينة العمومية.

هذه القواعد الأربع الأوليات تتعلق بتوزيع الضريبة، فهي قاعدة نظرية تم انتقادها في الكثير من الأحيان.

أما القواعد الثلاثة الأخرى، فهي قواعد تطبيقية، مملاة من طرف الحس الجيد و تطبيقها لا يتضمن الكثير من الصعوبات .

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية و الضرائب** ، دار هوما للنشر و التوزيع ، 2004 ، ص 24

رابعا : التصنيفات المتخلفة للضرائب

تقوم التصنيفات المختلفة لضرائب على عدة أسس من بينها : [1]

أ. **الضرائب المباشرة :** التي تعتبر الضرائب ذات مؤشر تمس الملكية، المهن، الدخل.

ب. **الضرائب غير المباشرة :** هي اقتطاعات تفرض على الاستهلاك، من بينها تلك المتعلقة بالضرائب على الإنفاق مثل الرسم على القيمة المضافة،الرسم الداخلي على الاستهلاك TIC .

فالضريبة المباشرة هي كل اقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص، أو على الممتلكات الذي يتم تحصيله بواسطة قوائم اسمية، والتي تنقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية.

أما الضريبة غير المباشرة فهي تقع معظم الأحيان في عناصر الاستهلاك، أو الخدمات المؤداة.

1- مزايا و عيوب الضرائب المباشرة و غير المباشرة:

فيما يلي أهم مزايا و عيوب الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة :

الجدول (1-1) يبين مزايا و عيوب الضرائب المباشرة و غير المباشرة:

النوع	المزايا	العيوب
الضرائب المباشرة	* ثبات حصيلتها نسبيا و انتظامها * انخفاض نفقات تحصيلها نظرا لفرضها على عناصر معروفة لدى مصالح الجبائية * الأقرب لتحقيق للعدالة لأخذها بعين الاعتبار القدرة التكلفة للمكلف. * معرفة القيمة من قبل المكلف,و المواعيد ,طرق التحصيل ,بهذا تحقق مبدأ..... * سهلة الرقابة نسبيا .	* طول مدة التحصيل نظرا لفرضها على أساس سنوي في أغلب الأحيان. * تتطلب إدارة جبائية ذات كفاءة و فعالية لمنع التهرب الجبائي أو الحد منه * وضوح الضريبة يؤدي إلى شعور المكلف بعبئها مما يجعله يبحث عن التهرب في دفعها. * تتطلب جهازا إداريا واسعا لتحصيلها . * تتميز بعدم العموم نظرا لاختصاصها بنوع معين من الأوعية الجبائية
الضرائب غير المباشرة	* عدم شعور المكلف بأنها تدخل ضمن سعر شراء ,السلع ,الخدمات. * تشكل إيرادا دوريا و مستمرا على مدار السنة للخزينة العمومية * سهولة التحصيل الناتجة عن تبسيط إجراءاتها * زيادة الحصيلة في فترة الرخاء نظرا لمرونتها	* تتميز بعدم العدالة , نظرا لعدم أخذها بعين الاعتبار القدرة التكليفية للمكلفين. * عدم وضوحها بدمجها في أسعار السلع . * تتطلب نفقات أكبر و جهازا إداريا محكما للحد من التهرب الجبائي. * انخفاض حصيلتها في فترة الكساد نظرا لتميزها بالمرونة.

المصدر :**شعباني لطفي، جباية المؤسسة دروس مع أسئلة و تمارين محلولة**، دار page bleuse ، ص28 ، 2007

[1] المرجع السابق، ص 61 -62

2- الفرق بين الضريبة و الرسم

و تعتبر الضريبة اقتطاعا ذو صيغة عامة و إجبارية، و التي لا توجه حصيلتها لتغطية نفقة عامة معينة، أما الرسم فهو اقتطاع يؤدي لخدمة مقدمة، دون أن يكون هناك حتما تكافؤ بين قيمة الرسم و التكلفة الحقيقية للخدمة المؤداة.

و يحصل الرسم على مستعملي الخدمة أو الشيء مثل الرسوم البريدية، وما دام أنه مرتبط بوجود مقابل فهو يختلف على الضريبة، هذه الأخيرة تكون إجبارية، أما الرسم فلن يكون إجباريا في حال عدم طلب الخدمة.[1]

3- تعريف الرسم وخصائصه : هو مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة إليهم.و يستنتج من هذا التعريف أن خصائص الرسم تتلخص بما يلي: [2]

- ✓ الرسم هو عبارة عن مبلغ من المال يدفعه المكلفون إلى خزينة الدولة، مقابل الحصول على خدمة خاصة.
- ✓ يدفع الرسم إلى الدولة و ليس إلى الأفراد و الأشخاص و الشركات، و نقصد بالدولة الشخصية المعنوية التي منحها إياها القانون، و تتمثل في الوزارات و الدوائر الحكومية.
- ✓ لا يدفع الرسم إلا لقاء خدمة خاصة يحصل عليها المكلف من الدولة، أو مؤسساتها العامة، أو من سلطاتها المحلية ،و هذه الخدمة قد تكون على أشكال متنوعة.

الجدول(1-2) يوضح المقارنة بين الضريبة و الرسم

الضريبة	الرسم
* تدفع بصفة إجبارية و نهائية. * تدفع الضريبة نقدا. * تدفع لتمويل ميزانية الدولة. * تقرض غالبا على أساس المقدرة التكليفية للفرد. * تستهدف أغراضا مالية، اجتماعية، اقتصادية، و ذات منفعة عامة.	* يدفع بصفة إجبارية و نهائية. * يدفع الرسم نقدا. * يدفع لتمويل ميزانية الدولة. * لا تؤخذ بعين الاعتبار المقدرة التكليفية للفرد. * تهدف الدولة من خلاله إلى تعزيز الخزينة العمومية بالموارد المالية، و تنظم الإنتفاع بخدمات بعض الهيئات و الإدارات العامة.

المصدر: شعباني لطفي، جباية المؤسسة دروس مع أسئلة و تمارين محلولة،مرجع سبق ذكره،ص19

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية و الضرائب**، مرجع سبق ذكره ، ص72

[2] جهاد سعيد خصاونة ، **علم المالية العامة و التشريع الضريبي بين النظرية و التطبيق العملي**، ط 1دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن عمان 2010 ص74،75

خامسا التنظيم الفني للضريبة:

يهتم التنظيم الفني للضريبة بتحديد الإجراءات و الوضعيات الفنية المتعلقة بفرض الضريبة و تحصيلها على ضوء المبادئ الاقتصادية الواجب مراعاتها، و يتم التطرق للوعاء الضريبي و كيفية تحصيل الضريبة و أهم المشاكل الضريبية[1].

أ. الوعاء الضريبي و طرق تقديره:

يقصد بالوعاء الضريبي المادة الخاضعة للضريبة التي تفرض عليها، أو المجال الخاضع لها سواءا كان نشاط، أو سلعة، أو حيازة، أي العنصر الاقتصادي الذي يخضع لها.

1- طريقة تقدير وعاء الضريبة:

هناك عدة طرق لتقدير وعاء الضريبة من أهمها:

- ✓ **طريقة المظاهر الخارجية :** يقدر الوعاء الضريبي على أساس عدد من المظاهر الخارجية التي يفترض أنها تعكس أو تبين ثروة أو دخل المكلف، و أحيانا عن طريق عناصر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمادة الخاضعة للضريبة مثال ذلك رقم الأعمال، وضعية المخزون، مبلغ استثمارات.
- ✓ **طريقة التقدير الإداري المباشر** : يخول القانون للإدارة الضريبية حق تقدير المادة الخاضعة للضريبة دون أن تتقيد بقرائن أو مظاهر معينة و محددة، و يكون للإدارة حرية واسعة في الالتجاء إلى كافة الأدلة للوصول إلى تحديد دقيق لوعاء الضريبة.
- ✓ **طريقة التقدير الجزافي :** تقوم هذه الطريقة على استخدام القرائن القانونية التي يقرها المشرع في تحديد دخل المكلف، أو تنزيل تكاليف العمل كنسب الاستهلاك مثلا، أو قيمة مصاريف الصيانة للعقار، فهي تقوم على إجراء التقدير بشكل تخميني.
- ✓ **طريقة التصريح من غير المكلف:** و فيها يلزم المشرع الضريبي غير المكلف بتقديم إقرار عن المكلف يحدد فيه دخله الخاضع للضريبة، مثل إلزام مدير الشركة أو المؤسسة بتقديم كشوف برواتب الموظفين لديهم.

ب. أساليب التحصيل:

يتم تحصيل الضريبة وفقا لأساليب متعددة، بعضها يتصل بطريقة الدفع، و بعضها يتعلق بمواعيد الدفع أو وسائل التنفيذ.[2]

---

[1] امينة غريسي ،منال لعجال ،**دور الضريبة في انعاش الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة تخرج ماستر اكاديمي ،تخصص مالية ونقود ،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة العربي التبسي ،تبسة 2016 ،ص16

[2] عبد الأمير شمس الدين، **الضرائب أسسها العالمية و تطبيقاتها العملية، (دراسة مقارنة)** ، الطبعة الاول، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1987 ص.105

1- **طريقة الدفع:** يتم دفع الضريبة إما مباشرة أو بالواسطة.

✓ **الدفع المباشر:** أي أنه يقوم المكلف شخصيا بدفع قيمة الضريبة إلى خزينة الدولة، و هي الطريقة المتبعة في معظم البلدان وهي تتم بواسطة النقود.

✓ **الدفع غير المباشر:** أي أن يتم دفع الضريبة بطريقة غير النقد، أو أن يكون الدفع بواسطة شخص غير المكلف الحقيقي بالضريبة، و هناك صور عديدة للدفع غير المباشر من بينها الضريبة على الدخل، و رواتب المستخدمين، و العمال، وعلى أجورهم و تعويضاتهم.

2- **مواعيد الدفع :** موعد دفع الضريبة يختلف باختلاف نوعها و مصدرها، و قد تدفع مرة أو تدفع على أقساط، و قد تدفع في السنة التالية للسنة المختصة التي تحققت فيها، أو قد تدفع مباشرة تحققها و استحقاقها.[1]

الفرع الثاني: تعريف الجباية

يمكن تعريف الجباية على أنها " مجموع القواعد القانونية و الإدارية التي تحكم العلاقة بين الدولة و المكلف فيما يخص مختلف الضرائب و الرسوم التي تجبى لصالح الخزينة العمومية و الجماعات المحلية "[2]

وتلعب السياسة الجبائية دورا هاما في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث تساعد في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي و الاستقرار الاقتصادي و العدالة التوزيعية للمجتمعات

أولا : تعريف السياسة الجبائية

لقد تعددت تعريفات السياسة الجبائية، اكتفى النقاد الاقتصاديين و الماليين بتعريف الجباية فقط ،و اعتبار قرارات الدولة بشأن الجباية هي السياسة الجبائية ومن بينها نذكر:

تعريف اول : السياسة الجبائية هي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية و المحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية و سياسية مرغوب فيها، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، فهي تسخير كل ما يحيط بالبيئة الجبائية من أدوات ووسائل، واستخدامها بشكل ممنهج وهادف مع الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة.[3]

---

[1] المرجع السابق، ص 106

[2] حنان بن عاتق، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)** ، أطروحة دكتوراء تخصص علوم اقتصادية، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2014/2013 ،ص 206

[3] شهرزاد بن ساسي، **السياسة الجبائية ودورها في دعم الاستثمار**، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي في العلوم القانونية والإدارية تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012-2013، ص 06

تعريف ثاني : وعرفها تورنيه على أنها " مجموعة من القرارات و الإجراءات و التدابير المتخذة بهدف تأسيس و تنظيم الاقتطاعات الجبائية طبقا لأهداف السلطات العمومية" [1]

وتعرف أيضا السياسة الجبائية على انها فن الاقتطاع بأحسن صفة ممكنة مبلغ من الضرائب محدد مسبقا، وتمتد عبارة أحسن صيغة ممكنة إلى عدة جوانب، منها العدالة الاجتماعية، التجارة الخارجية، التطور التقني، وكذلك تنمية الادخار، وأيا كان التعريف الذي نعرف به السياسة الجبائية فانه لا يكفي وحده لتحديد ماهيتها في إطارها العام، و لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الخصائص[2]

ومنه فالسياسة الجبائية تعتبر تشكيلة متكاملة من البرامج بغية تحقيق أهداف معينة، ولها عدة سمات من بينها:[3]

- ✓ تعد جزءا من السياسة المالية للدولة، والتي بدورها تعتبر جزء من السياسة الاقتصادية، حيث تسعى إلى تحقيق أهدافها.
- ✓ تهدف السياسة الجبائية إلى جذب و تحفيز الاستثمار ،و دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال استعمال وسائلها المختلفة ، ويتمثل هذا التحفيز في التدابير و الإجراءات المعينة التي تتخذها السلطة الجبائية المختصة وفق سياسة جبائية معينة ، بقصد منح مزايا و اعتمادات جبائية لتحقيق أهداف معينة.
- ✓ ترتكز على أدوات ضريبية فعلية و محتملة تتناسق والبرامج الموضوعة ، ومنها الإعفاءات و التخفيضات.

ثانيا: أهداف السياسة الجبائية

تتعدد أهداف السياسة الجبائية ونذكر منها مايلي:[4]

أ: الأهداف في بعدها المالي:

حيث أن الهدف الأساسي يتمثل في التمويل الجبائي للنفقات العمومية سواءا كان ذلك على مستوى الموازنة العامة أو على مستوى الجماعات المحلية حيث نعتمد هذه الأخيرة على الضرائب المحلية في تمويلها جزئيا ، إضافة إلى الإعانات المتأتية من موازنة الدولة و التي مصدرها هو الجباية الوطنية ، إن هدف تغطية النفقات العمومية يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التوازن المالي و الذي من

---

[1] محمد شريف، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، مذكرة ماجيستير ، علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان ،2009-2010 ،ص 14

[2] محمد فلاح ، **السياسة الجبائية ، الأهداف و الأدوات** ، أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2005- 2006 ، ص 05

[3] المرجع السابق ، ص 14

[4] المرجع السابق، ص 22

دعائمه توازن الموازنة ، تأطير التضخم ،و التخفيف من المديونية وهو ما يكون الأهداف المالية للسياسة الجبائية .

ب: الأهداف في بعدها الاقتصادي:

إن القوانين الاقتصادية قوانين موضوعية وصياغتها في شكل سياسة يستلزم تضامن مجموعة من التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية، وباعتبار السياسة الجبائية من جملة هذه المتغيرات، فان أخدها بالقوانين الاقتصادية يجب ان تتجه نحو تحقيق النمو المتوازن ، فالإجراءات الجبائية المتخذة لها ردود فعل سريعة على مختلف الأعوان الاقتصادية ،حيث أن تغير نسب الاقتطاع الجبائي تؤثر على سلوك العائلات وبذلك على الاستهلاك ،و تؤثر على سلوك المدخرين وكذلك تؤثر على قرارات الاستثمار ،ومن خلالها على مستوى الاستثمار.

ج: الأهداف في بعدها الاجتماعي:

تنحدر فكرة البعد الاجتماعي لأهداف السياسة الجبائية من حيث سير آليات الاقتصاد في إطار نظام اقتصاد السوق تؤدي إلى مظاهر اللا عدل و اللا مساواة على المستوى الاجتماعي التي يجب القضاء عليها أو تصحيحها عن طريق الاقتطاع الجبائي ، ان الأهداف الاجتماعية للاقتطاع الجبائي ، تترجم عادة بالحفاظ على التوازن الاجتماعي، وتطوير هياكل المجتمع وذلك باحداث العدالة الاجتماعية على مستوى الافراد وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية، لان تطور هياكل المجتمع يتوقف على تطور الهياكل الاقتصادية أيضا.

ثالثا :أسس السياسة الجبائية

أ: الأسس الاجتماعية:

تشكل الضريبة أهم أوجه التداخل السلطات العمومية في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و يعتبر قبول الضريبة قبولا بالمبدأ ، إذ يشكل النظام الجبائي في المجتمعات الديمقراطية مؤشرا للقبول السياسي و الإيديولوجي.[1]

1- القبول الجبائي : إن إحاطة السياسة الجبائية بالمعطيات السيكولوجية لا يقل اهمية عن المعطيات الاقتصادية ، اذ ان رضا العنصر الجبائي قبل و بعد الاقتطاع يشكل الشرعية الاجتماعية لهذا الاقتطاع فهي تمثل قبولا بالمبدأ ، فقد يحصل أن تنافي سلوكات العناصر الجبائية لمتطلبات الظرف فتقل المردودية الجبائية بزيادة نسب الاقتطاع مما يشكل توسعا للغش و التهرب الجبائيين اللذان يعدان رد فعل دو طبيعة سيكولوجية.

[1] شريف محمد، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص28

2- القبول الفردي للاقتطاع : يعتبر القبول الفردي للاقتطاع واجبا جبائيا مؤسسا على ضرورة اجتماعية مرتبطة بالأسماء إلى مجموع او كيان ما حدده" **فون شتان** " تمثل الضريبة البعد الاقتصادي لوحدة الفرد و الأمن.

3- الضريبة تضامن : إن مفهوم التضامن هو التضحية و إعادة توزيع المداخيل و التخلي عن جزء من الثروة، فهو التضامن تضحية يطالب بها المواطنون مقابل انتمائهم للمجموعة الوطنية.

ب: الأسس الاقتصادية للسياسة الجبائية :

تقتضي نجاعة السياسة الجبائية الأخذ بجميع التطورات الاقتصادية الراهنة و مسايرتها قصد تحقيق الأهداف العامة المسطرة لمخططات الدولة، ففعالية النظام مرتبطة إلى حد كبير بمحيط عمله وبالعلاقات الاقتصادية الدولية.[1]

ج: التطور الاقتصادي و المردودية الجبائية :

إن الفعل الجبائي الذي يحلل على انه نقل للثروة هو قبل كل شيء فعل اقتصادي، ويرتبط بمستوى التطور الاقتصادي لبلد ما بمدى مردودية و هيكلة نظامه الجبائي.

1-التكلفة الجبائية:

- ✓ **التكلفة:**هي مبلغ النقد أو معدلات النقد المدفوعة أو القيمة العادلة للمقابل الآخر المقدم لامتلاك موجود في تاريخ امتلاكه أو إنتاجه.

وتعرف كذلك " بمبلغ الخزينة المدفوع أو القيمة الحقيقية لكل مقابل أخر يقدم للحصول على عنصر عند تاريخ اقتنائه (إنتاجه) فالتكلفة هي مجموعة الأعباء المتعلقة بمرحلة ما والتي تتحملها بضاعة أو خدمة او منتج او عدة منتجات مباعة للغير.[2]

- ✓ **التكلفة الجبائية :** هو المبلغ المدفوع أو القيمة الحقيقية و المتمثلة في إجمالي الأعباء الجبائية لأجل الحصول على عنصر عند تاريخ اقتنائه أو إنتاجه ، أي أن :
- ✓ **التكلفة الجبائية = مجموع الضرائب والرسوم + العقوبات**
- ✓ **التكلفة الجبائية = الضرائب و الرسوم +دراسة تكاليف الأخطاء الجبائية + التكلفة الإدارية + التكلفة الملحقة**

[1] المرجع السابق ، ص 24

[2] فريد عطاب ، **محاولة بناء نموذج للتنبؤ بالتكلفة الجبائية** ، مذكرة تخرج ماستر اكاديمي تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة ،شعبة علوم تجارية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2014/2013 ، ص 03

والشكل (1-1) يوضح التكلفة الجبائية و الالتزامات الجبائية

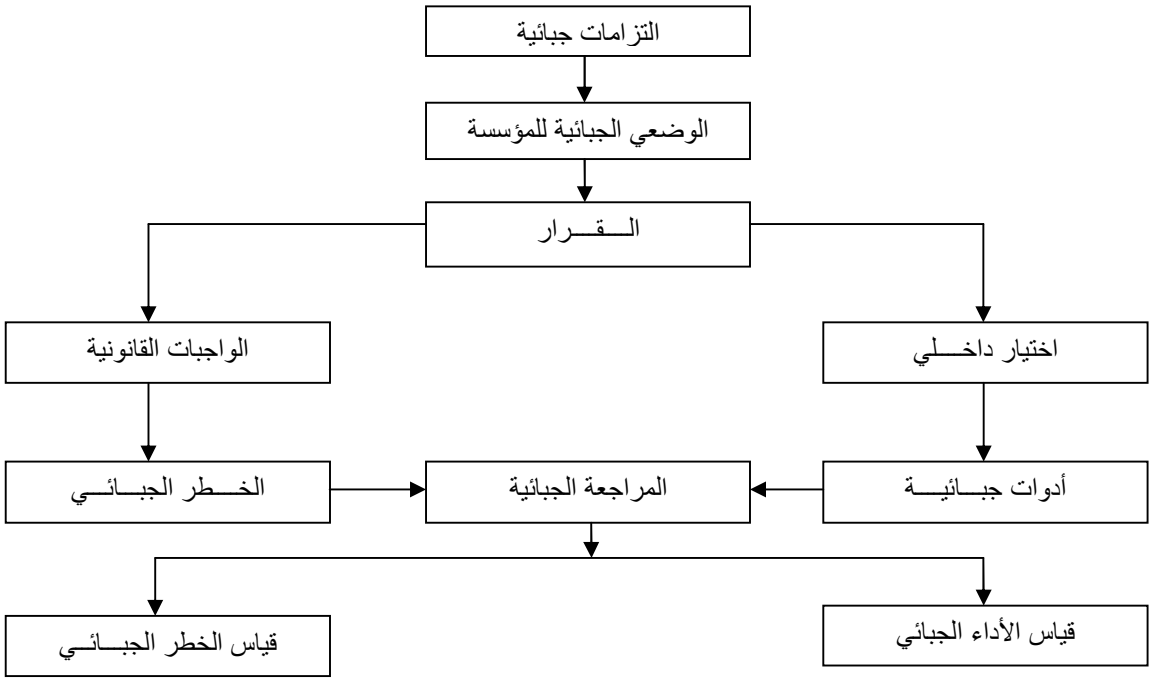

المصدر : ولهي بوعلام ، عجلان العياشي ، دور السياسة الجبائية في تعزيز القدرة التنافسية ، الملتقى الدولي "اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة " 03-07 أكتوبر 2004 ص 06

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن المراجعة الجبائية تسمح بتحديد الالتزامات الجبائية وتوضح الإستراتيجية الجبائية لها وذلك لغرض أن يكون التسيير الجبائي اكثر فعالية من اجل تدنية التكاليف الجبائية بالنظر إلى أن الضريبة هي تكلفة يجب لن تسير بعقلانية وطريقة مثلى

رابعا : مؤشرات تقييم السياسة الجبائية

إن المؤشرات التي ينظر إليها لغرض الاستدلال على كفاءة السياسة الجبائية عديدة و متنوعة و يمكن حصر أهمها فيما يلي: [1]

✓ **مؤشرات فنية :** يتمثل في الاقتصاد في نفقات الجباية و سهولة الإجراءات الخاصة بالحصر و الربط و التحصيل ، كما يتعلق بكفاءة العاملين بالجهاز الضريبي، وبالقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي.

✓ **مؤشرات مالية :** و تنحصر في درجة توفير الموارد المالية للدولة التي تكفل لها الوفاء بالتزاماتها المطلوبة و المتزايدة.

[1] الشيخ اسماعيل طلبة، **السياسة الضريبية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، حالة موريتانيا**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص 59

✓ **مؤشرات اقتصادية :** لقد ترتب على تحول دور الضريبة من أداة حيادية إلى وسيلة تدخل تحول مرافق في وظيفتها، هذه الوظيفة التي تنعكس في ابسط إجراء متعلق بزيادة أو نقص الضريبة ضمن الحقل الاقتصادي ،فقد تستخدم الضريبة لغرض الحماية الصناعات و المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية ، و تستخدم كذلك في توجيه و تشجيع الاستثمار نوعيا و جغرافيا، هذا بدلا عن دورها في تشجيع الاستثمار.

✓ **مؤشرات اجتماعية** :والتي توضح لنا طبيعة توزيع الثروة و الدخل، ومدى التفاوت بين أنواع و مستويات الدخول المختلفة، هذا إضافة إلى توضيح مستوى العبء الضريبي عن الفئات ذات الدخول الثابتة و المحددة

المطلب الثاني : النظام الجبائي الجزائري

الفرع الأول : ماهية النظام الجبائي

لقد قدمت العديد من التعاريف للنظام الجبائي ، حيث عرف بأنه مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للمجتمع وتشكل في مجموعها هيكلا جبائيا متكاملا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات و القوانين الضريبية و اللوائح التنفيذية من اجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية.[1]

أيضا يعرف النظام الجبائي على انه مجموعة من الضرائب التي تصيب مراحل معينة من الاستهلاك أو الإنتاج أو الثروة عند انتقالها إلى أشخاص آخرين ، أو عند تحقيقها زيادة في قيمتها بعد تقويمها ، كما يعرف أيضا على انه مجموعة من التشريعات و السياسات و الأجهزة التي تنظم وتدير و تنفد عمليات الاقتطاعات المالية التي يؤديها الإفراد الطبيعيون والمعنويين للدولة بصورة جبرية ونهائية بدون مقابل خاص ومباشرة، و يكشف هذا النظام حقيقة الأهداف التي ينبغي للدولة تحقيقها من وراء الدور الذي تريد الضرائب أن تلعبه في فترة زمنية والوسائل التي تنتهجها للقيام بهذا و تحقيق تلك الأهداف. [2]

[1] مبروكة حجار، **اثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة** ،مذكرة ماجيستير تخصص علوم تجارية ، فرع إستراتيجية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2005-2006، ص 15

[2] كمال رزيق، بوعلام رحمون ، مداخلة بعنوان "**تقييم السياسة الجبائية في الجزائر**"، ملتقى وطني حول السياسة الجبائية في الجزائر في الألفية الثالثة جامعة سعد دحلب البليدة،2003 ص 01

أولا :مكونات النظام الضريبي الجزائري

يعرف النظام الضريبي الجزائري تنوع في الضرائب لتنوع المداخيل و خصائصها، و كذا طبيعة المكلف بالضريبة ، حيث تقوم التقسيمات المطبقة التي تبناها الشرع الجزائري على أساس الوعاء الخاضع للضريبة:[1]

- ✓ هل هو الشخص أو المال؟
- ✓ هل تفرض الضريبة واحدة على المكلف أو عدة ضرائب؟

يظم النظام الضريبي الجزائري مجموعة من الضرائب نعرض بعضها كالتالي:

- ✓ الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) التي تفرض على الأشخاص الطبيعيين.
- ✓ الضريبة على ارباح الشركات (IBS) التي تفرض على الأشخاص المعنويين.
- ✓ الرسم على القيمة المضافة TVA .
- ✓ الرسم على النشاط المهني TAP .
- ✓ ضرائب و رسوم كالرسم العقاري TF، ضريبة الأملاكID، حقوق التسجيل DE و الطابعDT.

الشكل (1-2) يوضح هيكل النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاح(1992)

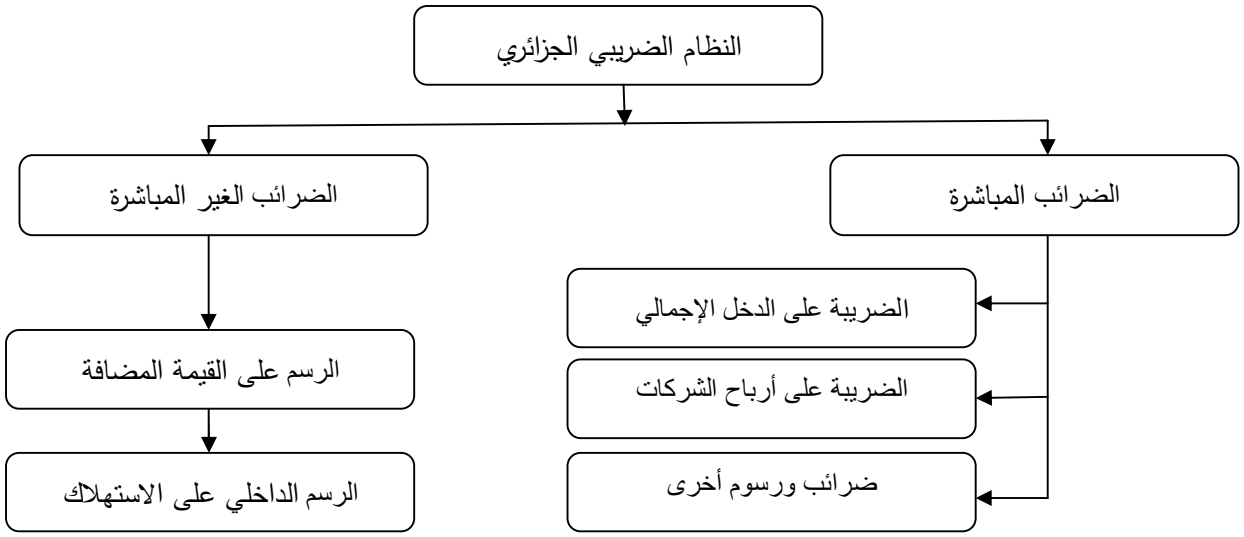

المصدر : رتيبة بوهالي ، محاضرات جباية المؤسسة ، مطبوعة جامعية(منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل،2016-2017،ص 24

يمتاز الهيكل الضريبي الحالي بإلغاء بعض الضرائب كالدفع الجزافي وتوحيد أخرى في ضريبة موحدة IFU، بهدف التبسيط على المكلف وكدا مصلحة الضرائب.

[1] رتيبة بوهالي ، **محاضرات في جباية المؤسسة ، مطبوعة جامعية** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ، 2016-2017 (منشورة)، ص 24

ثانيا: الضرائب المباشرة:

تعتبر الضرائب المباشرة من أهم أنواع الضرائب و تعد أكثر قربا من تحقيق العدالة الاجتماعية بالمقارنة مع الضرائب غير المباشرة ،و تتسم الضرائب المباشرة بالثبات النسبي في حصيلتها و تستطيع الدولة أن تتنبأ بكل سهولة بإيراداتها من الضرائب المباشرة مقارنة مع الضرائب غير المباشرة ،و حسب النظام الجبائي الجزائري لسنة 2018 فأنها تضم الضرائب الآتية :

- ✓ الضريبة على الدخل الإجمالي IRG
- ✓ الضريبة الجزافية الوحيدة IFU
- ✓ الضريبة على أرباح الشركات IBS
- ✓ الرسم على النشاط المهني TAP
- ✓ رسم التطهير
- ✓ الضريبة على الأملاك

المادة الأولى من قانون المالية 2018: مع مراعاة أحكام هذا القانون ،يواصل في سنة 2018 تحصيل الضرائب المباشرة، و الرسوم المماثلة، و الضرائب غير المباشرة ،و الضرائب المختلفة و كذا كل المداخيل و الحواصل الأخرى لصالح الدولة ،طبقا لقوانين و النصوص التطبيقية الجاري بها للعمل عند تاريخ تميز هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. [1]

1- حاصل التسجيل و الطابع :

إن حقوق التسجيل بصفة عامة كل الحقوق سواءا كانت عمومية أو خاصة و التي تقدم لمكاتب التسجيل و المتعقلة بنقل الملكية أما بمقابل أو مجانا ،فتكون عملية تخص بيع عقارات أو تنازل عن الحقوق بمقابل ، أما فيما يخص النقل المجاني فيكون في حالة نقل ملكية الأموال أو العقارات بنية التبرع بدون مقابل لصالح المستفيدين أما حقوق الطابع فهي تتكون من :

طوابع أساسية ، طوابع الحاصلة ، طوابع أخرى مرتبطة بالوثائق الإدارية

المادة الأولى من قانون التسجيل: تحصل رسوم التسجيل حسب الأسس و تبعا للقواعد المحددة بموجب هذا القانون.

المادة الثانية من قانون التسجيل: تكون رسوم التسجيل ثابتة أو نسبية أو تصاعدية تبعا لنوع العقود و نقل الملكية الخاضعة لهذه الرسوم.[2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية ، **مشروع قانون المالية 2018** ص تاريخ الاطلاع 2018/05/20 13:30 04https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/brochures_ar/sf_2018.pdf

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية المديرية العامة للضرائب ، **قانون التسجيل** 2018 ص 6

المادة الرابعة من قانون الطابع: يلزم على المدينين بالرسم الخاضعين لنظام الربح الحقيقي في مجال الضرائب المباشرة في مختلف الحالات ،حيث يكون دفع رسم الطابع مثبتا عن طريق وضع الطوابع، أو الطوابع المميزة أو العلامات بدفع الرسوم مثلما أدرجت في الجداول بتعويضها بعلامات مطبوعة بواسطة ألآت خاصة حيث للإدارة الجبائية إن وافقت عليها.[1]

1-1 حقوق التسجيل: تحديد رسوم التسجيل المطبقة:[2]

المادة1 من قانون التسجيل: تحصل رسوم التسجيل حسب الأسس و طبقا للقواعد المحددة بموجب هذا القانون.

المادة2 من قانون التسجيل: تكون رسوم التسجيل ثابتة أو تصاعدية تبعا لنوع العقود و نقل الملكية الخاضعة لهذه الرسوم.

الجدول(1-3) يوضح حقوق التسجيل و مجالات التطبيق و الأساس الخاضع للرسم

مجال التطبيق	الأساس الخاضع للرسم	النسب
التحويلات كاملة الملكية ربع عقار أو منقول	الثمن الوارد للعقد أو القيمة التجارية الحقيقية للملك	5%
التنازل عن أجزاء حق الملكية (الانتفاع وملكية الرقبة)	ثمن المعبر عنه مع إضافة جميع الأعباء أو على أساس القيمة التجارية الحقيقية.	5 % مع تطبيق الجدول المنصوص عليه في المادة53-2 من قانون التسجيل.
نقل الانتفاع للأموال العقارية : إيجارات لمدة محددة	الثمن الكلي للإيجار، مضاف إليه الأعباء	نسبة مطبقة لمدة محدودة2%
نقل الانتفاع للأموال العقارية إيجارات لمدة غير محدودة	الرأسمال المشكل من 20 مرة قيمة الثمن والأعباء السنوية	نسبة مطبقة لمدة غير محدودة 5%.
نقل الملكية عن طريق الوفاة (المواريث)	الحصص الصافية العائدة لكل ذي حق	5 % لكل حصة صافية عائدة لكل ذي حق 3 % بين الأصول والفروع والزوج الباقي على قيد الحياة% 3 . .بالنسبة للأصول الثابتة لمؤسسة، عندما يتعهد الورثة بمواصلة إستغلال المؤسسة.
الهبات	قيمة المال الموهوب	5%
القسمة	مبلغ الأصول الصافية المقسمة (5.1 %الأصول الإجمالية- الديون و الأعباء)	1.5%
مبادلة الأملاك العقارية	قيمة أحد الأملاك المتبادلة	2.5%
عقود الشركة .الحصص العادية .الحصص بعوض .العقود المتضمنة تنازل عن الأسهم وحصص	القيمة الصافية للحصص .الثمن المعبر عنه مع إضافة جميع الأعباء أو القيمة التجارية الحقيقية للملك . قيمة حصص الشركات	0,5% يحدد حق نقل الملكية حسب طبيعة المال 2,5%
الشركة		

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية المديرية العامة للضرائب ، **قانون الطابع** 2018 ص 6

[2] المديرية العامة للضرائب , **قانون التسجيل2018** ،مرجع سبق ذكره ص06

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب ،النظام الجبائي الجزائري ، 2018 ،

ملاحظة: تعفي الدولة جميع حقوق التسجيل فيما تخص العقود المتعلقة بالمبادلات، و عمليات الشراء و التنازل عن الأموال من كل نوع ،و كذلك المتعلق باقتسام هذه الأموال مع الخواص) المادة 16 من قانون المالية (2010).

1-2 حقوق الطابع[1]

المادة1 من قانون الطابع: إن رسم الطابع هو الضريبة المفروضة على جميع الأوراق المخصصة للعقود المدنية و القضائية و للمحررات التي يمكن أن تقدم للقضاء كدليل، ولا توجد استثناءات أخرى إلا التي ينص عليها القانون .

المادة2 من قانون الطابع: لا يمكن تحصيل أقل من 5 دج في حالة ما إذا كان تطبيق تعريفة رسم الطابع لا ينتج هذا

المبلغ، و ذلك مع مراعاة أحكام المادة 100 من هذا القانون .

المادة من قانون الطابع 3: يؤسس طابع خاص لكل نوع من الورق.

[1] **قانون الطابع، 2018** مرجع سبق ذكره ، ص 06

جدول (1-4) يوضح المعدلات المختلفة لحقوق الطابع

تطبيق حقوق الطابع	المعدلات
طابع الحجم	
-ورق العادي	40دج
-ورق سجل	60دج
-نصف ورقة عادية	20دج
طابع المخالصات	
•السندات بمختلف أنواعها موقعة أو غير موقعة التي تم إعدادها بضفة عرفية :	(-دينار 1 دج)عن كل قسط من 100 دج أو جزء من القسط من 100دج دون أن يقل المبلغ المستحق عن 5 دج أو يفوق 2500 دج
•الوثائق التي هي بمثابة إيصال محض .	-طابع مخالصة موحد 20 : دج
•الإيصالات التي تثبت إيداعا نقديا تم لدى مؤسسة أو شخص طبيعي	
طابع الوثائق القنصلية	
•تأشيرة الوثائق التجارية	
•شهادة مصدر البيع	6000 دج
•صحيفة السوابق العدلية	6000 دج
استخراج الوثائق	500دج
•جواز السفر	
•جواز السفر المتضمن 48 صفحة	
•جواز السفر البيومتري الالكتروني حسب الإجراء الدفع في أجل خمسة أيام كحد أقصى من تاريخ إيداع الطلب	6000دج 12000دج
• رخصة الصيد	2500دج بالنسبة للدفتر المكون من 28 صفحة و 60000 دج لدفتر المكون من 48 صفحة
•بطاقة التعريف المهنية للممثل	500دج
•بطاقة التعريف المغاربية	500دج
•رخصة حمل السلاح) شركات الحراسة ونقل الأموال والمواد الحساسة)	100دج
•بطاقة إقامة الأجانب التي تسلم لمدة 10 سنوات	5000دج
•نسخة مماثلة لبطاقة إقامة الأجانب التي تسلم لمدة سنتين	
•نسخة مماثلة لبطاقة إقامة الأجانب التي تسلم لمدة 10 سنوات	• 15000دج
•البطاقة الخاصة المسلمة للأجانب الذين يمارسون مهنة تجارية أو صناعية أو حرفية أثناء تسليمها أو تجديدها	• 1000دج • 3000دج • 10000دج
طابع الأوراق التجارية	• 5دج عن كل 100 دج أو جزء من 100 دج.
•السفتجة، سند لأمر ، أوراق و سندات غير قابلة للتداول	• 4000دج
•طابع السجل التجاري	•تحدد التعريفة حسب نوع السيارة وسنة وضعها للسير
قسيمة السيارات	
•السيارات المرقمة بالجزائر.	

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب ،النظام الجبائي الجزائري ، 2018

تعفى من القسيمة:[1]

- ✓ السيارات ذات رقم التسجيل الخاص التابعة للدولة و الجماعات المحلية.
- ✓ السيارات التي يتمتع أصحابها بامتيازات دبلوماسية أو قنصلية.
- ✓ سيارات الإسعاف.
- ✓ السيارات المجهزة بعتاد صحي.
- ✓ السيارات المجهزة بعتاد مضاد للحرائق.
- ✓ السيارات المجهزة و المخصصة للمعوقين.

2- الضريبة على الدخل الاجمالي :

ذكر الكثير من الكتاب الاقتصاديين تعريفات عديدة للدخل اذ عرفه الاستاذ (HICKS) بأنه أقصى ما يحصل عليه الشخص من قيمة السلع و الخدمات الاستهلاكية خلال فترة معينة ،بحيث يكون هذا الشخص في نهاية هذه الفترة بنفس اليسر الذي كان عليه في بدايتها.[2]

2-1 مفهوم الدخل من الناحية الضريبية:

كثر الجدل والنقاش حول مفهوم الدخل من الناحية الضريبية ، والسبب في ذلك في رأي بعض الكتاب هو عدم توافر فوارق واضحة لتميز الدخل من رأسمال ، فمن ناحية أولى قد يعتبر نفس المال دخلا في وقت ما و رأسمال في وقت آخر، كما هو حالة ادخار الدخل و إعادة استثماره ، ومن ناحية ثانية يعتبر نفس المال دخلا بالنسبة إلى شخص ما ورأسمال بالنسبة للشخص أخر ،كما لو قامت إحدى شركات المساهمة بتوزيع أرباح صورية على المساهمين فتعتبر التوزيعات رأسمالية بالنسبة إلى الشركة لأنها تمثل اقتطاعا من رأسمالها ، كما يعتبر دخلا بالنسبة إلى المساهمين لأنها تمثل زيادة في دخولهم، إن تحديد مفهوم الدخل مسالة ضرورية بالنسبة إلى الدراسات الضريبية لسببين :[3]

حتى لا تشمل الضريبة بعض الأموال التي لا تعد من قبيل الدخول.

- ✓ عدم تهرب بعض العناصر التي تعد من قبيل الدخول.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **النظام الجبائي الجزائري 2018**، ص 24 تاريخ الاطلاع: 2018/4/24، https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-18-48-08-29-05-2014-256/brochures-fiscales/23-8 13:39

[2] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي ، **الضرائب على الدخل** ، ط 1، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن عمان، 2015 /1436 ، ص 29- 30

[3] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي ، **الضرائب المباشرة** ، ط 1، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن عمان ، 1436/2015 ، ص37.

2-2 تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي و خصائصها:

لقد تم تأسيس الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال قانون المالية لسنة 1991 ، حيث جاء تعريفها كمايلي:[1]

تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، و تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي و الإجمالي للمكلف بالضريبة.

ومن التعريف السابق يستخلص أن الضريبة على الدخل الإجمالي تتسم بعدة خصائص نذكر منها مايلي :[2]

- ✓ **ضريبة سنوية :** وذلك لأنها تفرض مرة واحدة في السنة على المداخيل المحققة خلال سنة .
- ✓ **ضريبة وحيدة :** بحيث تجمع مختلف أصناف الدخل الصافي للمكلف و تفرض عليه ضريبة واحدة في السنة ، ومن تم تعويض جميع الضرائب النوعية السابقة و المتمثلة في ضريبة المداخيل الديون و الودائع المساهمة الوحيدة الفلاحية و الضريبة التكميلية على الدخل.
- ✓ **الشخصية الطبيعية :** حيث تفرض على الأشخاص الطبيعيين فقط ،أما الأشخاص المعنويين فتطبق عليهم الضريبة على أرباح الشركات.
- ✓ **تفرض على الدخل الصافي:** و الذي يتم الحصول عليه بعد طرح الأعباء المحددة قانونا من الدخل الإجمالي الخام.

2-3 مجالات التطبيق :يتم تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي في المجالات الآتية:[3]

الأشخاص الخاضعون للضريبة :

- ✓ الأشخاص الطبيعيون.
- ✓ أعضاء شركة الأشخاص.
- ✓ الشركاء في الشركات المدنية المهنية.
- ✓ أعضاء الشركات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية و غير محددة فيها.
- ✓ أعضاء الشركات المدنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له شركات التضامن.

2-4 المداخيل الخاضعة للضريبة:

- ✓ الأرباح المهنية.
- ✓ المداخيل الفلاحية.
- ✓ المداخيل الايجارية الناتجة عن تأجير العقارات.
- ✓ ريوع رؤوس الأموال المنقولة.

---

[1] دكتور شعباني لطفي ، **جباية المؤسسة ، دروس مع أسئلة وتمارين محلولة** ، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] المرجع السابق ، ص76 .

[3] **النظام الجبائي الجزائري 2018**، مرجع سبق ذكره، ص 02

- ✓ الرواتب و الأجور.
- ✓ فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية او غير المبنية المشار اليها في المادة77 .

2-5 الأساس الخاضع للضريبة :

- ✓ يحدد الدخل الإجمالي الصافي السنوي المكون لأساس الضريبة على الدخل بجميع الأرباح أو المداخيل الصافية باستثناء تلك المتعلقة بالضريبة المفروضة بمعدل محرر ، والأعباء القابلة للخصم الآتية:
- ✓ فوائد القروض و الديون المبرمة لأغراض مهنية وكذا تلك التي يتم إبرامها قصد اقتناء او بناء مسكن .
- ✓ اشتراكات التأمين على الشيخوخة والتأمينات الاجتماعية المكتتبة شخصيا.
- ✓ نفقات الإطعام.
- ✓ بويصلة التامين المبرمة من طرف المالك المؤجر .

الجدول(1-5) يوضح النسبة التصاعدية السنوية للضريبة على الدخل الإجمالي:

متوسط الدخل الخاضع للضريبة(بالدينار)	نسبة الضريبة
لا يتجاوز120000	0 %
من 120.001 إلى360000	20 %
من 360.001 إلى 1440.000	30 %
فوق1440.000	35 %

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب ،النظام الجبائي الجزائري ، 2018 ،ص5

3- الضريبة على أرباح الشركات :

تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على انه تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح و المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات[1].

من خلال التعريف نستخلص مجموعة من الخصائص للضريبة على أرباح الشركات و التي يمكن تلخيصها في مايلي:[2]

- ✓ **ضريبة سنوية :** حيث تفرض مرة واحدة خلال السنة المالية على الأرباح المحققة خلال تلك السنة.

[1] شعباني لطفي ، **جباية المؤسسة ، دروس مع أسئلة وتمارين محلولة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 144.

[2] المرجع السابق ، ص 145.

- ✓ **ضريبة حقيقية** : لأنها تتناسى كليا الحالة الشخصية للخاضع لها دون الأخذ بعين الاعتبار الحالة المادية هي قيمة المادة الخاضعة للضريبة و المتمثلة في الربح.
- ✓ **ضريبة عامة** : كونها تفرض على مجمل الأرباح دون تمييز طبيعتها.
- ✓ **ضريبة نسبية** : ذلك بتطبيق معدل ثابت على الأرباح المسجلة من المؤسسة.
- ✓ **ضريبة تصريحية** : بحيث يتعين على المكلف تقديم تصريح سنوي لجميع أرباحه لدى مفتشية الضرائب التابعة للمقر الاجتماعي للمؤسسة الرئيسية.

3-1 مجالات تطبيقها:

تطبق الضريبة على أرباح الشركات على المؤسسات آلاتية :

- ✓ شركات رؤوس الأموال) شركات ذات أسهم ، شركات ذات مسؤولية محدودة ، شركات بالتوصية ذات أسهم.
- ✓ شركات الأشخاص الذين اختاروا إخضاعهم للضريبة على أرباح الشركات.
- ✓ الشركات المدنية التي اختارت إخضاعها للضريبة على أرباح الشركات.
- ✓ مؤسسات و هيئات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري .
- ✓ الشركات المنجزة للعمليات و المنتوجات المذكورة في المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- ✓ الشركات التعاونية و اتحاداتها.

3-2 الشركات المستثناة من: IBS

- ✓ الشركات التعاونية الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة.
- ✓ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة و المعتمدة حسب الأشكال و الشروط المنصوص عليها في التشريع و التنظيم الجاري بهما العمل.

3-3 الأساس الخاضع للضريبة:

الربح الصافي الناتج بين: النتائج المحققة من طرف المؤسسة (مبيعات ، عائدات استثنائية) ناقص الأعباء المحتملة في إطار ممارسة النشاط (تكاليف عامة ، تكاليف مالية ، اهتلاكات ، ضرائب و رسوم مهنية).

3-4 المعدلات الضريبية:

يحدد معدلات الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:

- ✓ 19% بالنسبة النشطة أنتاج السلع.
- ✓ % 23 بالنسبة لأنشطة البناء والانشغال العمومية والري ، وكذا الأنشطة السياحية و الحمامات باستثناء وكالات الأسفار.
- ✓ % 26 بالنسبة للأنشطة الأخرى.

4- الضريبة الجزافية الوحيدة :

أسست الضريبة الجزافية الوحيدة في وقت سابق لتحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل الإجمالي، كما يعوض دفع هذه الضريبة كل من الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني، أما حاليا فقد أصبحت تعوض كل ما سبق ذكره إضافة إلى ضريبة أرباح الشركات ،يعني ذلك أنها تطبق على كلا الشخصيتين القانونيتين الشخصية المعنوية والطبيعية.[1]

4-1 مجالات التطبيق :تطبق الضريبة الجزافية الوحيدة في المجالات الآتية :[2]

- ✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون ، الشركات و التعاونيات التي تمارس نشاط صناعي أو تجاري أو حرفي أو مهنة غير تجارية و التي لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار 30000.000دج.
- ✓ المستثمرون الذين يمارسون المشاريع الاستثمارية أو الأنشطة المؤهلة للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب او الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .

4-2 النسب المطبقة:

يتم تطبيق معدل الضريبة الجزافية الوحيدة على رقم الأعمال المحقق و يحدد كما يلي:[3]

- ✓ 05 % بالنسبة النشطة الإنتاج و بيع السلع.
- ✓ 12 % بالنسبة للأنشطة الأخرى.

فيما يتعلق بمعدل الضريبة الجزافية الوحيدة المطبق على النشاط المختلط فانه يتم تحديده حسب حصة رقم الأعمال المتعلقة بكل نشاط.

4-3 تحديد الضريبة الجزافية الوحيدة ابتداءا من سنة 2017:

بقي السماح للمكلف باختيار الخضوع لنظام الربح الحقيقي ساري المفعول ، ولكن ما تم تعديله بقانون المالية لسنة 2017 يتمثل في مدة سريان نظام الربح الحقيقي ، حيث أصبح الاختيار ساريا لمدة ثلاث سنوات) سنة إيداع الطلب و السنتان المواليتان (يكون فيها الاختيار لا رجعة فيه خلال فترة ثلاث سنوات ، يمكن للمكلف التخلي عن الاختيار بشرط تبليغ الإدارة الجبائية بذلك قبل 01 فبراير من السنة التالية لفترة الثلاث سنوات. [4]

---

[1] شعباني لطفي ، **جباية المؤسسة ، دروس مع أسئلة وتمارين محلولة** ، المرجع السابق ، ص 48

[2] **النظام الجبائي الجزائري 2018**، مرجع سبق ذكره ، ص 08

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، **الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة** ، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال ، ص 57-58

[4] شعباني لطفي ، **جباية المؤسسة ، دروس مع أسئلة وتمارين محلولة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 51

4-4 إلغاء نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:

المادة 13 يمكن أن يلغى الإخضاع للضريبة الجزافية الوحيدة من طرف الإدارة الجبائية بناءا على معلومات مؤسسة قانونا المكلفين بالضريبة عندما يفوق رقم الأعمال المصحح من طرف الإدارة الجبائية ،المبالغ المحددة في المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.[1]

5- الرسم على النشاط المهني TAP :

يعتبر الرسم على النشاط المهني ضريبة مباشرة و يتم حسابه على أساس رقم الأعمال المحقق خلال السنة المالية ، لذلك تخضع له المؤسسة التي تحقق خسارة على حد سواء مع المؤسسة التي تحقق الربح ، ومن ثم على الرسم على النشاط المهني فهو رسم يتحقق على أساس المبيعات التي تحققها المؤسسة دون إعطاء اعتبار للنتائج المحققة.[2]

5-1 مجال التطبيق:

يستحق الرسم بصدد رقم أعمال يحققه فالجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاط تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح المهنية أو الضريبة على الأرباح الشركات غير انه تستثنى من مجال تطبيق الرسم مداخيل الأشخاص الطبيعيين الناتجة عن استغلال الأشخاص المعنويين او الشركات التي تخضع كذلك للرسم على النشاط المهني[3].

5-2 الأساس الخاضع للرسم:

في كل الاحوال يطبق TAP على الرقم خارج الرسم

ملاحظة : لتحديد الأساس الخاضع لضريبة ، يجب الأخذ في الحسبان التخفيضات المقدرة ب 30%، 50% ، 75% المنصوص عليها في القانون لصالح بعض العمليات .

5-3 معدل الإخضاع الضريبي: يحدد معدل الرسم على TAP ب 2% ، يرفع هذا المعدل إلى نسبة 3%فيما يتعلق برقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

يخفض معدل هذا الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاطات الإنتاج فيما يخص نشاطات البناء و الأشغال العمومية و الري و تحدد نسبة الرسم ب 2% مع تخفيض ب 25%

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، **قانون الاجراءات الجبائية 2018**، ص 09

[2]-زليخة شعباني ، **دور الامتيازات الجبائية في جذب الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2010 -2015** ، مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015-2016 ، ص22

[3] **النظام الجبائي الجزائري 2018**، مرجع سبق ذكره ، ص 09

الجدول (1-6) يوضح توزيع للرسم على النشاط المهني2016

الرسم على النشاط المهني	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	حصة الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	0.59%	1.3%	0.11%	2%

المصدر : شعباني زوليخة ، دور الامتيازات الجبائية في جدب الاستثمار في الجزائر ،المادة 222، 2016، ص24

تخفيض معدل هذا الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاطات الإنتاج و يتم توزيع هذا الرسم على النحو التالي:

الجدول (1-7) يوضح توزيع TAP في حالة تحقق رقم أعمال خاص بنشاطات الإنتاج 2016

الرسم على النشاط المهني	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	حصة الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	0.29%	0.66%	0.05%	1%

المصدر : شعباني زوليخة ،المرجع السابق ،ص 24

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرتفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كمايلي:

الجدول 1-8 يوضح معدل الرسم على النشاط المهني في حالة تحقيق رقم الأعمال من نقل الغاز و الأنابيب 2016

الرسم على النشاط المهني	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	حصة الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	0.88%	1.96%	0.16%	3%

المصدر : شعباني زوليخة ،المرجع السابق ،ص 24

6- رسم رفع القمامات المنزلية TEON

6-1 مجال التطبيق :

يطبق الرسم التطهير في البلديات التي تشتغل فيه مصلحة رفع القمامات المنزلية، يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن ان يكلف مع المالك بدفع الرسم بصفة تضامنية.[1]

المادة263 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة : يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية[2]

المادة 263 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: يؤسس سنويا رسم خاص برفع القمامات المنزلية باسم المالك او المنتفع، يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن ان يكلف المالك بدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية .[3]

المادة 263 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة :يحدد مبلغ الرسم يأتي:

- ✓ ما بين1000 دج و1500دج على كل محل ذي استعمال سكني.
- ✓ ما بين3000 دج و 1200 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه.
- ✓ ما بين 8000 دج و 2300 دج على كل ارض مهيأة للتخييم والمقطورات.
- ✓ ما بين 20000 دج و 13000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه ، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكور أعلاه.

ثالثا: الضرائب الغير مباشرة:

تعتبر الضرائب غير المباشرة وسيلة ملائمة لتحقيق الهدف المالي، فهي ضريبة كثيرة الحصيلة بالرغم من انخفاض قيمتها، نظرا لكبر و ضخامة حجم وعائها و تنوع العناصر الخاضعة للضريبة.

إن قيمة الضرائب غير المباشرة تندمج في قيمة السلع والخدمات مما يجعل غالبية المستهلكين لا يشعرون بعبئها ومن ثم لا يكون لها أثر سلبي كبير عند دفعها وبالتالي التقليل من إمكانية التهرب الضريبي، ومن بين الضرائب غير المباشرة نجد الضرائب على الأملاك والرسم على القيمة المضافة والرسوم على الاستهلاك.[4]

---

[1] المرجع السابق، ص 10

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، **قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2018** ، ص 68

[3] المرجع السابق، ص 69

[4] محمد لعلاوي،**دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015/2014 ،ص 18

الضرائب غير المباشرة هي تلك التي تفرض على السلع و الخدمات عند إنتاجها أو بيعها أو تداولها أو استهلاكها أو عند استيرادها و تصديرها، تنعكس قيمة هذه الضريبة على الأسعار مباشرة و يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من قبل الشخص الذي يقوم بالاستهلاك مثل الرسم على القيمة المضافة.[1]

1- الرسم على القيمة المضافةTVA: استعمل نظام الرسم على القيمة المضافة عوض الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج و الخدمات لما له من المزايا و خصائص سواءا من حيث الفعالية او الأداء .

1-1 تعريف الرسم على القيمة المضافة: هي ضريبة غير مباشرة يدفعها المستهلك النهائي، يطبق إجباريا على جميع العمليات ذات الطبيعة الصناعية والتجارية والحرفية، ويسري على جميع مراحل الإنتاج إلا انه لا يصيب إلا القيمة المضافة[2].

2-1 مجالات تطبيق الرسم على القيمة المضافة:

تخضع للرسم على القيمة المضافة كل عمليات البيع ، الأعمال العقارية و تقديم الخدمات بخلاف تلك الخاضعة للرسوم الخاصة و التي تكتسي طابعا صناعيا ، تجاريا او حرفيا ، والمنجزة في الجزائر في إطار معتاد او عرضي .[3]

3-1 مجالات التطبيق في القانون الجزائري:

1-3-1 العمليات الخاضعة وجوبا:

تخضع للرسم على القيمة المضافة في القانون الجزائري العمليات الآتية :[4]

- ✓ العمليات المتعلقة بنشاط صناعي أو تجاري أو حرفي المنجزة من طرف الخاضعين للرسم.
- ✓ العمليات التي تنجزها البنوك وشركات التأمين .
- ✓ العمليات المحققة عند ممارسة نشاط حر.
- ✓ المبيعات الخاصة بالكحول أو الخمور و مشروبات أخرى مماثلة لها .
- ✓ العمليات المتعلقة بالأشغال العقارية.
- ✓ المبيعات حسب شروط البيع بالجملة .
- ✓ عمليات البيع التي تقوم بها المساحات الكبرى ونشاطات التجارة المتعددة وكذا تجارة التجزئة.
- ✓ باستثناء العمليات التي يقوم المكلفون بالضريبة الخاضعون للضريبة الجزافية الوحيدة.

---

[1] محمد لعلاوي،**دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر**، مرجع سبق ذكره ،ص 18

[2] بوعلام بوشاشي ، **الرسم على القيمة المضافة ، المعالجة المحاسبية على الرسم على القيمة المضافة** ، دار هومة للنشر و التوزيع ، 2004 ، ص 10

[3] Ben AMARA Mansoure , Bouznad Hocine : **le droit FISCAL Des AFFAIRES en Algérie Elabore selon les normes AIS/IFRS** .Edition houma. alger 2012 p164

[4] **النظام الجبائي الجزائري 2018**، مرجع سبق ذكره ، ص 12

- ✓ يقصد التجارة المتعددة، عملية شراء وإعادة البيع المحققة و فق شروط البيع بالتجزئة والتي تتوفر فيها الشروط الآتية:
- ✓ يجب أن تتعلق المواد المعروضة للبيع بأربعة أصناف على الأقل من التجارة المتعددة وهذا مهما كان عدد المواد المعروضة للبيع.
- ✓ يجب أن يكون المحل مهيئا بطريقة تسمح بالخدمة الذاتية.
- ✓ عمليات الإيجار، وأداء الخدمات وأشغال الخدمات والبحث وجميع العمليات من غير المبيعات والأشغال العقارية.
- ✓ الحفلات الفنية والألعاب والتسليات بمختلف أنواعها التي ينظمها أي من الأشخاص.

1- 3-2 العمليات الخاضعة للرسم اختياريا : تتمثل العمليات الخاضعة للرسم اختياريا في مايلي:[1]

- ✓ العمليات الموجهة للتصدير.
- ✓ العمليات المحققة لفائدة :

الشركات البترولية، المكلفين بالرسم، الآخرين، مؤسسات تتمتع بنظام الشراء بالإعفاء.

1-4 الخاضعون للرسم: يخضع للرسم على القيمة المضافة الفئات الآتية:[2]

المنتجون، البائعون، المستوردون، البائعون بالتجزئة.

ويتميز الرسم على القيمة المضافة بالخاصيات التالية:[3]

1-4-4 إنه ضريبة حقيقية: تخص استعمال المداخيل أي المصاريف أو الإستهلاك النهائي للسلع و الخدمات.

1-4-2 إنه ضريبة غير مباشرة : تدفع للخزينة ليس بصفة مباشرة من طرف المستهلك النهائي الذي يعتبر المدين الحقيقي و لكن من طرف المؤسسة التي هي المدين الشرعي الذي يضمن إنتاج وتوزيع السلع و الخدمات.

1-4-3 إنه ضريبة نسبية القيمة: تحصل بنسبة قيمة المنتجات و ليس بالاستناد إلى النوعية المادية للمنتوج (الحجم أو الكمية)

1-4-4 إنه ضريبة مؤسسة حسب آلية عمل الدفعات المجزءة: إن الرسم على القيمة المضافة يخص فقط القيمة المضافة الممنوحة للمنتوج بحيث أن في نهاية الحلقة التي إتبعها المنتوج، فإن التكلفة الجبائية الإجمالية تطابق الحسم المحسوب بواسطة سعر البيع للمستهلك.

---

[1] **النظام الجبائي الجزائري 2018**، مرجع سبق ذكره، ص 13

[2] المرجع السابق، ص 13

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب ، **الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، 2018** ص 6

1-4-5 انه ضريبة تتوقف على آلية الخصوم: في هذا الصدد، و المراحل المختلفة للمحيط الاقتصادي، يجب على المدين أن:

- ✓ يحسب الرسم المستحق في المبيعات أو في تقديم الخدمات.
- ✓ يخصم من هذه الضريبة ، الرسم المثقل للعناصر المشكلة لسعر الكلفة.
- ✓ يدفع للخزينة الفارق بين الرسم المحصل و الرسم المخصوم .

1-4-6 انه ضريبة محايدة: بالفعل الرسم على القيمة المضافة محايدة بالنسبة للمدينين الشرعيين بما أنه متحمل من طرف المستهلك النهائي .

1-6 معدلات الرسم على القيمة المضافة: تحدد حاليا معدلات الرسم على القيمة المضافة بـ :

(9%معدل مخفض) يطبق على المنتوجات والخدمات التي تمثل فائدة خاصة حسب المخطط الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي.

(19%معدل عادي) يطبق على العمليات، الخدمات والمنتوجات الغير خاضعة للمعدل المخفض بـ 17%. [1]

2- الرسم الداخلي على الاستهلاك :

كما يطبق رسم داخلي على الإستهلاك زيادة على الرسم على القيمة المضافة على التبغ و السجائر طبقا للتعريفات المحددة في المادة 25 من قانون الرسوم على رقم الأعمال كما يلي:

المادة 25 : يؤسس رسم داخلي على الاستهلاك يتكون من حصة ثابتة ومعدل نسبي،يطبق على المنتوجات المسجلة في الجدول و حسب التعريفات الواردة أدناه .

جدول (1-9) يوضح الرسم الداخلي على الاستهلاك

بيان المنتوجات	التعريفات (دج)	
الجعة	3,610دج/هلتر	
المتوجات التبغية و الكبريت	الحصة الثابتة (دج/كلغ)	المعدل النسبي (على قيمة المنتج)
السجائر		
أ- التبغ الأسود	1.640دج/كغ	10%
ب- التبغ الأشقر	2.250دج/كغ	10%
السيجار	2.600دج/كغ	10%
تبغ للتدخين بما فيها الشيشة	682دج/كغ	10%
تبغ للنشق و المضغ	781دج/كغ	10%
الكبريت و القداحات	20%	

المصدر :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، قانون الرسوم على رسم الأعمال،ص16

[1] المرجع السابق، ص 13

- ✓ تستند الحصة الثابتة إلى الوزن الصافي للتبغ المحتوى في المنتوج النهائي.
- ✓ يستند المعدل النسبي إلى سعر البيع بدون احتساب الرسوم.
- ✓ بالنسبة للمواد المشكلة جزئيا من التبغ ، يطبق الرسم الداخلي للإستهلاك على المنتوج بأكمله .
- ✓ بالنسبة للسجائر و المواد المعدة للتدخين الخالية من التبغ يطبق المعدل النسبي فقط على سعر البيع بدون احتساب الرسوم .بالنسبة للكبريت و القداحات، يؤسس الرسم الداخلي على الإستهلاك المستحق على الثمن عند خروجها من المصنع و عند الاستيراد، يطبق هذا الرسم على القيمة المحددة لدى الجمارك.[1]

1-6-1 إعفاءات الرسم على القيمة المضافة: تعتبر الإعفاءات أحكام خاصة تطمح إلى الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بعض العمليات التي في غياب مثل هذه الأحكام تكون عادة خاضعة للضريبة.[2]

1-6-2 في المجال الاقتصادي : الإعفاءات المنصوص عليها في قانون الرسوم على الأعمال تتعلق خصوصا بنشاطات التنقيب عن المحروقات السائلة و الغازية و البحث عنها و استغلاله وتمييعها او نقلها عن طريق الأنابيب التي تقتنيها او تنجزها مؤسسة سونطراك.

1-6-3 في المجال الاجتماعي : ترتبط بالمنتجات ذات الإستهلاك الواسع (الخبز، الحليب، الشعير، الدقيق ... إلخ، الأدوية و المطاعم المعتدلة الأسعار و التي لا يهمها الربح و كذا السيارات الموجهة للمعطوبين ... إلخ).

1-6-4 في مجال الثقافي:حيث تمس هذه الإعفاءات المظاهرات الثقافية أو الفنية و كل الحفلات المنظمة في إطار الحركات الوطنية أو الدولية للتعاون.

كما تخص هذه الإعفاءات المنتوجات التي تخضع للرسم الصحي على اللحوم ، مصنوعات الذهب و الفضة و البلاتين الخاضعة لرسم الضمان.

تستثنى من مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة العمليات التي يقوم بها الأشخاص الذين يقل رقم أعمالهم عن 30.000.000 دج أو يساويه

3- الرسوم الجمركية:

2-1- مفهوم الرسوم الجمركية: هي ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا في شكل واردات أو خروجها في شكل صادرات، و الغالب تفرض الرسوم الجمركية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الرسوم على رسم الأعمال** ص،16-17

[2] **الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة ،2018** ، مرجع سبق ذكره ص 09-10

على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية و يطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة وقت معين أسم التعريفة الجمركية .

كما تعرف أيضا على أنها ليست إلا ضريبة لا تحتوي في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة الجمارك و التاجر و إنما تحددها القوانين التي تفرضها، و بالتالي فإنها يمكن أن تفرض على الواردات كما يمكن أن تفرض على الصادرات، في العادة أن مثل هذه الضرائب يمكن أن تفرض على الواردات ألا أنها يمكن أن تفرض على الصادرات في أحوال معينة لتحقيق بعض الأغراض، أو من أجل تحقيق إيرادات مالية للدولة.[1]

2-2- أنواع الرسوم الجمركية: هناك أنواع متعددة من التعريفات، حيث يجري تقسيم الرسوم الجمركية إلى: [2]

2-2-1 من حيث كيفية تحديد الرسم الجمركي:

- ✓ **الرسوم القيمة:** وهي الرسوم التي يتم فرضها من قبل الدولة على أساس نسبة معينة من قيمة السلعة، وهذا لا يعني أن مثل هذه النسبة ستكون واحدة و تطبق كافة السلع المستوردة بالضرورة.
- ✓ **الرسوم النوعية:** تفرض هذه الضريبة تبعا لنوع السلعة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال وضع تصنيف للسلع التي يتم استرادها ووضع درجات لكل صنف من هذه الأصناف وعلى أساسها يتم تحديد الرسم الذي ينبغي دفعه مقابل استيراد هذه السلع.
- ✓ **الرسوم الاسمية:** وهي الرسوم التي تفرض على السلعة بشكل يمكن أن يؤدي معه ضمان استقرار أسعارها في السوق المحلية، حيث يتم اللجوء إلى رفع هذه الضريبة عندما تنخفض الأسعار، في حين يجري خفض الضريبة عندما ترتفع الأسعار.
- ✓ **الرسوم المركبة:** تتضمن الرسوم الجمركية رسما نوعيا يضاف إليه رسم قيمي.

2-2-2 من حيث الهدف: نميز بين عدة أنواع من الرسوم.

- ✓ **رسوم حمائية** :عندما يراد من فرضها على السلع الأجنبية المستوردة رفع سعرها في السوق المحلية وبالشكل الذي يؤدي إلى تقليل إقبال المستهلكين على اقتنائها.
- ✓ **رسوم مانعة:** وتتحقق في الحالات التي يتم فيها فرض الضريبة بسعر مرتفع جدا وبالشكل الذي يؤدي إلى عدم استردا سلعة لأن سعرها في السوق المحلية يصبح بعد فرض الضريبة مرتفعا بحيث لا يمكن أن يشتريها أحد.

---

[1] بوخاري هشام ، الوناس رشيد ، **النظام الجمركي و مستقبله في ظل الانفتاح الاقتصادي** ، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة – 2015/2014 ، ص 21

[2] المرجع السابق ص 22-23

✓ **رسوم إيرادية:** وهي الضرائب التي يكون الغرض من فرضها الحصول على دخل للدولة أي إيراد لميزانيتها، و يفترض أن يتم فرضها بسعر مرتفع على السلع الكمالية أو على السلع التي يعم استهلاكها بين أفراد المجتمع.

2-2-3 من حيث حرية الدولة في فرضها :نميز بين:

✓ **الرسوم المستقلة:** والتي تنشأ عن إرادة تشريعية داخلية.

✓ **الرسوم الاتفاقية:** والتي تفرض بموجب اتفاق دولي مع دول أخرى.

4- الجباية البترولية:

تعتبر الجباية البترولية من أهم إيرادات الجباية لدول العالم الثالث، باعتبارها من أكثر الدول إنتاجا و تصديرا للمحروقات سواء أن كانت بترول أو غاز، و تضم جباية المحروقات الحقوق على المحروقات المستخلصة و الضريبة على النتيجة المتعلقة بالنشاط، أما تفرض هذه الحقوق و تطبيقها في حدود إقليم الدولة و تأخذ كمثال الجزائر التي تعد من بين دول العالم الثالث و التي تشكل المداخيل البترولية من أكثر من 80 % من مجموع المداخيل الجبائية .[1]

3- مفهوم الجباية البترولية :

إن الجباية البترولية هي ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من اجل تحصيل إيرادات النفطية نفقات الدولة بصفة مباشرة إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها و إلزاميتها وهي عبارة عن الضرائب التي تدفع للدولة مالكة الأرض من أجل الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض في مراحل العملية الإنتاجية و هي تختلف من دولة إلى أخرى حسب كمية الإنتاج. [2]

✓ **قيمة الإتاوة المطبقة على قيمة المحروقات :**

المستخرجة تمثل 20 % في حالة وجود ظروف اقتصادية خاصة لعمليات التنقيب و استغلال الأحواض و يمكن لهذه النسبة أن تخفض حسب مناطق الاستغلال و يكون كما يلي:[3]

16.26 %بالنسبة للمنطقة أ.

12.50% بالنسبة للمنطقة (ب) .

- الاتاوة.

- الضريبة على الناتج 38% وتطبق على :

---

[1] إدريس مفاتيح ، **دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة** ، مذكرة تخرج ماستر تخصص اقتصاد و تسيير بترولي كلية العوم اقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013/2012 ص 14

[2] سميرة بوعكاز ، **مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة ، كلية العلوم اقتصادية و علوم تجارية و علوم تسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014 ص 13

[3] سميرة بوعكاز ، **مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي** ، مرجع سبق ذكره ،ص 13

* على ربح الانتاج للشريك الأجنبي
* للتنقيب ونقل المحروقات ، تمييع الغاز الطبيعي
– الضريبة على الارباح : 85% من رقم الأعمال ، التنقيب والبحث ، نقل المحروقات .
– الرسم على الدخل البترولي
– الرسم المساحي
– الضريبة التكميلية

3-2 الآثار السلبية لانخفاض الجباية البترولية : عرفت الجزائر بعد انخفاض السعر المرجعي للبترول و تدهور قيمة الدولار الأمريكي مع بقية العملات الصعبة الأخرى اختلالات توازنية مالية على المستوى الكلي حيث انخفضت مداخيل الدولة الجزائرية والتي كان يعتمد في تحصليها بنسبة 95 % ومن بين الآثار نجد ما يلي :[1]

3-2-1 عجز الميزانية العامة: إن العجز المستمر في الميزانية له تأثير سلبي كبير على توازن الاقتصادي ، هذا ما حدث في الجزائر عقب انهيار أسعار النفط سنة 1986، مما أدى بالدولة الجزائرية إلى أتباع سياسة تصحيح المدعمة من قبل المؤسسات الدولية .

3-2-2 تدهور حجم الاستثمار العمومي: مع انخفاض أسعار البترول في سنة 1986 و الذي تزامن مع المخطط الخماسي الثاني (1985-1889) بدأ حجم الاستثمارات يتقلص تدريجيا ، خاصة في قطاع الصناعة و قطاع البناء و الأشغال العمومية مما أدى إلى ركود القطاع المنتج .

3-2-3 تراكم المديونية العمومية الداخلية: انطلاقا من منتصف الثمانيات بدأت الميزانية العامة تعرف عجزا بسبب انخفاض أسعار البترول و بالتالي انخفاض في حجم إيرادات الجباية البترولية مما أدى إلى عدم كفاية الموارد الكلية للميزانية إلى تغطية كامل الحاجيات الوطنية و التي كانت من الأسباب الرئيسية التي أدت بالجزائر إلى التمويل التضخمي المتمثل في الإصدار النقدي الجديد من طرف البنك المركزي لتمويل الميزانية العامة .

5- الرسم على المنتوجات البترولية

4-1 مجال التطبيق : البنزين ،غاز أويل، غاز البترول السائل ، الوقود.

4-2 أساس فرض الرسم : قيمة المنتوجات الخاضعة للرسم الموجهة للإستهلاك[2].

[1] كمال رزيق،سمير عمور ، **تقييم عملية احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية**، ورقة بحثية مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 05 ، جامعة البليدة ، الجزائر ، ص 323-324

[2] **النظام الجبائي الجزائري، 2018**، مرجع سبق ذكره ، ص 16

الجدول (1-10) يوضح التعريفات المطبقة على المنتوجات الخاضعة للرسم الموجهة للاستهلاك

رقم التعريفة الجمركية	تعيين المواد	الرسم دج/هكتلتر
م27 .10.	البنزين الممتاز.....	1,400,00
م27 .10.	البنزين العادي.....	1,300,00
م27 .10.	البنزين الخالي من الرصاص	1,400,00
م27 .10.	غاز أويل.....	400,00
م27 .11.	غاز البترول المميع/الوقود.....	1,00

المصدر : النظام الجبائي الجزائري سنة 2018 ، مرجع سبق ذكره

المطلب الثالث : معوقات السياسة الجبائية و أفاق الإصلاح الجبائي

الفرع الأول : معوقات السياسة الجبائية

لما كان فرض الضرائب في مجتمع معين في وقت معين يؤدي إلى التأثير على سلوك أفراده ، و تعديل خططهم في مجالات الإنفاق سواءا بالنسبة للاستهلاك أو للاستثمار .

أولا :مفهوم الضغط الجبائي:

إن ما يحدثه فرض الضرائب المختلفة من تغيرات اقتصادية واجتماعية " تختلف عمقا واتساعا تبعا لحجم الاستقطاعات الضريبية من ناحية، وصورة التركيب الفني للهيكل الضريبي من ناحية أخرى تؤدي إلى التأثير على مختلف مظاهر الحياة في المجتمع ذلك التأثير الذي يعبر عنه بالضغط الجبائي[1]

أ. حساب الضغط الجبائي الفردي : يملك كل فرد موارد شخصية التي تستهدفها الدولة و الجماعات المحلية باقتطاعات في شكل ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، تتمثل هذه الاقتطاعات طبعا مساهمات،لكن كذلك تمثل تضحية يجب على كل واحد أن يتحملها[2] .

ب. الضغط الجبائي الفردي: يحسب الضغط الجبائي الفردي أخذا بعين الاعتبار دخل المكلف بالضريبة و مقدار الضرائب التي تضاف إليها الاقتطاعات الإجبارية المحسوبة على أساس الحماية الاجتماعية فإذا كان الدخل يرمز له بالرمز R)) الضرائب (I) و الضغط الجبائي الفردي(PFI) نتحصل على المعادلة الآتية: PFI=R/I .

يجب أن نشير هنا ان الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لا تؤخذ بعين الاعتبار لأنه من الصعب بل من المستحيل في بعض الحالات أن تقوم بحساب كل الضرائب التي يتحملها الفرد التي تكون بطبيعة الحال متضمنة في أسعار السلع المشتراة المستهلكة أو المستعملة .

1 يونس أحمد البطريق ,**النظم الضريبية** ،الدار الجامعية الإسكندرية مصر ، 2005ص 87

2 محمد عباس محرزي ,**اقتصاديات الجباية والضرائب** ، مرجع سبق ذكره ، ص 184-183

ت. الضغط الجبائي الإجمالي : في هذا المجال نأخذ بالحسبان مجمل الإيرادات الجبائية المحصلة لحساب الدولة والجماعات المحلية بما في ذلك الاقتطاعات الإجبارية من طرف صناديق الضمان الاجتماعي .

بناءا على هذا إذا كان الضغط الجبائي , (PFG) الإيرادات الجبائية (I) و الدخل الإجمالي (R) و الذي عادة ما يكون الناتج الداخلي الخام(BIP)

سيكون لدينا المعادلة الآتية: PFG=I/PiB

ثانيا الازدواج الضريبي :

يعني ازدواج الضرائب تحميل المكلف للضريبة نفسها على مادة التكليف نفسها أكثر من مرة.[1]

أ. **أنواع الازدواج الضريبي:** يوجد للازدواج الضريبي عدة أنواع نذكر منها :[2]

1- الازدواج الداخلي : يكون الازدواج داخليا عندما نفرض داخل حدود الدولة ضريبة متكررة على نفس المكلف وعن مادة التكليف ذاتها ,ويأخذ الازدواج الداخلي عدة أشكال حسب قيام السلطة و الحكم على أساس مركزي أولا مركزي أو قيام الدولة على أساس موحد أو أن تكون دولة مركبة من عدة دول أو عدة ولايات .

2- الازدواج الدولي : يكون الازدواج دوليا عندما تفرض أكثر من دولة نفس الضريبة على نفس المكلف وعن نفس المادة الخاضعة للتكليف و من الأمثلة على الازدواج الدولي غير المقصود : شخص توفي خارج حدود دولته و عنده أملاك و عقارات في دولة ثانية و عنده دخل في دولة ثالثة و ورثته يقيمون في أكثر من دولة.

فإذا كانت الدولة التي يتبع لها المتوفى بجنسيته تتقاضى ضريبة التركات على أساس الموطن وكانت الدولة التي توجد فيها العقارات تتقاضى الضريبة على أساس موقع العقارات وكانت الدولة التي يقيم فيها الورثة تتقاضى ضريبة أرباح التركات على أساس محل إقامة الورثة و كذلك الدول الأخرى فتكون التركة قد أخضعت للضريبة عدة مرات .

إلى جانب الازدواج الدولي غير المقصود يوجد الازدواج المقصود ويكون لغايات متعددة مثل فرض ضريبة على دخل رؤوس الأموال الموظفة في الخارج وذلك في سبيل منع توظيفها في الخارج للحاجة إليها في الداخل .

---

1 عبد الأمير شمس الدين ,**الضرائب أسسها العلمية و تطبيقاتها العملية** دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره . ص51

2 المرجع السابق، ص 51-52

الفرع الثاني : الإصلاح الجبائي

لقد أصبح من الضروري اللجوء إلى الإصلاح الجبائي في جل الدول النامية بما فيها الدول العربية بغية مراجعة نظمها الجبائية بما تتوافق والبيئة المحيطة بها، لما ذلك من أهمية في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية و المحلية .

أولا : تعريف الإصلاح الجبائي و يقصد بالإصلاح الجبائي هو إدخال تغييرات نحو الأحسن و عليه هو العمل على سد الفراغات و الثغرات القانونية الموجودة بالنظام الجبائي السابق من أجل الرفع من مردوده و محاولة زيادة فعاليته، بما يخدم الاقتصاد الوطني العام و الخاص [1].

ثانيا :دوافع و أهداف الإصلاحات الضريبية

أ. **دوافع الإصلاح الضريبي** :

لقد لجأت الجزائر لإصلاحات الضريبية نظرا لعدم استجابة النظام الضريبي السابق لمتطلبات التنمية الاقتصادية و عدم ملائمته للمعطيات الاقتصادية الحالية و لذلك فإن دوافع الإصلاح الجبائي تكمن في نقائص و عيوب النظام الضريبي القديم و من هذا المنطلق جاءت الإصلاحات لتغيير معالم هذا النظام و إصلاحه[2].

1- الدوافع المالية :

✓ **ثقل العبء الضريبي :** إن تعدد الضرائب و ارتفاع معدلاتها يجعل العبء الضريبي جد ثقيل على المؤسسات الجزائرية و معدلات الضريبة في الجزائر لا تزال مرتفعة مقارنة بمعدلات الضريبة المطابقة في بعض الدول.

✓ **انتشار و تفشي ظاهرتي الغش و التهرب الضريبي :**لقد أدى انتشار الجد المرتفع لظاهرتي الغش و التهرب الضريبي نتيجة سلبية النظام الضريبي السابق إلى عدة أسباب تتمثل بالدرجة الأولى في نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين الذي يعتقدون بان الضريبة تمس أموالهم الخاصة دون مقابل ما يدفعهم إلى استخدامهم كل طرق و الوسائل الممكنة لاجتناب الضريبة,كما ان وجود ثغرات في التشريع الضريبي أدى بالمكلفين إلى استغلالها لصالحهم و ذلك بالتهرب من دفعها دون أن يعاقبوا على ذلك قانونيا .

✓ **عدم شمولية التكليف الضريبي :**لقد تميز النظام الضريبي السابق بعد شمولية التكليف الضريبي إذ انه هناك مصادر ودخل مختلفة غير خاضعة للضريبة و ذلك راجع إلى العديد من الإعفاءات

---

1 عبد الهادي مختار، **الإصلاحات الجبائية و دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية**، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص تسيير،كلية علوم اقتصادية و تسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015/2016 ، ص77

2 براق عيسى، تتويح محمد، سمير شراد، **دوافع الإصلاحات الضريبية في الجزائر و أهدافها**، مداخلة في ملتقى دولي حول الإصلاح الجبائي و التنمية الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة 12 و 13 ماي 2014 ص 10-11

المطبقة التي لها دور في النظام الضريبي لأهداف اجتماعية و حفاظا على كيان الأفراد كإعفاء حد أدنى من الدخل أو الثروة حرصا على مستوى ضروري للمعيشة و مراعاة للطبقات الفقيرة إلا إنه التشريعات اختلفت في طريقة معاملتها لهذا الحد الأدنى

2- الدوافع الاقتصادية:

✓ **التعقد وعدم استقرار النظام الضريبي** : منذ الاستقلال تبنت الجزائر النظام الضريبي الفرنسي بكل ما يحتويه من ظلم و عدم مساواة بين المكلفين و ذلك لضمان موارد مثالية تغطي جميع النفقات ولكن مع مرور الزمن لم يصبح هذا النظام مقبول من طرف الماليين و من ناحية المنطق الوطني الجزائري و لذلك سعت الدولة لإصدار مختلف القوانين بهدف الوصول إلى حس مسايرة الواقع الجزائري و لكن في حقيقة الأمر النظام الضريبي الجزائري لم يستطع أن يبتعد عن النظام الفرنسي ,ولم يستطع الانفصال عنه نهائيا.

✓ **ضعف الإدارة الضريبية** : من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل الإدارة الضريبية في السابق و التي كانت همزة وصل بين المكلفين و النظام الضريبي هو ضعف الإدارة الضريبية و هذا راجع إلى عدة أسباب من بينها

- صعوبة تأدية مهام ادارة الضرائب على أكمل وجه و هذا راجع إلى تدني المستوى التعليمي لموظف الضرائب.

- تعدد أنواع الضرائب و غموض النصوص التشريعية و تغير النسب في فترات قصيرة أدى إلى تعقيد النظام الضريبي و كذا صعوبة المهمة لدى موظفي إدارة الضرائب .

أ. **أهداف الإصلاحات الضريبية:** للإصلاحات الضريبية عدة أهداف نذكر منها ما يلي 1:

✓ **أهداف ذات بعد مالي:** الرفع من مستوى التمويل للجباية عن طريق إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية .

✓ **أهداف ذات بعد تقني** : عن طريق إضفاء عناصر (البساطة، المرونة، الفعالية) على النظام الجبائي الجزائري.

✓ **أهداف ذات بعد هيكلي** : من خلال تحديث و عصرنة الإدارة الجبائية.

✓ **أهداف ذات علاقة بالمجتمع الضريبي** : وذلك بتحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية و المكلفين بالضريبة .

---

1 حراق مصباح، دراجي عيسى، مداخلة بعنوان **النظام الضريبي الجزائري، نقاط ضعف مقترحات للتأهيل**، الملتقى العلمي الدولي الثاني، الإصلاح الجبائي، التنمية الاقتصادية في الجزائر –جامعة البليدة 2 يومي12 و13ماي 2014 ص 3.

✓ **أهداف ذات بعد نفسي و اجتماعي :** وذلك عن طريق الرفع من درجة الحس الضريبي و تحقيق ثقافة الالتزام الجبائي للمكلف بالضريبة، بالإضافة إلى الامتيازات الجبائية والتحفيزات الجبائية والتي تعد من بين أهم السياسات الجبائية المتبعة للدولة.

المبحث الثاني :المتغيرات الاقتصادية

يعد الاستقرار المالي ذا أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد، ويعتبر الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة وبذلك فهو يساهم في تحقيق اقتصاد أكثر صلابة، وتحقيق نمو مستمر.

المطلب الأول: تعريف الاستقرار المالي واهم مبادئه

الفرع الأول: تعريف الاستقرار المالي

أولا : لا يزال الاقتصاد العالمي يتعرض لوطأة الأزمات المالية العالمية ، الأمر الذي يمثل ضغوطا على الاستقرار المالي العالمي و هنا يجدر تعريف الاستقرار المالي "و الذي يتمثل في قدرة الجهاز المالي بمؤسساته المختلفة من أسواق مالية و وسطاء ماليين لاحتواء الصدمات و من ثم الخفض من احتمالية عرقلة عمليات الوساطة المالية و إحداث خلل تام بمنظومة توزيع المدخرات في القنوات الاستثمارية المربحة.[1]

و يعرف الاستقرار المالي كذلك .بأنه الوضع الذي يكون فيه القطاع المالي قادرا على التصدي للاضطرابات المختلفة في الاقتصاد ,بحيث يكون هذا القطاع قادر على القيام بعمليات الوساطة و تسوية المدفوعات ، و إعادة توزيع المخاطر بأسلوب سليم ، و الاستقرار المالي يكون نتيجة لسلامة النظام المالي و يمكن اعتبار النظام المالي مستقرا إذا اتسم بما يلي :

- ✓ تسيير كفؤ لتوزيع الموارد الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية و مع مرور الوقت، إلى جانب العمليات المالية و الاقتصادية الأخرى كالادخار ، الاستثمار, و الإقراض و الاقتراض ، و خلق السيولة و توزيعها ، و تحديد أسعار الأصول ، و أخيرا تراكم الثروة و النمو الناتج.
- ✓ تقييم المخاطر المالية و تسعيرها و تحديدها و أدارتها .
- ✓ استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات.[2]

ويعرف أيضا الاستقرار المالي على انه العمل على التأكد من قوة و سلاسة جميع مكونات النظام المالي، مما ينضوي على غياب الاضطرابات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد .

و بناءا على هذا التعريف يمكن فهم الاستقرار المالي من خلال:

-استقرار جميع مكونات النظام المالي

1-ياسمين أسامة أنور، **الاستقرار المالي العالمي التحريات و الأفاق في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية**، موقع الشاملة الاقتصادية**http://shamilaeconomy.blogspot.com /.** تاريخ الإطلاع 25/03/2018 ،ص05

2- بن شيخ عبد الرحمان، **اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في إطار العولمي الجديد**، مذكرة تخرج ماجستير تخصص تحليل اقتصادي كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2009-2008 ص66

-استقرار أسواق المال و الأنشطة المرتبطة بها.[1]

ثانيا: مبادئ تعريف الاستقرار المالي

بعد تناول الميزات مرغوبة الوجود في تعريف الاستقرار المالي ,يجرنا هذا للحديث عن مبادئ تعريف هذا الاستقرار و هو ما قام به GARRY Schinasi سنة 2005 ضمن محاولته لوضع تعريف عملي للاستقرار المالي ,باقتراح المفاتيح الأساسية التي يمكنها إن تساعدنا في تعريف الاستقرار المالي.[2]

أ. الاستقرار المالي كمفهوم واسع: أن يشمل مختلف مكونات النظام المالي : البنية التحتية ،المؤسسات و الأسواق، فتعثر أي مكون واحد سيؤدي إلى زعزعة استقرار النظام ككل، هذا ما يستدعي إتباع رؤية نظامية.

ب.عدم نسيان فعالية أنظمة الدفع: الاستقرار المالي لا يعني فقط إن يحقق التمويل الكافي دوره في تخصيص الموارد و المخاطر، و تعبئة الادخار، و تسهيل تراكم الثروة و التنمية و النمو ،و لكن يجب أن يعني أيضا كفاءة أنظمة الدفع.

ت. دور انضباط السوق المحلية: مفهوم الاستقرار المالي لا يعني فقط غياب أو عدم حدوث الأزمة المالية الفعلية لكن أيضا يعني إن يكون النظام المالي قادرا على احتواء مثل هذه الاضطرابات، قبل إن تشكل هذه الأخيرة تهديدا للنظام المالي في حد ذاته أو تنتقل لتمس العمليات الاقتصادية من خلال التصحيح الذاتي في السوق.

ث. التأثير على الاقتصاد الحقيقي : يجب تحليل الاستقرار المالي تبعا للخسائر المحتملة على الاقتصاد الحقيقي.

ج. يجب إن يكون ديناميكي: إن تحليل الاستقرار المالي يمثل ظاهرة مستمرة لذا لا يجب ربط الاستقرار بالسكون أو الجمود.

ثالثا: الاستقرار المالي و عدم الاستقرار المالي

لقد تعددت الجهات الدولية التي تعني بتحقيق الاستقرار المالي هو ما ترتب عليه عدم وجود اتفاق على تعريف وحيد له ،حيث تضمنت الأدبيات الاقتصادية مفاهيم متعددة للاستقرار المالي ، و ركز العديد منها على تعريفه من زاوية كونه الحالة المقابلة لحالة عدم الاستقرار المالي و التي تشهد قصورا او اضطراب في قيام القطاع بوظيفة الوساطة المالية.

1-الحبيب زواوي ، **الاستقرار المالي و البنوك الإسلامية** ، مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية ، مركز البصرة للبحوث و الاستفسارات و الخدمات التعليمية ، الجزائر المجلد01 ،العدد16 ، 2010 ص71

2-ذهبي ريمة، **الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2010)** أطروحة دكتوراه , تخصص علوم اقتصادية , كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير , جامعة قسنطينة 2012-2013 2 ص17

عرف (MISHKIN) حالة عدم الاستقرار المالي بأنها الحالة التي يصبح عندها القطاع المالي غير قادر على القيام بوظيفته بصورة كاملة كوسيط مالي ، تتدفق من خلاله الموارد المالية من أصحاب رؤوس الأموال إلى طالبيها لاستغلال الفرص الاستثمارية الممكنة .[1]

كما يعرف عدم الاستقرار المالي، الذي يكون متعلقا بالادخار و الاستثمار، بأنه الانحرافات التي تحدث من خطة الادخار بسبب عدم الكفاءة في أداء الإدارة المالية لتوظيف النظام المالي أو يسبب حالات عدم استقرار النظام في مواجهة الصدامات المحتملة.[2]

الشكل (1-3) يوضح أهم عوامل المؤثرة في أداء النظام المالي

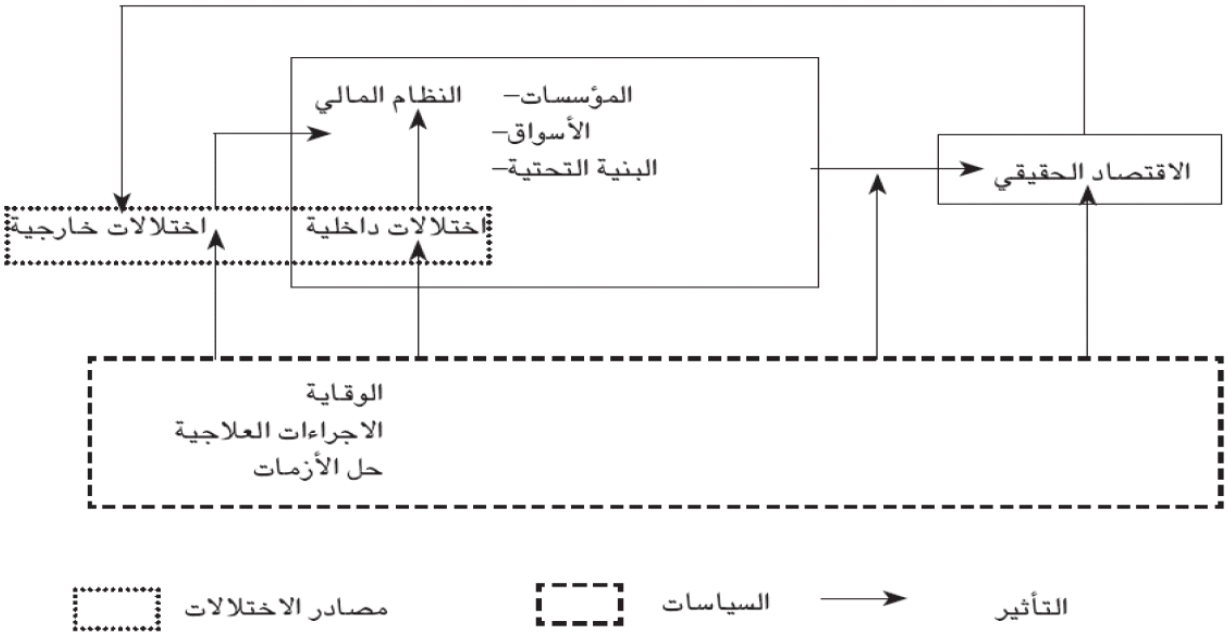

المصدر : مشتاق محمود السبعاوي , سلام أنور أحمد , بالجين فاتح سليمان , الاستقرار المالي في ظل النظام المالي و المصرفي الإسلامي

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في أداء النظام المالي

أولا : يتضح من الشكل (1) انه قد تنشأ المخاطر و مواطن الضعف إما داخليا من داخل النظام المالي ,أو خارجيا في الاقتصاد الحقيقي على سبيل المثال تختلف الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات باختلاف طبيعة هذه المخاطر,فالسلطات المالية في المعتاد قادرة على التأثير في حجم الاختلالات الداخلية و في احتمالات وقوعها من خلال القيام بعمليات التنظيم أو الرقابة أو أدارة

1-صندوق النقد العربي، **الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه** ، ص 12 ، ،تاريخ الاطلاع : 2018/04/24، 39:13 **http://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database**

2- مشتاق محمود السبعاوي , سلام أنور أحمد , بالجين فاتح سليمان , **الاستقرار المالي في ظل النظام المالي و المصرفي الإسلامي** ، دراسة تحليلية لبعض من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية , العراق ,المجلد ، العدد(2)، 2012 العراق ، ص 67

الأزمات ,وعلى العكس يصعب التحكم في الاضطرابات الخارجية إلا من خلال تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي على فترات زمنية طويلة غير محدودة وينحصر دور السياسات غالبا عند وقوع الاضطراب الخارجي في الحد من تأثيرها على النظام المالي و ذلك بعدة سبل أهمها : المحافظة على قدرة النظام من خلال استيعاب الصدمات (الأزمات) وتشغيل النظم البديلة لحماية المعلومات الحيوية

ثانيا: مصادر عدم الاستقرار المالي:

قد تنشأ المخاطر و مواطن الضعف إما داخليا، من داخل النظام المالي، أو خارجيا ,في الاقتصاد الحقيقي، على سبيل المثال تختلف الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات باختلاف طبيعة هذه المخاطر، فالسلطات المالية عادة قادرة على التأثير في حجم الاختلالات في احتمالات وقوعها من خلال القيام بعمليات التنظيم أو الرقابة أو إدارة الأزمات.

الجدول (1- 11) يوضح مصادر عدم الاستقرار المحتملة

المخاطر الداخلية	المخاطر الخارجية
• **مخاطر على أساس المؤسسات** -المخاطر المالية – الائتمان – السوق – السيولة– سعر الفائدة – العملة – المخاطر التشغيلية – جوانب الضعف في تكنولوجيا المعلومات – المخاطر القانونية / المتعلقة بالنزاهة – مخاطر السمعة – مخاطر إستراتيجية الأعمال – تركز المخاطر– مخاطر كفاية رأس المال. • **مخاطر على أساس السوق** – مخاطر الطرف المقابل–عدم اتساق أسعار الأصول– الائتمان– السيولة – العدوى • **مخاطر على أساس البنية التحتية** – مخاطر نظم المقاصة والدفع والتسوية– مواطن الهشاشة في البنية التحتية– القانونية – التنظيمية – المحاسبية– الرقابية – انهيار الثقة المؤدي إلى موجات السحب– سلسلة الآثار التعاقبية	• **اضطرابات اقتصادية كلية** –مخاطر قائمة على البيئة الاقتصادية –اختلالات سياسية • **الأحداث** – الكوارث الطبيعية – التطورات السياسية – انهيار الشركات الكبرى

المصدر : ذهبي ريمة ، الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري،مرجع سبق ذكره

المطلب الثاني :أهمية الاستقرار المالي و علاقته بالاستقرار الاقتصادي النقدي

الفرع الأول: أهمية الاستقرار المالي

يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال النظر في الآثار، التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية على القطاع المالي و الاقتصادي ككل و المتمثلة فيما يلي:[1]

أ. إن عدم الاستقرار المالي انعكس سلبا على النمو الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى حدوث انكماش في الاقتصاد وبالتالي فإن ذلك يرفع من معدلات البطالة حيث وصلت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى % 6.1 في سبتمبر 2008 و هو المعدل الأعلى في خمس سنوات، في حين قام أصحاب العمل بالاستغناء عن ما يقربُ من605000 ، وظيفة منذ بداية2008 ، أما في الاقتصاد الأوروبي فقد ارتفعت معدلات البطالة أيضا على سبيل المثال في الاقتصاد البريطاني حسب إحصائيات مكتب الإحصائيات القومية ارتفع مستوى البطالة إلى904900 بزيادة حوالي 32500 حالة ذلك في أوت2008 .

ب. إن غياب الاستقرار المالي أثر في النمو الاقتصادي ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من أمريكا و امتدت إلى غيرها أعاد الصندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي لكل من عام 2008 و2009 .

ت. تعرض العديد من البنوك حول العالم و خاصة في أسيا و أوروبا لخسائر من جراء أزمة الرهن العقاري ، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض ، و تراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم ،الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة.

ث. أثرت الأزمة على الاقتصاد الياباني الذي شهد تراجعا في النمو الاقتصادي ، و عدم استقرار أسواق الأسهم مما دفع البنك المركزي لإبقاء على معدل الفائدة منخفضا عند 0% كما تراجعت مبيعات الشركات المصدرة نتيجة لانخفاض الدولار، وانخفض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته منذ خمس سنوات بمعدل% 1.3 .

من خلال ما سبق تتضح لنا الآثار السلبية التي أحدثتها الأزمات المالية في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة و النامية على جميع الأصعدة التي تم مشاهدتها بعد الأزمة المالية وبوضوح الأمر الذي يبرز لنا الأهمية و الآثار الناجمة عن فقدان الاستقرار المالي و الذي أصبح أمر تحقيقه يحتل مركز الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية التي تشغل بال و أعمال و اجتماعات الجهات المعنية من أفراد و مؤسسات على المستوى العالمي.

1- شقروني عبد القادر، **إشكالية تحرير حساب رأسمال و أثرها على الاستقرار المالي في الدول النامية**، مذكرة ماجستير ، تخصص تجارة و مالية دولية ، كلية علوم اقتصادية و علوم تجارية و علوم تسيير ، جامعة ورقلة 2016 /2015 ص43 – 44

علاقة الاستقرار المالي بالاستقرار الاقتصادي و النقدي

يتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام بالضرورة وجودة قطاع مالي متطور و مستقر و قادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المنتجة,القادرة على توفير المزيد من فرص العمل، ورفع مستويات الإنتاجية للمستويات القصوى الممكنة، من تم فان تحقيق الاستقرار في القطاع المالي يمكن اعتباره نقطة الانطلاق نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تعكس سلامة القطاع المالي و قدرته على امتصاص الصدمات الحد من تداعياتها على الاقتصاد الحقيقي، من جهة أخرى يتطلب الاستقرار المالي استقرار نقديا يتمثل في قدرة القطاع النقدي على تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار عند المستويات المستهدفة، و وجود هيكل واضح للأسعار الفائدة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية و الدولية ، و يستطيع لدرجة مناسبة من الكفاءة تنظيم كمية و أسعار و شروط الأئتمان بشكل يدعم النمو الاقتصادي و يحول دون تراكم و تركز مخاطر الائتمان و خاصة فيما يتعلق بالقطاعات الأكثر عرضة للتقلبات .[1]

تتضح العلاقة بين السياسة النقدية و الاستقرار المالي من خلال تأثير الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية كسعر الفائدة على قدرة الشركات العاملة بالاقتصاد على خدمة مديونياتها للبنوك وكذلك تأثير التطورات في أسعار الفائدة على أسعار الأصول المالية و السلع ، بالتالي على ثروة القطاع العائلي، و تؤكد حالة التكامل و التشابك بين الدور الذي يقوم به القطاع المالي و دور السياسة النقدية على عدم إمكانية تحقيق الاستقرار المالي بمعزل في الاستقرار النقدي و الشكل التالي يوضح ذلك.

1-أحمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه** ورقة بحثية ضمن صندوق النقد العربي 2014ص 17

تاريخ الاطلاع : 2018/04/24 ،**http://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database** صندوق النقد العربي 13 :39

الشكل(1-4) يوضح العلاقة بين الاستقرار المالي و الاستقرار النقدي

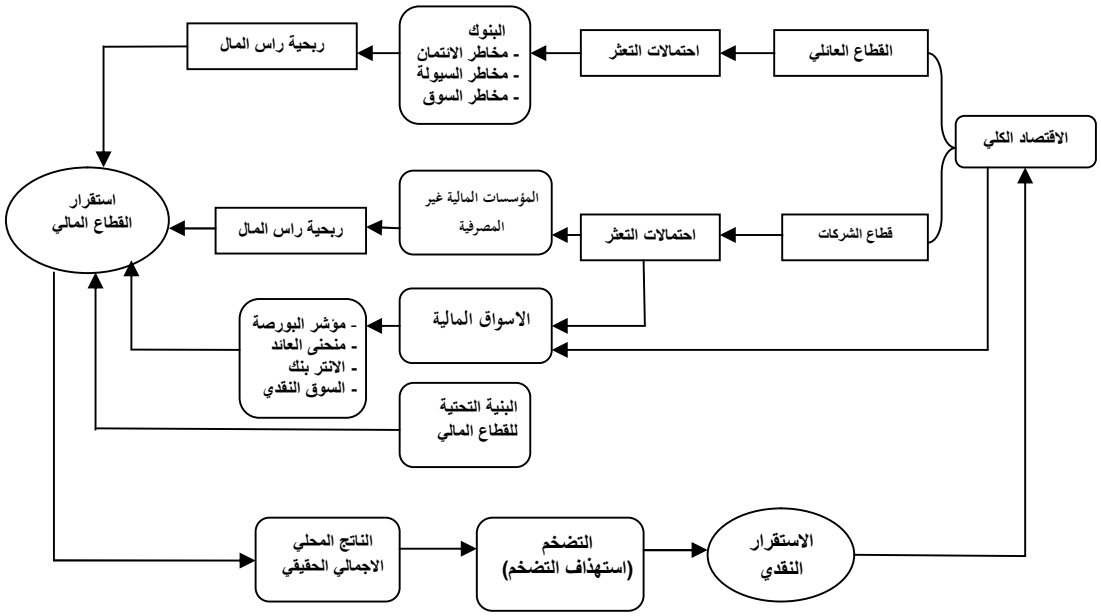

المصدر :د .أحمد شفيق الشاذلي ،الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه ،ورقة عمل،" صندوق النقد العربي" ،2014

الفرع الثاني: مؤشرات الاستقرار المالي

للاستقرار المالي عدة مؤشرات نذكر منها مايلي:

أ. مؤشرات السلامة المالية:

إن تحليل الاستقرار المالي يتوافق إلى حد ما مع تحليل السلامة المالية , فهو يعتمد على بيانات و مؤشرات قياسية مثل بيانات الميزانية العمومية، والسيولة وجودة الأصول مثل دراسة القروض المتعثرة، وتنطوي هذه المؤشرات في الغالب ضمن مؤشرات السلامة المالية الكلية مجمعة على مستوى الاقتصاد الكلي و بالتالي ينبغي النظر إلى أهمية أن توزع المخاطر ضمن هذه المجالات.[1]

جدول (1-12) يوضح مؤشرات السلامة المالية

نوعية المؤشر	كيفية حساب المؤشر
المؤشرات الأساسية	
شركات تلقي الودائع كفاية رأس المال	نسبة رأس المال المقررة امن الأجهزة الرقابية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر نسبة رأس المال الأساسي المقرر من الأجهزة الرقابية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر نسبة القروض المتعثرة ناقص المخصصات إلى رأس المال
جودة الأصول	نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض الإجمالية نسبة التوزيع القطاعي للقروض إلى مجموع القروض
الإيرادات و الربحية	العائد على الأصول العائد على أسهم رأس المال نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل نسبة المصروفات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل

1- بن شيخ عبد الرحمان، ، مرجع سبق ذكره ،ص 74

السيولة	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل
الحساسية بمخاطر السوق	نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال
المؤشرات المحبذة	
شركات تلقي الودائع	نسبة رأس المال إلى الأصول نسبة الاكتشافات الكبيرة إلى رأس المال نسبة التوزيع الجغرافي للقروض إلى مجموع القروض نسبة مركز الأصول الإجمالية في المشتقات المالية إلى رأس المال نسبة مركز الخصوم الإجمالية في المشتقات المالية إلى رأس المال نسبة مكاسب) خسائر (تداول النقد الأجنبي إلى مجموع الدخل نسبة المصروفات على العاملين إلى المصروفات غير الفوائد الفرق بين سعر الفائدة المرجعي على القروض و على الودائع الفرق بين أعلى سعر و أدنى سعر للفائدة بين البنوك نسبة ودائع العملاء إلى مجموع القروض)غير القروض بين البنوك(نسبة القروض المقومة بالعملات الأجنبية إلى مجموع القروض نسبة القروض المقومة بالعملات الأجنبية إلى مجموع الخصوم نسبة صافي المركز المفتوح في أسهم رأس المال إلى رأس المال
الشركات المالية الأخرى	نسبة الأصول إلى مجموع أصول النظام المالي نسبة الأصول إلى إجمالي الناتج المحلي
الشركات غير المالية	نسبة مجموع الدين إلى أسهم رأس المال العائد على أسهم رأس المال نسبة الإيرادات إلى مصروفات الفائدة و أصل الدين نسبة معاملات العملات الأجنبية إلى اسهم رأس المال عدد طلبات الحماية من الدائنين
الأسر المعيشية	نسبة الدين الأسر إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة المدفوعات خدمة الدين و الأصل في قطاع الأسر إلى الدخل
حجم السيولة في السوق	متوسط الفرق بين سعري الشراء و البيع في سوق الأوراق المالية[1]/ النسبة المتوسطة لحجم التعاملات اليومية في سوق الأوراق مالية
سوق العقار	أسعار العقارات نسبة قروض العقارات السكنية إلى مجموع القروض نسبة قروض العقارات التجارية إلى مجموع القروض
[1]أو في الأسواق الأخرى وثيقة الصلة بحجم السيولة في البنوك، مثل أسواق النقد الأجنبي.	

المصدر :بن شيخ عبد الرحمان ,اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد ,مرجع سبق ذكره

ب. مؤشرات الحيطة الكلية

1- تعريف مؤشرات الحيطة الكلية :هي مؤشرات تدل على مدى سلامة و استقرار النظام المالي ,و تساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية و الاقتصادية و هي أيضا تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالة تعرض الجهاز المصرفي للخطر.[1]

2- أهمية مؤشرات الحيطة الكلية :

لهذه المؤشرات أهميتها لعدة أسباب نذكر منها:[2]

- ✓ تسمح بأن يكون التقييم مبنيا على مقاييس موضوعية للسلامة المالية.
- ✓ تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.
- ✓ هي مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع (من خلال المؤشرات) عبر الدول.

1-.أحمد طلفاح, **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي** ,المعهد العربي للتخطيط أبريل ،2005 ، ص1

2- مصيطفى عبد اللطيف، **الوضعية النقدية ، مؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع** ، مقال مطروح في مجلة الباحث ،عدد 06 /2008 جامعة ورقلة 2008 ص 120

✓ تعمل على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية من خلال استخدام نفس المؤشرات التي تسهل المقارنة ليس وطنيا فقط بل عالميا أيضا.

✓ تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها

تشمل هذه المؤشرات على جانبين أساسيين:

✓ مؤشرات الحيطة الجزئية المجمعة لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي كل على حدى.

✓ مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلى المرتبطة بسلامة النظام المالي .

ت. مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي

لقد أصبح الاستقرار المالي يمثل موضوع ذا أهمية بالغة بالنسبة للسلطات الرقابية والبنوك المركزية لأنه مرتبط بتحقيق الاستقرار الاقتصادي ويعتبر بمثابة تحدي ولمواجهته تستخدم مجموعة من المؤشرات لقياسه وهذه المؤشرات ممثلة أساس في قياس معدل التضخم وكدا الموازنة العامة وحجم الدين العام بالإضافة إلى الناتج المحلي الخام.

1- التضخم: إن التضخم يعتبر من المتغيرات المهمة في الاقتصاد الوطني، يعتبر معدل التضخم مؤشر هام حول كيفية أداء الاقتصاد الوطني.

✓ **تعريف التضخم** : لقد تعددت التعاريف التي تتناول موضوع التضخم في معظم الاقتصاديات ويمكن تعريفه بأنه الارتفاع العام في مستوى الأسعار.

ويمكن تقديم مفهوم بسيط للتضخم هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو ارتفاع معدلات الأسعار مع بقاء الدخل، وهو ذلك المعدل المتغير للمستوى العام للأسعار لاقتصاد لبلد ما.[1]

ومن خلال التعريف السابق نستنتج أن التضخم بصفة عامة يعبر عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار وهذا ما يعني أنه ليس ارتفاع بعض السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض الأسعار لسلع أخرى يعتبر تضخما، أما إن الارتفاع المفاجئ للأسعار في وقت واحد لا يعتبر تضخما حيث أنه من الممكن أن تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي.

✓ **أنواع التضخم:** يمكن تقسيم التضخم إلى عدة أقسام وتختلف طبيعة التقسيم تبعا لوجهة النظر التي ينظر إليها للتضخم:[2]

التضخم الزاحف: هو أخف أنواع التضخم، ينظر إليه الاقتصاديون أنه ليس ضار على الإطلاق، وهو يحدث على شكل ارتفاع عالمي في الأسعار يمكن له أن يبعد الاقتصاد عن حالة الجمود و قد يكون خطر إذا أستمر الارتفاع في الأسعار لفترة طويلة.

1- دليلة عامر، **تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي 2015/2014 ص 24.

2- المرجع السابق ص 26

التضخم السائر: بحيث يصبح الارتفاع في الأسعار أكثر وضوحا بالمقارنة مع التضخم الزاحف و هو أن الارتفاع في الأسعار خلال عقد أكثر من 10% و هو أكثر خطورة من التضخم الزاحف.

التضخم الجاري: عندما تبدأ الأسعار بالتزايد بصورة يكون التزايد في الأسعار عبر عقد من الزمن أكثر من 10 % و عليه فإذا كانت الأسعار ترتفع سنويا بمعدل يزيد عن 10%يسمى التضخم الجاري.

✓ **الآثار الاقتصادية للتضخم:** و يترتب عن التضخم نتائج خطيرة أحيانا ذات أبعاد اقتصادية اجتماعية و سياسية فمن النتائج الاقتصادية للتضخم انخفاض قيمة العملة الوطنية بحيث يفقد النقد وظيفته كمقياس للقيمة و حافظ للثروة و محفز للادخار، مما يؤثر ذلك سلبيا على عملية الاستثمار من ثم التوسع في عملية الإنتاج الاجتماعي فضلا عن انخفاض قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية يؤدي إلى تشويه العلاقات الاقتصادية و النقدية مع العالم الخارجي و تترك بصمته السيئة على ميزان المدفوعات.

✓ **ماهية عتبة التضخم:** يمكن وصف مستوى عتبة التضخم بأنه نقطة العطف التي يكون بعدها نمو الناتج ليس مثلا و قد أظهرت الدراسات التجريبية إن معدلات التضخم في مستوى أعلى من العتبة تضرب بالنمو الاقتصادي.

2- الناتج المحلي الإجمالي: يهتم الاقتصاد الكلي بتحديد مجمل الإنتاج الاقتصادي في بلد معين ، يساعد حساب الناتج المحلي الإجمالي على تقدير الأحوال المحتملة التي يمكن ان يتجه إليها الاقتصاد ، و هو ما يعين على وضع الإجراءات الإضافية المناسبة أو اللازمة لجعل الأموال تتجه أو تقترب من الأهداف المطلوبة.

✓ **مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر الناتج المحلي الإجمالي ذا أهمية بالغة في مفاهيم الاقتصاد الكلي و ذلك لكونه من أكثر المعايير شمولا حيث أنه تقيس مجمل قيمة السلع و الخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها حيث أنه يتيح إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو حالة من التوسع .

✓ **تعريف الناتج المحلي الإجمالي** : بأنه إجمالي القيم النقدية للسلع و الخدمات النهائية المنتجه داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمينة معينة تكون عادة سنة .

كما يعرف كذلك بأنه إجمالي دخول عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية عادة تكون سنة.[1]

1- مهند بن عبد المالك السلمان، أحمد بن بكر البكر، **مفهوم الناتج المحلي ، دراسة وصفية**، ورقة بحثية منشورة في إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي و . ع /3/16 ، فيفري 2016 ص7

و من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي عبارة السلع و الخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بمساهمة عناصر الإنتاج متمثلة في العمل و رأس المال و الأرض خلال فترة زمنية عادة تكون سنة .

هناك العديد من الانتقادين يعبرون الناتج المحلي الإجمالي كأحسن مقياس للتصرف الاقتصادي حيث يتم حساب هذه الإحصائية في الولايات المتحدة الأمريكية مرة كل ثلاثة أشهر من طرف مكتب التحليل الاقتصادي وهو أحد مصالح الدائرة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية بينما يتم حسابها في الجزائر مرة واحدة في السنة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، و يتمثل هدف الحساب في استنتاج النشاط الاقتصادي بالدينارات في رقم واحد و بالتالي فالناتج له بعدين هما الدخل الإجمالي، المكونات الاقتصادي، والإنفاق الكلي المخصص للحصول على السلع و الخدمات المحققة بواسطة المجتمع و البلاد .[1]

3- الموازنة العامة للدولة: تعد الموازنة العامة للدولة الخطة المالية الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة و سياستها و برامجها في كيفية الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة و عملية توزيعها تبعا للأولويات .

✓ **مفهوم الموازنة العامة:** أن الموازنة العامة تختلف في تعريفها إلى حد ما باختلاف النظرة ، فالموازنة ينظر إليها من جانب إداري على أنها متضمنة التوزيع المسؤوليات المختلفة المتعلقة بإتخاد القرارات في إطار طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين السلطات في الدولة، و أنها تمثل مجموعة من القواعد الإدارية التي تنظم العلاقة و الصلاحيات بين المستويات المختلفة، أما من الجانب المحاسبي فتعرف بأنها جداول الأرقام التي تتعلق بالاعتمادات المقدر إنفاقها والإيرادات المتوقع تحصيلها.

أما من الناحية المالية و الاقتصادية فإن الموازنة تعرف عادة بأنها تقرير معتمد من السلطة التشريعية لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة مستقبلية عادة ما يكون سنة يعبر عن أهدافها الاقتصادية.[2]

و من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص مايلي:

- الموازنة العامة تقديرية، أن الأرقام الواردة فيها ليست فعلية بل هي أرقام تقديرية لجوانب الإيرادات و النفقات .
- الموازنة العامة لابد لها من اعتماد حيث تمنح السلطة التنفيذية الإذن المسبق بالإنفاق و الجباية وبدون الاعتماد تعتبر الموازنة غير نافذة .
- الموازنة العامة مرتبطة بفترة زمنية سنوية عادة ما تكون سنة.

1- تومي صالح ، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين و مسائل محلولة** ، دار أسامة للطبع و النشر و التوزيع ، الجزائر سنة. ص 37

2- سعدني حمدان اللحياني ، **الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي** ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ط 1، جدة المملكة العربية السعودية. 1417هـ 1997 م ص 27

- الموازنة تعبر عن الأهداف الاقتصادية الاجتماعية للدولة التي تسعى إلى تحقيقها .

✓ **خصائص الموازنة العامة للدولة:** تتسم الموازنة العامة للدولة بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي: [1]

- الموازنة صك تقدر فيه إيرادات الدولة و نفقاتها وبذلك فإن الموازنة هي خطة عن سنة مالية مقبلة و صك تقدر فيه ما سوف يدخل على الدولة من إيرادات و ما سوف تحتاج إليه من نفقات خلال فترة زمنية معينة من الزمن غالبا في سنة .
- الموازنة صك تجاز بموجبه الجباية و الإنفاق من السلطة التشريعية بالنيابة عن الشعب و هذه الإجازة محدودة الأجل خلال سنة مالية مفصلة.
- الموازنة محدودة المدة (سنوية) ، من ثم فإن الأذن من السلطة التشريعية بصرف النفقات و جباية الواردات يعطي عن سنة واحدة رغم أن هذه القاعدة لم تعد تتلائم تماما مع التطورات الاقتصادية و المفاهيم العلمية الجديدة و إن هناك موازنات توضع لأكثر من سنة أو المدة غير محددة كالمشاريع الإنشائية الكبرى .
- الموازنة العامة أداة لتدخل الدولة: لقد أصبحت الموازنة العامة أداة الدولة المعاصرة في تنظيم الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، خاصة بعد تطور مفهوم الدولة و توسع مجال نشاطها، مما أدى إلى مضاعفة احتياجاتها إلى مصادر جديدة و إضافية للدخل نتيجة زيادة نفقاتها و أهم ما يمكن أن تحدثه الموازنة العامة في هذا المجال هو:[2]

– مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال وقوف الحكومة في الاتجاه المعاكس للتيارات السائدة .

– تحقيق التطور والتوازن الاقتصادي العام، و يبدو ذلك واضحا في قيام الدولة من خلال الموازنة العامة تخصيص جزء من النفقات العامة لأجل انجاز بعض الاستثمارات الأساسية في بعض الفروع النشاط الاقتصادي في محاولة لرفع معدلات الإنتاج الوطني .

– إعادة توزيع الدخل الوطني، و ذلك عن طريق زيادة النفقات الاجتماعية الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود، أو عن طريق إعادة تنظيم سياسة الأجور بما يقلل من النفقات بين الفئات المختلفة للأجر، أو عن طريق توجيه الإعانات للفئات الأكثر حرمانا.

1- محمد خالد المهايني، **الموازنة العامة للدولة في سورية الواقع و الأفاق** ، مقال منشور في مجلة جامعة دمشق – المجلد 16– العدد الأول كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق سوريا 2000 ص 14

2- جمال لعمارة ، **تطور فكرة و مفهوم الموازنة العامة للدولة** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الأول ، كلية حقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة نوفمبر 2001 ص 116.

المطلب الثالث : رهانات الاستقرار المالي

الفرع الأول: رهانات الاستقرار

توجد العديد من الرهانات للاستقرار المالي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:[1]

أ. الاستقرار المالي سلعة عامة: لقد قامت عديد الدراسات النظرية بإثبات أن الاستقرار المالي الدولي هو عبارة عن سلعة عامة دولية ,وهو ما استوجب تنسيق العمل الجماعي على المستوى العالمي من أجل ضمان هذا الاستقرار.

ب. الاستقرار لا يعني الجمود: يجب التأكيد على أن الاستقرار ليس مرادفا للجمود ,يجب على المؤسسات المالية أن تتطور وأن يواكب أداءها الضغوط التنافسية كما يجب عليها أن تتكيف والتغيرات المفاجئة في بيئة الاقتصاد الكلية.

ت. الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي: إن الاستقرار المالي هو شرط ضروري للنمو الاقتصادي، وذلك ضمن علاقات متبادلة مع الاستقرار النقدي و الواقع، أن فعالية السياسة النقدية تتطلب نظام مالي قوي ومستقر لضمان انتقال آثارها على الاقتصاد الحقيقي,كما أن سياسات الاقتصاد الكلي تساعد على ضمان الاستقرار النظام المالي.

ث. الاستقرار المالي والخطر النظامي: تعددت محددات الاستقرار المالي حاليا لتشمل إضافة للسلامة والمتانة المالية محددات أخرى، ممثلة في الاستقرار الاقتصادي الكلي، الصدمات الخارجية، وحتى البيئة السياسية والأمنية، و بالتالي فإن تقييم مدى الاستقرار المالي يستلزم اعتماد مفهوم نظمي شامل بتعبير آخر .حاليا لا يكفي تتبع الاستقرار المالي فقط بل تلح الضرورة إلى تتبع الاستقرار المالي النظامي .

الفرع الثاني: علاقة قطاع المحروقات بالاستقرار المالي في الجزائر

بسبب الوفرة النفطية التي جعلت الدولة تقدم الدعم للمقترضين و المقرضين على حد سواء جعل النظام المالي مستقرا بالرغم من أن هذا الاستقرار سيكون مكلفا بالنسبة لدافعي الضرائب، الا أن الطريقة التي تحقق بها هذا الاستقرار شوهت تسعير المخاطر و الحوكمة و أدت إلى احتلال المصارف ، و تشويه السلامة المصرفية و دور التمويل في التنمية.2

أ. استقرار النظام المالي : بسبب الوفرة المالية التي تمتعت بها الجزائر ظهر النظام المالي مستقرا حيث تحسنت وضعية القطاع البنكي في السنوات الأخيرة كونه لم يتضرر مباشرة بآثار الأزمة المالية 2007-2008. إضافة إلى أن مؤشرات الصلابة المالية مستقرة نتيجة تدعيم قوانين رقابة البنوك ، فبعد أقامة الإطار التنظيمي الجديد 2008 ، المتضمن رأس المال الأدنى للبنوك و المؤسسات المالية

1- ذهبي ريمة ، مرجع سبق ذكره ص29 – 30

2- بوكساني رشيد ,أ.مزيان أمينة، **الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر**، مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية . العدد العاشر، ديسمبر 2011 ص 253

قامت سواء البنوك الخاصة و البنوك العامة بتدعيم أموالها الخاصة مما أثر إيجابا على ملاءة البنوك لتبلغ مستويات أعلى مما هو محدد في المعايير الدولية ، إضافة إلى تعزيز مردودية القاطع البنكي.

و كما هو معروف تبقى مخاطر تقلبات أسعار البترول و مخاطر الائتمان من أهم مخاطر السلامة المالية، ما يمكن قوله حول الاستقرار المالي في الجزائر هو ليس نتيجة مؤشرات السلامة المالية بقدر ما هو مرتبط بالوفرة المالية (الوفرة النفطية) و الدعم المتواصل من قبل السلطات للبنوك العامة نتيجة هذه الوفرة[1] .

1-أبو بكر بوسالم، أ .رياض المزاودة، **أثار التحرير المالي على أستقرار النظام المالي و مستوى التنمية المالية** ، مقال منشور في مجلة الدراسات المالية ، المحاسبة و إدارية ، العدد السادس ، ديسمبر 2016 ص 168-169.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

لقد زاد الاهتمام بموضوع السياسة الجبائية من طرف العديد من الباحثين و الدارسين وذلك لأهميتها البالغة في تحسين إيرادات الدولة وكذا مساهمتها في تحقيق الاستقرار المالي و سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى بعض الدراسات التي لها علاقة بالموضوع و دلك بهدف زيادة المعارف و الإلمام بمختلف جوانب البحث بحيث سنقوم بتطبيق هذه الدراسات إلى مطلبين، جزائرية وأجنبية وفي المطلب الثالث سنحاول المقارنة بين الدراسات الحالية و الدراسات السابقة.

المطلب الأول : دراســات وطنية

أولا : فلاح محمد " **السياسة الجبائية الأهداف و الأدوات – دراسة حالة الجزائر**" ، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006-2005

اعتمدت على المنهج الوصفي عند عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع، كما اعتمدت على المنهج التحليلي ضمن فصل القسم الثاني.

هدفت هذه الدراسة إلى إعداد إطار نظري مرجعي للسياسة الجبائية بهدف مسايرة السياق الاقتصادي و الاجتماعي الجديد ،وهذا من حيث تحديد أهداف هذه السياسة و تحديد آلية عمل أدواتها أيضا ، وكذا آفاق الاندماج الاقتصادي للسياسة الجبائية من خلال معايير تستمد قيمتها من الواقع الاقتصادي و الاجتماعي ، مما يؤدي إلى تفعيل النظام الجبائي ضمن النظام الاقتصادي الكلي ،حيث طرح الباحث الإشكالية الآتية: " إلى أي حد يمكن أن تتعامل السياسة الجبائية مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في المجتمع دون إحداث الاختلالات و الانحرافات على مستوى السياسة الاقتصادية العامة ؟ وماهي عوامل استقرار النظام الجبائي؟

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

1- يجب ان تستند توقعات الموازنة العامة من جانب الإيرادات على قواعد مستقرة اي ارتكازها على معطيات النشاط الاقتصادي للمجتمع ، ثم تأتي بعد ذلك ريوع الموارد الطبيعية لتكوين إيرادات مكملة

2- يجب أن يكون التشريع الجبائي مكيفا وفق منهجية علمية اي بناء القرارات الجبائية على الدراسات مسبقة للفعالية مع مراعاة ثلاث عوامل هي:

- ✓ توسيع قاعدة الإخضاع الجبائي قدر الإمكان.
- ✓ الحد من منح المزايا الجبائية خاصة ان المعيار الجبائي لا يحدد بمفرده وبنسبة كبيرة طبيعة المناخ الاستثماري .
- ✓ التخفيض من نسب الاقتطاع الجبائي وتجنب تراكم الاقتطاع على نفس قاعدة الإخضاع ، وبذلك يمكن الحفاظ على تجدد وتكاثر المادة الخاضعة وفق ظروف ملائمة

✓ ضرورة إرساء قواعد النظام الجبائي الوطني ، يقوم على مبدا الاستقلالية المالية المحلية وهو الأمر الذي يفترض وجود المستوى العالي من الوعي و الكفاءة لدى المنتجين المحليين و اضطلاعهم بمسؤولياتهم الكاملة في مجال التسيير العمومي المحلي.

ثانيا : شريف محمد بعنوان " **السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر**" ، رسالة ماجيستر تخصص تسيير المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، 2010-2009

حيث اعتمدت على المنهج الوصفي في التطرق إلى كل من السياسة الجبائية والتوازن الاقتصادي ،أما فيما يخص الأدوات المستخدمة فهي أدوات التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة فهم فعالية وكيفية انتقال السياسة الجبائية من مجرد اداة للتمويل إلى أداة ضبط اقتصادي واجتماعي ، وبالتالي فهي أداة فعالة للسياسة الاقتصادية بالإضافة إلى محاولة تقييم مساهمة الجباية في تفعيل الاقتصاد الجزائري ، والمساهمة في التخفيف من حدة الاختلالات الاقتصادية ، حيث طرح الباحث الإشكالية الآتية ": مامدى مساهمة السياسة الجبائية في الجزائر لتحقيق التوازن الاقتصادي ؟

ولقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن السياسة الجبائية تشكل إحدى أدوات السياسة الاقتصادية ، يرتكز تحديدها على كيفية ونوعية الاقتطاعات ضمن محيط جبائي يساير الوضع الاقتصادي و السياسي للدولة ، و تعتبر سيرورة فعالية السياسة الجبائية رهن مدى محاربة المعوقات (الضغط الجبائي ، التهرب ، الازدواج)التي تؤدي إلى انحرافها على المسار و تحول دون بلوغ الأهداف ، وتحقيق تنسيق جبائي (محلي ودولي) يضمن تقليل الضرر المالي للخزينة العمومية.

ثالثا : ذهبي ريمة بعنوان " **الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة**" **2003-2011** أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة2 ،2012-2013.

حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والقياسي ،هذا وقد تم دمج المنهجين التحليلي والقياس اثناء بناء المؤشر التجميعي.

جاءت هذه الدراسة كتوضيح للإطار العام للخطر النظامي ومحاولة فهم آلية تشكله، خصوصيته وكذا تحليل أهم النشاطات المالية ذات البعد النظامي، بالإضافة إلى بناء مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار المالي الجزائري وقد طرحت الباحثة الإشكالية الآتية :

مامدى الاستقرار المالي النظامي الجزائري ؟

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ إن صعوبة تعريف الخطر النظامي ناجمة من صعوبة تحديد هذا الأخير ، فقد بنت التجارب السابقة إمكانية تحول أي خطر من صورته الفردية أو صورته الضمنية إلى خطر نظامي ، إذا اتسم النظام المالي بهشاشة أو سجل تدهور في الاستقرار المالي.

وقد قدمت اقتراحات متمثلة في ضرورة تعزيز سلامة النظام المالي الجزائري دون اللجوء إلى العائدات البترولية كون ان هذا المتغير خارج عن سيطرة السلطات المحلية ، فالمعلوم ان هذه العائدات راجعة لارتفاع السعر المسجل في الآونة الأخيرة وهو شيء غير مضمون الحدث دائما.

رابعا: بن عاتق حنان بعنوان " **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)**" ،أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان2013-2014 .

حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة الى استعمال المنهج التحليلي للتمكن من تحليل السياسة الجبائية من خلال مختلف الإحصائيات المتعلقة بذلك .

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه السياسة الجبائية في الجزائر باعتبارها سلاح ذو حدين فإذا أحسن توجيهها فإنها ستؤدي الدور المنوط بها وبذلك تكون عامل بعث و دفع للتنمية الاقتصادية ،فالسياسة الجبائية هي وسيلة فعالة في خدمة النمو الاقتصادي وهذا بالتنسيق طبعا مع السياسة النقدية والمالية وقد طرحت الباحثة الإشكالية الآتية:

ما مدى مساهمة السياسة الجبائية في تحقيق النم الاقتصادي ، مع العلم انها جزء ضمن سياسة اقتصادية متكاملة ؟

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

✓ضرورة الإسراع في مباشرة الإصلاحات الهيكلية و التي هي تقريبا مجمدة حاليا في جميع المجالات.

✓ ضرورة توفير الاستقرار السياسي و الاقتصادي إلى جانب تطهير الإدارة من العراقيل و البيروقراطية و المحسوبية مع ضرورة وجود مصادر للتموين بالمواد الأولية و توفير اليد العاملة.

✓ تحسين التحصيل الضريبي و مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال نشر الوعي الضريبي قصد تغيير الذهنيات المعادية للضرائب و الاهتمام أكثر بالإدارة الضريبية حتى تؤدي مهامها على الوجه الكامل.

خامسا : بن شيخ عبد الرحمان بعنوان "**اتجاهات تقييم استقرار المالي النظام المالي في الإطار العولمي الجديد**" **-دراسة حالة الجزائر**" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2009/2008

حيث تم الاعتماد في المنهج المتبع على خليط من الوصفي والتاريخي عند استعراض النظام المالي ومكوناته ،كما تكون عملية تتبع مراحل اصلاح النظام المالي الجزائري عن طريق المنهج التاريخي.
هدفت هذه الدراسة إلى إبراز وجود نظام مالي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية لتحقيق برنامج السياسة الاقتصادية، محاولة معرفة الاتجاهات المعاصرة في مجال تقيم ورقابة سلامة الاستقرار الأنظمة المالية، محاولة التعرف على برنامج تقييم القطاع المالي والمصرفي في الجزائر.
وقد خلصت الدراسة إلى:
الاستقرار المالي أصبح في ظل التكامل والاندماج سلعة عامة ، لذلك تظهر الحاجة لشبكات الأمان والقوانين الطارئة ، والحكومات تبادر بالتدخل في القطاع المالي واستخدام الحوافز تجنبا لتحمل عواقب عدم الاستقرار المالي ، فالدعم الحكومي يعد فيجب من اجل إبطال إخفاقات النظام المالي ، لكنه مع ذلك قد يؤدي إلى الخطر المعنوي فعال في التخلص من التبعية إلى البترول ، كما أنها سوف تساهم وتشكل فعال إلى التأثير على مؤشرات الاستقرار المالي بحيث أنها كلما زادت الإيرادات فان ذلك سوف يؤدي إلى إحداث فائض في رصيد الموازنة العامة ، كما أن توجيه الإيرادات إلى القطاعات المنتجة سيساهم في تحقيق زيادة الناتج المحلي وكذا العمل على تحقيق معدل التضخم من خلال امتصاص الكتلة النقدية الزائدة.

المطلب الثاني :دراســـات اجنبيـــة

أولا : الباز فوزي الباز احمد قابيل، "**استخدام القياس المتوازن لزيادة كفاءة وفعالية الأداء بمصلحة الضرائب المصرية في ظل المتغيرات المعاصرة**" ،رسالة ماجستير ،تخصص محاسبة ،كلية التجارة ، قسم المحاسبة والمراجعة ،جامعة بورسعيد، مصر، القاهرة 2012 .
اشكالية الدراسة : هل يحقق استخدام القياس المتوازن دفعا لآخر أطواره الكفاءة والفعالية المطلوبة لقياس الأداء؟
وقد اعتمد على المنهج الوصفي واستقراء وتحليل الدراسات والبحوث والمراجع العلمية .
الأدوات : استخدام إطار مقترح للقياس المتوازن واستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي.
هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الاستفادة من القياس المتوازن كأحد أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة ،وذلك بعدما عجزت عملية قياس الأداء الحالية في مصلحة الضرائب عن التوظيف التشغيلي لرؤية إستراتيجية وتطلعات الإدارة الضريبية .
وقد تول الباحث إلى رفض الفرض الإحصائي وقبول الفرض البديل الذي يؤكد ملائمة استخدام الإطار المقترح للقياس المتوازن في زيادة كفاءة وفاعلية الأداء بمصلحة الضرائب المصرية بدرجة تقل تصل إلى 100% .

ثانيا : يوسف محمود مصطفى ابوعياش ، "**سلطات الإدارة الضريبية في جرائم الضريبة على الدخل ،مذكرة تخرج ماجستير في المنازعات الضريبية**" ،كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية ، نابلس فلسطين ،2003 م.

الإشكالية : ماهي سلطات المقدر في الكشف في الجرائم الضريبية وإثباتها؟

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، بالإضافة إلى تحليل القانون الضريبي.

هدفت هده الدراسة إلى التعرف على سلطات الإدارة الضريبية في جرائم الضريبة على الدخل والنظام القانوني الذي ينظمها في فلسطين، من خلال نصوص القوانين الضريبية ونصوص القانون الأخرى .

وقد توصل الباحث في نهاية الدراسة إلى عدة نتائج كان من أبرزها أن السبب الرئيسي في ارتكاب الجرائم الضريبية يرجع إلى ضعف كفاءة موظفي الإدارة الضريبية ، حيث يجب ان يجمع المقدر ما بين علم المحاسبة والعلوم القانونية ،بالإضافة إلى المهارة الفنية .

ثالثا : ماجد محمد يوسف رابي ، "**الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين**" ،رسالة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين 2003 .

الإشكالية: فيما تتمثل الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين؟

قام الباحث في هذه الدراسة باستخدام بعض المقاييس والتي من خلالها يتم التعرف على العبء الضريبي للضرائب غير المباشرة، بالإضافة إلى مدى استغلال هذه الضرائب لأوعيتها الضريبية.

هدفت هده الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي توجب القيام بعملية الإصلاح للضرائب غير المباشرة في فلسطين وذلك من خلال التعرف على الضرائب غير المباشرة المطبقة في فلسطين ومدى ملاءمة هذه للاقتصاد الفلسطيني .

هذا وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها ان هناك أكثر من نظام ضريبي يحكم مناطق السلطة الوطنية ،كما أن الأهداف التي وضعت من اجلها هذه القوانين يختلف عن أهداف التنمية في فلسطين وان الضرائب غير المباشرة نسبها الحالية لا تتلاءم بالضرورة مع مستوى الاقتصاد الفلسطيني.

رابعا : دراسة M.MOHAMED BEN HADJ SAAD مذكرة تخرج لنيل شهادة خبير محاسبي ، جامعة صفاقس، تونس، 2009بعنوان **"L'AUDIT FISCAL DANS LES PME PROPOSITION D'UNE DEMARCHE POUR L'EXPERT– COMPTABLE "**

التدقيق الضريبي في الشركات الصغيرة و المتوسطة .

الاشكالية : مامدى مساهمة التدقيق الضريبي في الكشف عن المخاطر الضريبية في الشركات الصغيرة والمتوسطة ؟

المنهج المتبع هو المنهج الوصفي والتحليلي

اقتراح نهج للمحاسب التدقيق الضريبي هو أداة للكشف عن المخاطر الضريبية و تحسين أهمية استخدام التدقيق الضريبي تكمن في ان التدقيق الضريبي يجلب معلومات عن وجود أو عدم وجود مخاطر ضريبية و عند الاقتضاء قياس حجم هذه المخاطر وتمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما عملية مراجعة الحسابات الضريبية قبل طلب إعادة الائتمان الضريبي أو قبل الرقابة الضريبية التي تمارسها الإدارة ، وفي السياق الاقتصادي تشكل إدارة المخاطر الضريبية جزءا لا يتجزأ من إدارة المخاطر بحيث أن المخاطر الضريبية ينجم عنها عواقب مالية يمكن أن يكون لها تأثير قوي على سمعة المؤسسة و في هذا الصدد يمكن أن تكون مراجعة الحسابات الضريبية عن طريق اقتراح تشخيص ضريبي (إدارة الضرائب).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ✓ تحديد فائدة مراجعة الحسابات الضريبية التي تسمح بتقييم الأداء الضريبي للشركات الصغيرة و المتوسطة بحيث أن الرقابة على الانتظام الضريبي شرط مسبق لا غنى عنه اي الرغبة في تحسين الأداء الضريبي.
- ✓ يتطلب منع المخاطر الضريبية وضع إجراءات لضمان الامتثال للقوانين و اللوائح.
- ✓ اقتراح نهج مهني لمراجعة الحسابات الضريبية للمحاسب و ذلك لتحديد المخاطر و قياسها وإدارتها.

خامسا : خالد علي محمد قبلان ،" **اثر السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على الحد من التهرب الضريبي** "، رسالة ماجستير قسم المحاسبة ،جامعة عمان العربية 2014.

الإشكالية : ماهو اثر السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والحد من التهرب الضريبي ؟

المنهج المتبع هو المنهج الوصفي والتحليلي

هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في الحد من التهرب الضريبي ، حيث تم إتباع المنهج الوصفي في تحليل البيانات والمنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة ، هذا وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها :

- ✓ لا يوجد اثر للسياسات المحاسبية في قانون ضريبة الدخل المؤقت في الحد من التهرب الضريبي.
- ✓ لا يوجد اثر للإجراءات المطبقة والمتبعة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على الحد من التهرب الضريبي ،ووجد ان ابرز الطرق التي يلجأ إليها المكلفون في عملية التهرب الضريبي تمثلت في الاستيراد على اسم الغير ،عدم التصريح عن كامل المبيعات.

المطلب الثالث :مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

إن الاختلاف بين دراستنا و الدراسة السابقة بأننا قمنا بالتطرق لموضوع جديد متعلق بالاستقرار المالي و دور السياسة الجبائية في تحقيقيه ، و تتفق الدراسات السابقة و الدراسة الحالية في البحث و معالجة موضوع الجباية واليات تحقيق الاستقرار المالي ، إلا أن ما يميز دراستنا عن الدراسة السابقة ترتكز على كيفية تحقيق الاستقرار المالي الداخلي للجزائر عن طريق مؤشرات السياسة الجبائية خاصة في ظل تراجع مداخيل البترول الذي يعتبر المصدر الأول و الأكبر للتحقيق الإيرادات و من هنا دور الجباية في تحقيق هذا الاستقرار عن طريق إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية .

جدول (1-13) يوضح مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

البيان	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
العنوان ومتغيرات الدراسة	المتغير المستقل السياسة الجبائية المتغير التابع الاستقرار المالي	درست الدراسات السابقة متغيرات مختلفة منها: _ استخدام القياس المتوازن _ سلطات الإدارة الضريبية _ الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب _ الاستقرار المالي ، السياسة الجبائية
الإشكالية	ما مدى مساهمة السياسة الجبائية في تحقيق الاستقرار المالي الداخلي للجزائر	الدراسات السابقة تضمنت إشكاليات مختلفة تصب في إطار الاستقرار المالي ، السياسة الجبائية، التهرب الضريبي.. الخ
الأدوات الدراسة المنهجية والإحصائية	-دراسة إحصائية تحليلية لبعض المؤشرات الاقتصاد الجزائري بالاستعانة ببرنامج الإحصائي eviews9	كان مجتمع الدراسة لغالبية الدراسات مركب من عينات مختارة بما يتلاءم مع متطلبات الدراسة
النتائج	توصلت الدراسة الحالية إلى أن لتحصيل الجبائي ما يزال ضعيفا وما يزال الاقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات	توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج مختلفة كل حسب موضوعه ومجال دراسته
من حيث القطاع	استهدفت الدراسة الاقتصاد الجزائري وبالتحديد الاقتصاد الكلي ،التضخم ، الناتج المحلي ، الموازنة العامة	استهدفت جل الدراسات القطاع الاقتصادي وبالتحديد النظام المالي (الاستقرار المالي) ، بالإضافة إلى السياسة الجبائية ومختلف النظم الضريبية

المصدر : من إعداد الطالبين

خلاصة الفصل الأول :

من خلال هذا العرض الوجيز اتضح لنا أن الضرائب تلعب دورا كبيرا في إحداث التوازن الاقتصادي باعتبارها مصدرا للإيرادات و بذلك تكون مساهمتها فعالة في تحقيق الاستقرار المالي و الذي بدوره يساهم في تحقيقي الاستقرار الاقتصادي ككل و الذي يعبر من بين الأهداف المراد الوصول إليها ، ومنه فان السياسة الجبائية تعد إحدى أهم الأدوات التي يعد استخدامها و تطبيقها لتحقيق تلك الأهداف وفق الأولويات المعتمدة بأفضل الشروط أي في إطار الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

الفصـل الـثــانــي

دراسة إحصائية تحليلية لأثر السياسة الجبائية على مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر

تمهيد

تعتبر السياسة الجبائية إحدى هم رموز السيادة ومظهر السلطة، فهي تتواجد في كل النظم الإقتصادية المعاصرة ولكن بأشكال ومضامين مختلفة، لكنها تشترك في كونها أداة تمويلية هامة و مصدرا رئيسيا لإيرادات الدولة، وتعتبر الضرائب من أهم الإيرادات التي تستعملها الدولة في تسيير إدارتها وتلبية حاجياتها، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها وإلزاميتها وكذا حجمها والأهداف التي تصبوا إليها.

ولتحقيق أهداف السياسة الجبائية، فأن الجزائر تبنت عدة إصلاحات تهدف إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ومحاولة التنويع في الاقتصاد والسعي لمضاعفة الإيرادات الجبائية وتفعيلها في تمويل الميزانية العامة للدولة، ولذلك قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات مست تغييرات كبيرة على مختلف الضرائب والرسوم من حيث الكم والنوع والتي من شأنها تحفيز الاستثمار وحل بعض المشاكل المالية والاقتصادية كالبطالة والتضخم وغيرها وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي وزيادة رفاهية المجتمع.

و في هذا الفصل سيتم التطرق إلى ما يلي :

- **المبحث الأول : مؤشرات السياسة الجبائية ؛**
- **المبحث الثاني : مؤشرات الاستقرار المالي الداخلي ؛**
- **المبحث الثالث : دراسة تحليلية للنموذج ؛**

المبحث الأول : مؤشرات السياسة الجبائية

تعد الجزائر دولة نامية تملك ثروة نفطية لا بأس بها ما أمكنها من تحقيق إيرادات كبيرة خاصة في ظل ارتفاع إيرادات المحروقات ولكن في حالة الانخفاض كانت تسبب العديد من المشاكل من بينها تفاقم العجز في الموازنة العامة، ولذلك فانه من الضروري البحث عن مصادر جديدة للإيرادات وعدم الاعتماد على الثروة النفطية فقط في تحقيق الإيرادات بل يجب أن نسعى دائما إلى تنويع الإيرادات وبناء اقتصاد قوي، ويتم ذلك ممن خلال إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية إذ أنه أصبح من الضروري إيجاد طرق مناسبة تساعد على تحقيق ذلك ونجد من بينها آلية عمل السياسة الجبائية وفعاليتها وذلك من خلال مؤشراتها المتمثلة أساسا في الضرائب والرسوم وكذا الجباية البترولية .

المطلب الأول : الإيرادات الجبائية

تتألف التركيبة المالية للإيرادات الجبائية أساسا من حواصل الضرائب المباشرة : حواصل التسجيل والطابع وكذا حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة وحواصل الضرائب غير المباشرة بالإضافة إلى حواصل الجمارك.

جدول (2-1) يوضح تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر للفترة ما بين 2016/2006 **الوحدة:مليار دج**

السنوات / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إيرادات جبائية	720,8	766,2	965,2	1146,6	1298,0	1448,9	1908,6	2018,5	2091,4	2354,7	2422,9
الضريبة على المداخيل و الأرباح	241,2	258,1	309,6	462,1	561,7	653,9	862,3	817,0	881,2	1034,5	1103,8
الضريبة على السلع و الخدمات	96,1	347,4	402,9	478,5	514,7	539,4	652,0	737,6	768,5	824,3	,2 857
الحقوق الجمركية	145,1	114,8	153,2	171,2	181,9	210,4	338,0	402,3	370,9	411,2	367,6
تسجيلات و طوابع	23,5	28,1	29,7	35,8	39,7	45,2	56,1	61,7	70,8	84,7	94,3
النسبة المساهمة في الإيرادات الكلية	%19,8	%20	17,5%	18,6%	%31,4	26,4%	%30,1	34,1%	%36,4	46,1%	48,1 %

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي للفترة 2006 /2016

الشكل(2-1) يوضح تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر 2016/2006

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين يتضح لنا مايلي :

سجلت الإيرادات الجبائية في سنة 2007 ارتفاعا طفيفا وسجلت هذه الارتفاعات من طرف الضرائب على السلع والخدمات، إلا أن الإيرادات الجبائية عادت للانخفاض مجددا في سنة 2008 لتبلغ نسبة 17.5% وذلك بسبب المبالغ المتدنية جدا لمبالغ الرسم على القيمة المضافة والاقتطاعات على المنتجات البترولية و سقوطها المفاجئ حيث بلغت 0.3 مليار دينار فقط في سنة 2008[1].

كما أن الإيرادات الجبائية ارتفعت في سنة 2012 وهذا بسبب الاقتطاعات التي خصت الزيادات المعتبرة في أجور الوظيف العمومي، هذا وقد ارتفعت الإيرادات الجبائية في 2015 و2016 حيث سجلت نسبة 46.1% و 48.1% نجمت هذه الزيادات عن الزيادة في الضرائب على المداخيل و الأرباح وتجدر الإشارة هنا إلى أن الارتفاع في الإيرادات الجبائية نجم أيضا على الانخفاض في إيرادات الجباية البترولية.

إن الإيرادات الجبائية لم ترتفع إلا نسبة 5.8 % في 2013 لتبلغ في 2018.5 مليار دينار مقابل ارتفاع قدره 2.5 % في ،2012 ، ونجمت هذه الزيادة في مجملها من ارتفاع الضرائب في السلع والخدمات والحقوق الجمركية، في حين عرفت الضرائب على المداخيل والأرباح انخفاضا في 2013 علما أن المستوى الذي بلغته في 2012 كان نتيجة الاقتطاعات التي خصت الزيادات المقررة في أجور الوظيف العمومي بأثر رجعي بلغت نسبة الإيرادات الجبائية في سنة 2015 لسلع 2354.7 مليار دينار و كانت نتيجة زيادة الضريبة على المداخيل والأرباح التي بلغت 17.4 % فيما يخص هيكل الإيرادات

1- **التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008**، ص 105 ،الموقع:

الضريبية وتطوره يشير إلى النقص في تحصيل الضرائب المباشرة خارج الأجور والضريبة غير المباشرة على الأنشطة الداخلية .

فيما يخص الضرائب غير المباشرة ارتفعت حصة الضريبة على القيمة المضافة لتبلغ 57.2 % في 2014 و 59 % 2015 ويفسر التراجع في الضريبة المباشرة على الأرباح في الضريبة المباشرة على الأنشطة الداخلية بالتراجع في قدرة تحصيل الضريبة العادية .

بلغت الإيرادات الجبائية 2422.9 مليار دينار في 2016، مقابل 2354.7 مليار دينار جزائري في 2015 أي ارتفاع بنسبة 2.3 % مقابل 12.6% في 2015، نتج هذا التباطؤ النسبي في نمو الإيرادات الجبائية بشكل أساسي عن الارتفاع الضعيف في الضرائب على المداخيل والأرباح (69.3 مليار دينار)، والضرائب على السلع والخدمات (32.9 مليار دينار)، والانخفاض في الإيرادات الجمركية – 43.6 مليار دينار.

عرفت الضريبة المباشرة ارتفاعا بشكل أسرع في المتوسط، مقارنة بالضريبة غير المباشرة مؤدية بذلك إلى انعكاس في هيكل الإيرادات الضريبة أدت الإجراءات الخاصة برفع بعض الرسوم كما يفسر التراجع في الضرائب المباشرة على الأرباح بالتراجع في تحصيل جزء من الضريبة العادية و كذا الإعفاءات المختلفة، ومع ذلك تشكل هذه العناصر الضريبة مورد جد معتبر للميزانية من شأنه أن يسمح ببلوغ استمرارية المالية العامة .

المطلب الثاني : الإيرادات الجبائية العادية

إن الإيرادات غير الجبائية هي مجموع الأموال التي تجبيها الدولة من مصادر مختلفة لتمويل النفقات العامة، و الإيفاء بالحاجات العامة، وهي مكون هام في السياسة المالية وهي إيرادات ينص عليها قانون المالية فان الإيرادات العادية في الجزائر تتمثل أساسا في حواصل و مداخيل أملاك الدولة ، الحواصل المختلفة للميزانية، الإيرادات النظامية بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى.

و الجدول (2–2) يوضح تطور الإيرادات غير الجبائية في الجزائر للفترة ما بين 2016/2006 **الوحدة: مليار دج**

السنوات / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إيرادات غير جبائية	119,7	124,1	136,6	116,7	189,8	274,8	246,4	248,4	258,9	374,9	838,2
حصص أرباح بنك الجزائر	75,3	41,0	22,5	48,2	121,1	137,2	115,3	112,1	122,7	88,7	610,5
حقوق	44,4	75,4	113,8	67,6	64,3	67,2	83,7	76,0	247,5	247,5	171,3
هبات	0,3	7,9	0,3	0,0	0,1	0,0	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0
أخرى	-	7,9	0,3	0,9	4,4	67,2	53,2	52,6	59,4	38,7	56,4
نسبة المساهمة في الايرادات الكلية	%3,3	%3,2	%2,5	% 3,2	%4,3	% 4,8	%3,9	%4,2	%4,5	%7,3	6,16

المصدر: من أعداد الطالبين بناءا على تقارير السنوية لبنك الجزائر 2016/2006

الشكل (2-2) يوضح تطور الإيرادات غير الجبائية في الجزائر 2016/2006

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين يتضح لنا مايلي :

تميزت الإيرادات غير الجبائية بالاستقرار النسبي طيلة الفترة من 2006 إلى 2014 ثم ارتفعت بنسبة 7.3% في سنة 2015 وقد نتج هذا الارتفاع المسجل للإيرادات غير الجبائية نتيجة الارتفاع الاستثنائي لإيرادات ممتلكات الدولة و الإيرادات المختلفة، والتي تضاعفت 3.26 مرة، مؤدية بذلك إلى رفع حصة الإيرادات غير الجبائية في الإيرادات خارج قطاع المحروقات من 11% في 2014 إلى 13.7% في 2015[1] .

أما بخصوص الارتفاع الاستثنائي في 2016 فقد نتج عن الأرباح المدفوعة للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر.

تعد الإيرادات غير الجبائية عنصر هام وتبرز أهيمتها في مساهمتها في توفير التمويل اللازم لتغطية نفقات الدولة، ولم يكن الارتفاع في الإيرادات غير الجبائية المقدر بنسبة 5 % والتي انتقلت بين 2155.0مليار دينار في 2012 إلى 2262.7 مليار دينار في سنة 2013، إذ بلغت هذه الأخيرة 3678.1مليار دينار مقابل 4054.4 مليار دينار سنة 2012 .

ولقد ساهمت مداخيل عائدات أملاك الدولة 24.28 مليار دج بانخفاض نسبة 36.56% مقارنة بسنة 2013 أين تم تحصيل 38.26 مليار دج يرجع الضعف المسجل في مداخيل أملاك الدولة بسبب الامتيازات التيتمنحها الدولة بخلق الاستثمارات فلاحية وصناعية، يفسر التراجع والضعف في نسب

1- **التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015**، ص 81

تحصيل الإيرادات جبائية بالتراجع في ندرة تحصيل الضريبة العادية إذ أنها تشكل مورد جد معتبر للمداخيل الكامنة و التي يمكن أن تساهم في ضمان استمرار المالية العامة على المدى المتوسط إن اتخذت إصلاحات هيكلية في مجال السياسة الجبائية وجهود في مجال التحصيل.

في سنة 2016 بلغت الإيرادات خارج المحروقات 3261.1 مليار دينار أي بزيادة قدرت نسبتها 19.5 % مقابل 16.2 % في 2015، انتقلت نسبتها إلى إيرادات الميزانية الكلية من 53.5 % في 2015 إلى 64.7 % في 2016، وذلك بسبب الارتفاع القوي في الإيرادات غير الجبائية التي عوضت انخفاض إجراءات المحروقات[1].

المطلب الثالث : الجباية البترولية

تلعب الجباية البترولية دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة للدولة و من ثم تغطية النفقات العامة، حيث يشكل هذا النوع من الإيرادات مصدرا هاما للإيرادات العامة الكلية وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول(2-3) يوضح تطور الجباية البترولية في الجزائر للفترة ما بين 2016/2006 **الوحدة: مليار دولار**

السنوات / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجباية البترولية	2799,0	2796,8	4088,6	2412,7	2905,0	3979,7	4184,3	3678,1	3388,4	2373,5	1781,1
نسبة المساهمة في الإيرادات الكلية	76,9%	% 75,8	80,0%	65,6%	66,1%	68,7%	66,0%	61,9%	59,0%	46,5%	35,5%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الجزائر للفترة 2016/2006

الشكل 2-3 يوضح تطور الجباية البترولية في الجزائر للفترة 2016/2006

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول السابق

[1]- تقرير البنك المركزي 2016 بتصرف

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين يتضح لنا مايلي :

تميزت إيرادات الجباية البترولية بالاستقرار النسبي بين سنة 2006 و2007، ثم شهدت ارتفاع بسيط في 2008 حيث بلغت نسبتها 80% بسبب ارتفاع صادرات المحروقات ثم عاودت استقرارها النسبي من سنة 2009 حتى سنة 2012، ثم شهدت بعد ذلك انخفاض بلغت ذروته سنة 2016 حيث تميزت بانخفاض شديد في الإيرادات الجباية البترولية، إذ بلغت نسبة 35.3% في المقابل ارتفعت عائدات الإيرادات العادية نتيجة الانخفاض الشديد في الجباية البترولية.

ان الإيرادات الجبائية النفطية المحققة فعليا قد سجلت انخفاضا ما بين سنة 2013 و 2014 بحيث انخفضت من 3678.1 مليار دينار في 2013 إلى 3388.4 مليار دج و يعود ذلك أساسا إلى انخفاض المستمر في أسعار المحروقات بحيث بلغ سعر البرميل في سنة 2013 109.57 دولار للبرميل بينما بلغ 96.25 دولار للبرميل الواحد سنة 2014، وللإشارة فان قانون المالية لسنة 2013 و سنة 2014 يرتقب جباية بترولية قدرها 1615.9 مليار دج و 1577.7 مليار دج تواليا .

لقد شهدت الإيرادات الجبائية للمحروقات في سنة 2013 انخفاضا قدر ب5.1% بعد ارتفاع قدره 12.1% في 2012 مقفلة لسنة قيد الدراسة بمبلغ قدره 3678.1 مليار دج مقابل 4184.3 مليار دينار في 2012 و 3979.7 مليار دينار في 2011 وفي سنة 2013 مثلت الضريبة البترولية 2.23 مرة مبلغ الضريبة المسجلة في الميزانية على أساس السعر المرجعي 37 دولار للبرميل مقابل 2.67 مرة في 2012 نسبة إلى الإيرادات الكلية تشكل إدارات المحروقات 61.9 % في 2013 مقابل 66 % من نفقات الميزانية الكلية[1].

أما سنة 2014 والتي بلغ فيها متوسط سعر البرميل حوالي 100 دولار، هو الاقتطاع المعتبر من صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الميزانية والذي بلغ نسبة 7.3 % من أجمالي الناتج الداخلي في 2014 و0.4 % في 2013 وهنا برزت هشاشة المالية العامة أمام تقلبات أسعار المحروقات والتي أصبحت أكثر حدة في سنة2015 .

لقد تواصل انخفاض إيرادات الجباية البترولية في 2015 بنسبة 30% انخفاض هائل 7.9 % في 2014 منتقلة من 3388.4 مليار دينار في 2014 إلى 2373.5 مليار دينار في 2015، بحيث أصبحت الضريبة البترولية لا تثمل إلا 1.4 مرة مبلغ الضريبة المدرجة في الميزانية سنة 2015 على أساس سعر مرجعي 37 دولار للبرميل مقابل 2.15 مرة في سنة 2014، وقد بلغت إيرادات الجباية البترولية 46.5 % في سنة 2015 مقابل 59 %في 2014 مساهمة بذلك في تغطية نفقات الميزانية بنسبة 31 % مقابل 48.4 % في سنة 2014. [2]

[1]- **تقرير السنوي للبنك الجزائري 2013**، ص 86.

[2]- **تقرير السنوي لبنك الجزائر 2015**، ص 78

أما ما يميز سنة 2016 فلقد انخفضت إيرادات الجباية البترولية بنسبة 25 % في 2016 مقابل 30 % 2015 منتقلة من 2373.5 مليار دج في 2015 إلى 1781.6 مليار دينار في 2016، بسبب انخفاض في سعر البترول بنسبة 15.2 % ، رغم ارتفاع القيمة المضافة لقطاع المحروقات ب 9.7 % وبسبب الانخفاض الشديد في أسعار البترول خاصة 2015 عرفت إيرادات المحروقات نسبة إلى إيرادات الميزانية الكلية والتي بلغت 59.0% في 2014 انخفاضا إلى 46.5 % في 2015، ثم إلى 35.3%في 2016 و لم تعد تعطى سوى 24.1 من نفقات الميزانية الكلية في 2016. [1]

ومن خلال ما سبق نستنتج أن تطور الجباية البترولية مرتبط إلى حد كبير بتغير أسعار البترول حيث توجد علاقة طردية بين ارتفاع أسعار البترول وارتفاع الجباية البترولية والأمر كذلك بالنسبة للانخفاض .

الجدول(2-4) يوضح تطور سعر برميل البترول للجزائر للفترة 2006-2016

السنوات / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر برميل البترول	65	74.95	99.97	62.26	80.15	113	111.05	109.55	96.25	50.79	45

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الجزائر للفترة 2016/2006

[1]- **التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016** ،ص 112

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار المالي

تهدف مؤشرات الاستقرار المالي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تعتبر مساهمة السياسة الاقتصادية والنقدية في الاستقرار المالي في الجزائر حاسمة، كما تعد هذه المساهمة هامة نظرا للوضع الاقتصادي الذي تمر به الجزائر و خاصة في ظل تراجع مداخيل المحروقات.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة كلا من التضخم و كذا الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الموازنة العامة و التي تعتبر بعض مؤشرات الاستقرار المالي.

المطلب الأول: التضخم و تطور الأسعار

تشكل عملية استهداف التضخم والسيطرة عليه تحدي كبير للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، إذ أنه يعد من أهم المشكلات التي تنال قسطا كبيرا من الاهتمام من طرف الخبراء والحكومات والمنظمات الدولية لما له من أثار بالغة الحساسية على متغيرات الاقتصاد الكلي، وكما هو معلوم فإن للتضخم أثار إقتصادية كبيرة تؤثر على مستويات المعيشة، وعلى العملة الوطنية على إنجاز المشاريع .

ولقد عرف معدل التضخم تطور ملحوظا في الجزائر وهو ما يعبر عن المؤشر العام للأسعار وهو ما يوضحه التالي:

الجدول (2-5) يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر في فترة 2016/2006 **الوحدة :مليار دج**

السنوات / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	%2,3	%3,67	%4,86	%6,1	%4,1	%5,7	%8,89	%3,26	%2,92	%4,8	%6,4

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الجزائر للفترة 2016/2006

و يمكن متابعة تطور معدل التضخم في خلال من خلال الشكل التالي.

الشكل (2-4) يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر 2016/2006

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين يتضح لنا مايلي :

تأكد التضخم الذي ظهر في 2007 بعد سنتين من استقرار الأسعار في 2008 و تسارعت وتيرته كما كان عليه الأمر في 2008، ويعود ارتفاع معدل التضخم أساسا وفي جزء كبير منه إلى الارتفاع العام في أسعار المنتجات المستوردة ولاسيما المنتجات الفلاحية، وبعدما عرف معدل التضخم ارتفاعا قويا في سنة 2012 سجل معدل التضخم تراجعا واسعا وسريعا ويرجع السبب في هذا التراجع إلى تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية والذي بلغت وتيرته 3.18% [1].

أن معدل التضخم في الجزائر في سنة 2013 سجل تراجعا واسعا حيث بلغ معدل التضخم 4.15 % وهو أدنى تضخم مسجل منذ 7 سنوات بانخفاض قدره 5.5 نقطة مقارنة مع سنة 2012 حيث تجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم المستهدف في القانون المالية 2013 هو 3.3%، وقد ساهم في احتواء التضخم تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية و يعود هذا التراجع الهام لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الطازجة التي لم يتجاوز معدلها السنوي المتوسط 4.02 % في 2013 مقابل 21.4 % في سنة 2012.

هذا وقد تراجع معدل التضخم سنة 2014 وذلك بعد ذروة سنة 2012 وقد ساهم هذا الأداء المحقق في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي.

خلال 2015 توقف التراجع المعتبر للتضخم المسجل في منتهى 2013 و2014 و توجه متوسط المعدل السنوي للتضخم نحو الارتفاع مجددا ليبلغ 4.8 %، علما أن معدل التضخم تباطأ خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2015 هذا وقد واصلت الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية الرئيسية المستوردة انخفاضها إلى معدلات سنوية متوسطة .

هذا وقد ساهمت المنتجات ذات المحتوى المستورد قوي ذات الوزن النسبي المقدر ب 23. % بنسبة 7.2 % في نمو المتوسط المؤشر السنوي للأسعار عند الاستهلاك.

هذا وتحدث الإشارة إلى أن الارتفاع في التضخم المسجل في 2015 لم يكن مرتبط بالتوسع النقدي في هذه السنة، كون هذا الأخير لم يتجاوز 0.1 %، وفي أدنى نسبة تاريخيا بحيث بلغت في 2014 14.6 % .

إن معدل التضخم قد عرف عودة متسارعة في سنتي 2015 و2016 وذلك بعد سنتين من التراجع المعتبر للتضخم 2013 و2014، فخلال سنة 2016 بلغت الوتيرة السنوية للتضخم 5.8 %، علما أن معدل التضخم المستهدف في قانون المالية لسنة 2016 هو 4 %، و كما كان عليه الحال سنة 2015 فأن التضخم الناتج في 2016 نتج أساسا عن تضخم أربع مجموعات من بين الثمانية التغذية والملابس والأحذية والنقل ومواد متنوعة المقدر ترجيحها الإجمالي ب 75% من المؤشر الكلي، حيث ساهمت بواقع 84.3 % في التضخم[2].

1- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013 ، ص 41

[2] - **التقرير السنوي الصادر عن البنك الجزائري 2016**، ص 42

على عكس جوان 2015 ، كان التضخم متوسط سنوي ،يرجع أساسا إلى مجموعة المنتجات الغذائية ، لاسيما المنتجات الفلاحية الطازجة .

المطلب الثاني: الموازنة العامة

و لقد تطور إيرادات و النفقات المكونة للميزانية العامة للدولة و صاحب هذا التطور أثار اقتصادية كما يوضحه الجدول الأتي:

الجدول (2-6) يوضح تطور إيرادات ونفقات الميزانية العمومية للفترة 2006- 2016 في الجزائر الوحدة: مليار دج

السنوات / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات	3639,8	3687,8	5190,5	3676,0	4379,6	5703,4	6339,3	5904,9	5738,4	5103,1	5042,2
النفقات	2453,0	3108,5	4191,0	4246,3	4512,8	5731,4	7058,1	6092,1	6995,7	7656,3	7383,6
الرصيد	1168,8	579,3	999,5	-570,3	-133,2	-28,0	-718,8	-151,2	-1257,3	-2553,2	-2341,4
نسبة التغير السنوي	%42	%21	%36	%7-	%1-	%0.3-	%0.9-	%0.1-	%16-	%32-	%30-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الجزائر للفترة 2016/2006

الشكل (2-5) يوضح تطور إيرادات ونفقات الميزانية العمومية في الجزائر للفترة 2006-2016

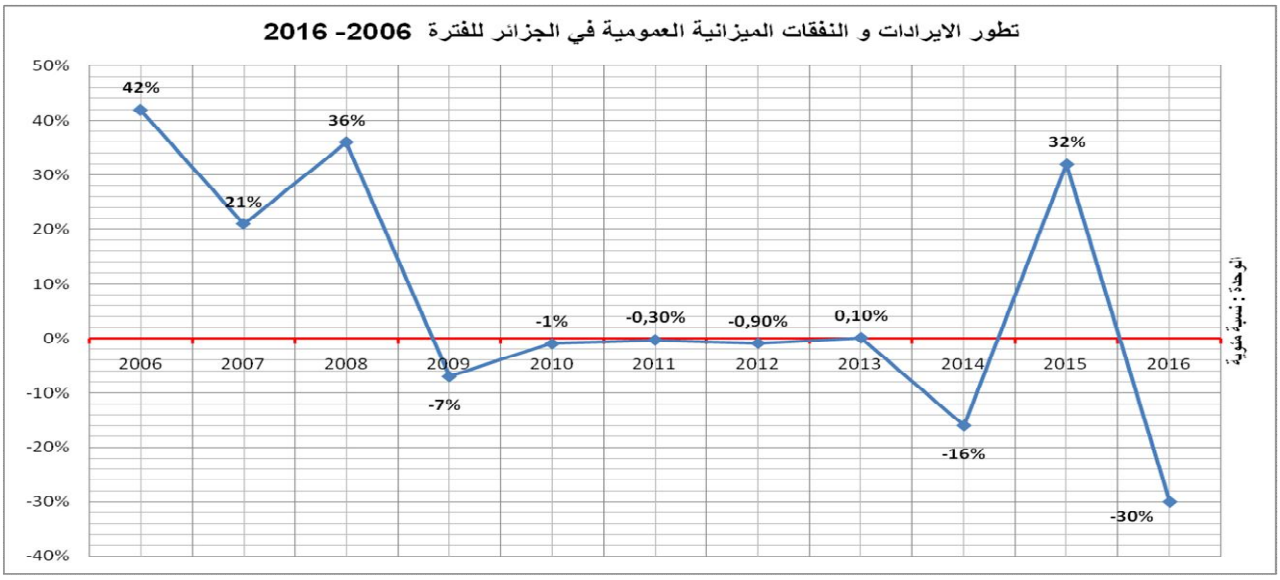

المصدر :من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين يتضح لنا مايلي :

تميزت السنوات الأولى لفترة الدراسة والممتدة من سنة 2006 إلى غاية 2008 بتحقيق فائض في رصيد الخزينة وذلك بسبب البحبوحة المالية التي كانت تمتلكها الجزائر نتيجة ارتفاع صادرات المحروقات ثم يتجه الرصيد للانخفاض إلى غاية 2016 وذلك بسبب التراجع المستمر والكبير لإيرادات المحروقات بالإضافة إلى الارتفاع في نفقات الميزانية خاصة نفقات الاستثمار والنفقات الجارية .

إن إيرادات الميزانية في سنة 2013 بلغت 5940.9 مليار دينار مقابل 6339.3 مليار دينار في 2012 أي انخفاض قدره 398.40 مليار دينار بنسبة – 6.3 % مقابل ارتفاع قدر549.20مليار دينار في 2012 نجم هذا الانخفاض أساسا من انخفاض الضرائب على الأرباح والمداخيل في 2013.

هذا بلغت نفقات الميزانية الكلية في 2013 مستوى 6092.1 مليار مقابل 7058.2 مليار في 2012 اي انخفاض يساوي 13.7 % و انتقلت النفقات الجارية من 4782.6 مليار دينار في 2012 إلى 4204.3 مليار دينار في 2013 أي انخفاض قدره 12.1%، ويفسر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادات في الأجور .

بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2015 5103.1 مليار دينار مقابل 5738.4 مليار دينار أي انخفاض قدره 635.3 ونتج هذا الانخفاض المعتبر في إجمالي إيرادات الميزانية كليا عن الانخفاض في إيرادات المحروقات – 1014.9 مليار دينار أي ما يعادل – 30 % و ذلك بالرغم من الارتفاع المعتبر للإيرادات من غير المحروقات بمبلغ 379.7 مليار دينار أي بنسبة 16.2 % .

وهذا بلغت نفقات الميزانية الكلية 7656.3 مليار دينار مقابل 6995.7 مليار دج في 2014 أي إرتفاع قدره 9.4 % علما أن قانون المالية لسنة 2015 كان قد أدرج نفقات التسيير والتجهيز بمبلغ 4972.3 مليار و 3885.8 مليار دينار على التوالي، ويرجع هذا العجز المعتبر لميزانية سنة 2015 قد حدثت إثر الانخفاض المفاجئ والواسع لأسعار البترول.

وفي سنة 2016 بلغت إيرادات الميزانية 5042.2 مليار دينار مقابل 5103.1 مليار دينار في 2015، أي إنخفاض قدره 60.9 مليار دينار – 1.2 % تجسد هذا في إجمالي إيرادات الميزانية على الرغم من الانخفاض في إيرادات المحروقات – 592.4 مليار دينار أي بنسبة –0.25 % .

أدرجت نفقات التسيير ونفقات التجهيز في قانون المالية لسنة 2016 بمبلغ 4807.3 مليار و3176.8 مليار دج على التوالي .

هذا و قد كشف العجز المرتفع في الميزانية ، لا سيما في السنوات 2014 و 2015 و 2016 عن هشاشة كبيرة للمالية العامة حتى و إن نجم هذه العجز عن الانخفاض في الضريبة البترولية لكنها تعكس أيضا وعلى حد السواء ضعف الضريبة العادية بالنظر إلى الحال الكامن للتحصيل في هذا المجال تراجعا مع الاستقرار النسبي للنفقات العمومية التي بلغت 5535 مليار دينار أدى الارتفاع في إجمالي

إيرادات الميزانية إلى تراجع العجز الميزاني لسلع 795 مليار دج في سبتمبر 2017، مقابل عجز قدر ب 1567 مليار في سعر 2016 .

أخيرا و كما كان متوقعا ، فقد نفذ صندوق ضبط الإيرادات كليا في سنة 2017 بعدما كان يحوي على مبلغ 740 مليار في نهاية ديسمبر 2016.

المطلب الثالث : الناتج المحلي الإجمالي

تصدر الناتج المحلي الإجمالي والذي يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها مفاهيم الاقتصاد الكلي وذلك لكونه أكثر المعايير شمولا والتي تتيح أمام صانعي السياسات إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الإنكماش أو التوسع .

هذا وعرف الناتج المحلي الإجمالي تطورا في الجزائر و هو ما يوضحه الجدول الأتي:

الجدول (2-7) تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2006-2016 **وحدة :مليار دج**

السنوات / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	8520,6	9306,2	10993,8	10034,3	12049,5	14384,8	16115,4	16569,3	17242,5	16591,9	17406,8
التغير السنوي بالنسبة المئوية	%12,7	%9,2	%18,3	%-9,1	%20,1	%19,4	9,1%	%2,6	%3,3	%-3,8	%4,2

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الجزائر للفترة 2016/2006

سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي تطورا خلال فترة الدراسة وهو ما يوضحه الشكل الأتي:

الشكل (2-6) يوضح تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر لفترة الدراسية 2006-2016

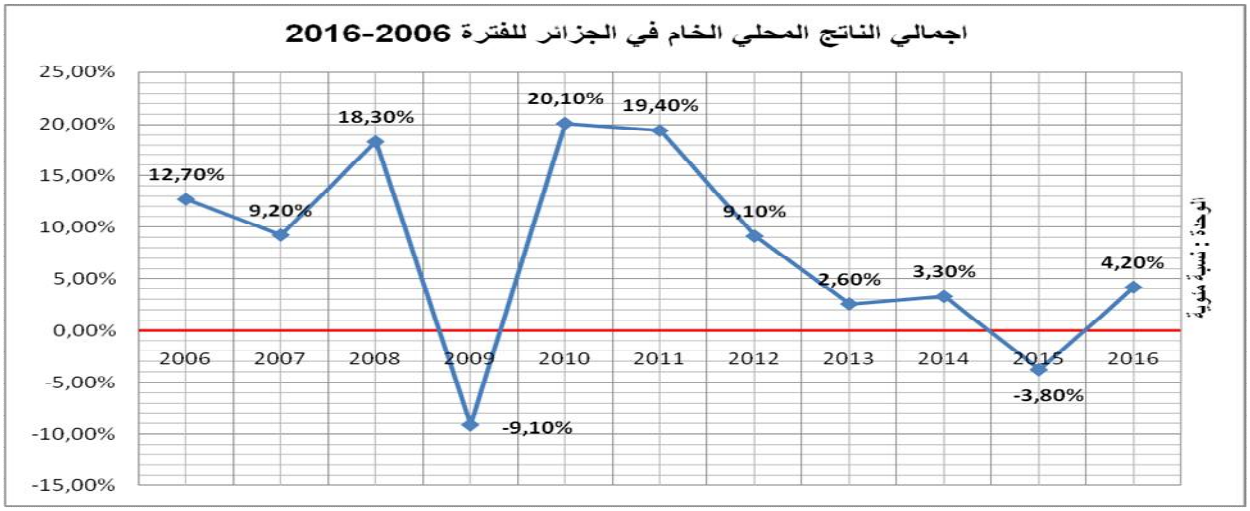

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين يتضح لنا مايلي :

عرفت سنتي 2006 و2007 استقرار في نسبة الناتج المحلي مع انخفاض بسيط في سنة2007 ثم ارتفعت نسبة الناتج في 2008 حيث قدرت ب 18.3% حيث ساهم في تحقيق هذا الارتفاع ثلاثة قطاعات هي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى قطاع الصناعة، أن التوسع في قطاع البناء والأشغال العمومية أدى إلى ارتفاع السلع الوسيطية والتي نذكر منها الخرسانة ومواد البلاط ثم شهدت سنة 2009 انخفاض معتبر في نسب الناتج حيث بلغت نسبة 9.7% ويرجع السبب في هذا الانخفاض الكبير لعائدات تصدير المحروقات مما أدى إلى قيام الدولة بتخفيض قيمة الدينار من أجل كبح الواردات.

ثم شهدت سنتي 2010 و2011 ارتفاع في نسبة الناتج مع تميزه بالاستقرار النسبي ثم يعاود الانخفاض من جديد إلى غاية نهاية الفترة 2016 ويرجع ذلك إلى الانخفاض الشديد في إيرادات المحروقات.

عرف النشاط الاقتصادي تباطؤا في سنة 2013، ويرجع هذا التباطؤ إلى تردد نمو الطلب الإجمالي ولم يفوق نمو حجم إجمالي الناتج الداخلي حدود 2.8 % أي تراجع ب 0.5 نقطة بينما يبقى نمو حجم إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مستقرا عند 7.1 %، هذا بلغت نسبة نمو النشاط الاقتصادي في 2013 2.8 % مقابل 3.3 % في 2012، هذا و قد يواصل النشاط الاقتصادي نموه في سنة 2015 وذلك بفضل زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة بحيث بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي حوالي 3.8 %، بينما تراجع الناتج الداخلي خارج المحروقات ب 0.7 نقطة مئوية ليبلغ 0.5 %، بينما في سنة 2016 بقي النشاط الاقتصاد الوطني قويا نسبيا ذلك نتيجة للنمو المعتبر لقطاع المحروقات، بالرغم من التراجع القوي في نمو إجمالي الطلب الداخلي ونمو الناتج الداخلي ب 3.3 % في تراجع طفيف مقارنة نسبة 2015، 3.7% وهذا يختلف النمو الاقتصادي في سنة 2016 بشكل متباين جدا عن ذلك المسجل في سنة 2015، بحيث أن النمو قد أنجر أساسا عن توسع قطاع المحروقات حيث بلغت نسبة 7.5% مقابل 0.2 % في سنة 2015 بالمقابل فإن النمو خارج المحروقات و الذي كان قويا طيلة أربعة أشهر سنة بمتوسط سنوي يفوق 6 % قد شهد تراجعا واضحا في 2016 لتبليغ 2.3 % .

المبحث الثالث: الدراسة التحليلية للنموذج

سنتطرق في هذا المبحث إلى الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة، والتي من خلالها يتسنى لنا إثبات أو نفي الفرضيات، كذلك استنتاج النتائج.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

إن مجتمع الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية، وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الأثار المترتبة عن هذه الدراسة، سنتطرق في دراستنا هذه إلى الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال عرض تحليل المتغيرات المستعملة في الفترة

الممتدة ما بين 2006 إلى سنة 2016 والتي سنركز فيها على مؤشرات السياسة الجبائية ممثلة في الجباية العادية بالإضافة إلى الجباية البترولية ومدى تأثيرها على بعض مؤشرات الاستقرار المالي والمتمثلة في التضخم و الناتج المحلي الإجمالي وكذا الموازنة العامة للدولة .

أولا: المتغير المستقل (تفسيري – x –) مؤشرات السياسة الجبائية :

سجلت مؤشرات السياسة الجبائية والمتمثلة أساسا في إيرادات الجباية بالإضافة إلى إيرادات الجباية البترولية حيث عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال سوات الدراسة حيث انتقلت من 3678.6 مليار دج سنة 2017 إلى 4552.5 مليار دج في سنة 2017 ويرجع الارتفاع أساسا إلى أقرار مزيد من الضرائب والرسوم وكذا ارتفاع أسعار البترول والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات الجبائية والمكونة من الجباية العادية والجباية البترولية ومدى مساهمتها في تحقيق إيرادات الدولة حسب المدة .

الجدول (2–8) يوضح تطور الإيرادات في الجزائر المدة 2006 – 2016 وحدة:مليار دج

السنوات / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات العادية غير الجبائية	840,5	766,7	965,2	1146,6	1298,0	1448,9	1908,6	2018,5	2091,4	2354,7	2422,9
الإيرادات الجبائية البترولية	2799,8	2796,8	4088,6	2412,7	2905,0	3979,7	4184,3	3678,1	3388,4	2373,5	1781,1
المجموع	3639,8	3687,8	5190,5	3676,0	4392,9	5703,4	6339,3	5940,9	5738,4	5103,1	5042,2

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ إن الإيرادات الجبائية في تطور مستمر ألا أنها سجلت بعض الانخفاضات خاصة في سنوات 2009 – 2010 .

ثانيا: المتغير التابع مؤشرات الاستقرار المالي

خلال دراستنا تطرقنا إلى بعض مؤشرات الاستقرار المالي، والمتمثلة في معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي وكذا الموازنة العامة للدولة وملاحظة مدى تأثير الضريبة على هاته المتغيرات الاقتصادية كما يوضحه الجدول التالي و ذلك حسب مدة الدراسة.

الجدول (2-9) يوضح التطور السنوي للناتج المحلي ومعدل التضخم والموازنة في الجزائر للفترة (2016/2006)

وحدة:دج

السنوات البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الناتج المحلي	8520.6	9306.2	10993.8	10034.3	12049.5	14384.8	16115.4	16569.3	17242.5	16591.9	17406.8
رصيد الموازنة	1186.8	579.3	999.5	-570.3	-133.2	-28.0	-718.8	-151.2	-1257.3	-2553.2	-2341.4

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على تقارير البنك المركزي .2016/2006

الجدول (2-10) متغير تابع – معدلات التضخم 2006-2016 **وحدة : نسبة مئوية**

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	%2.3	%3.76	%4.86	6.1%	%4.1	%5.7	%8.89	%3.26	%2.92	%4.8	%6.4

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (2-7)

من خلال الجدول تبين الإحصائيات المتوفرة أن مؤشرات الاستقرار المالي الداخلي لم نعرف استقرار خلال فترة الدراسة، حيث أن رصيد الموازنة العامة في 2007 بلغ 579.3 مليار دج لبدأ في تسجيل العجز أبتدأ من سنة 2005 حيث بلغ العجز 570.3- مليار دج و تواصل العجز ليصل إلى 718.8- في سنة 2012 حيث سجلت في هذه السنة أعلى معدل تضخم بلغت نسبته 8.89 % وهو أعلى معدل الفترة الدراسية أما الناتج المحلي الإجمالي فقد عرف هو الأخر تطورات حيث أنتقل من 9306.2 مليار في سنة 2007 ليبلغ 17242.5 مليار دج في 2014 ويعود ذلك للسياسة الاقتصادية الانفتاحية للجزائر وتوسع المشاريع الاستثمارية وكذا ازدياد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دور كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق مناصب شغل.

ثالثا: طريقة جمع البيانات :

لغرض تنفيذ أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم جمع البيانات اللازمة لها عن طريق المصادر والأدوات الآتية:

أ. مصادر ثانوية: حيث تم الاعتماد على البيانات الثانوية من كتب و مراجع ذات صلة بالموضوع بالإضافة إلى المجلات والأبحاث وكذا الدراسات السابقة.

ب.مصادر أولية : لمعالجة الجانب التحليلي لموضوع الدراسة ثم الاعتماد بشكل كبير على التقارير السنوية للبنك الجزائر لفترة الدراسة المختلفة(2006-2016).

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

لقد تم الاعتماد على نموذج من أكثر النماذج المستعملة في الممارسات القياسية وهو الانحدار الخطي البسيط و ذلك لسهولة استخدامه و كذا تطبيقه.

أولا: مفهوم نموذج الانحدار الخطي البسيط :

يعتبر الانحدار الخطي البسيط أبسط أنواع نماذج الانحدار، بحيث يوجد العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذا الأسلوب مثل علاقة الإنفاق الاستهلاكي والدخل النتاج[1].

يمكن نمذجة العلاقة بين المتغيرين : Yi و Xi على الشكل :

$$Yi = \beta_0 + \beta_1 Xi + \varepsilon_i , \quad i=1.....n$$

حيث **Yi** : يسمى بالمتغير المُفَسَّر أو التابع و **Xi** ، بالمتغير المُفَسِّر أو المستقل،**β0** و **β1** هما معلما النموذج

أما **εi** فيمثل الخطأ في تفسير **Yi**، و منه يمكن كتابته انطلاقا من العلاقة:

$$\varepsilon_i = Yi - \beta_0 - \beta_1 Xi$$

إلى أسباب الخطأ حد ويرجع وجود عدة منها :

- ✓ إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج.
- ✓ الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج .
- ✓ حدوث خطأ في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية

ثانيا: فرضيات النموذج : تتمثل فرضيات النموذج فيما يلي : [2]

أ. **الفرضية الأولى** : الأمل الرياضي للأخطاء معدوم $E(\varepsilon i)= 0$

وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء لا تدخل في تفسير Y إذ تعبر عن ، حدود عشوائية تأخذ قيما سالبة، موجبة أو معدومة لا يمكن قياس ها أو تحديدها بدقة.

ب.الفرضية الثانية: تجانس ثبات الأخطاء و هو ما يعني أن تشتتها حول المتوسط ثابت و تعبر عنها رياضيا بالكتابة

$$Var\ (\varepsilon i)= E\ (\varepsilon i2) = \sigma 2\ , \forall i = 1.....n$$

ت.الفرضية الثالثة: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء :بمعنى أن التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة، ونعبر عنها رياضيا كما يلي:

$$Cov(\varepsilon i,\varepsilon j) = 0\ , \forall j \neq j \qquad i,j=1.....n$$

1- محمد شيخي ، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات** ، ط 1، دار الحامد الجزائر، 2011 ، ص 19

2- المرجع السابق ، ص 20

2-4- الفرضية الرابعة: تتعلق بقيم المتغير المستقل **Xi** تتمثل في أن المعطيات ، التي جمعت بالنسبة لهذا المتغير قادرة على إظهار تأثيرها في تغير المتغير **Yi**، بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل مختلف عن بقية القيم .

ثالثا: اختبار فرضيات النموذج :

بمعرفة توزيع β_0 و β_1 يمكن إجراء اختبار الفرضيات الموضوعة حول معالم النموذج $\beta 0$ و $\beta 1$ على التوالي ، الاختبار الشائع جدا هو فرضية العدم H_0 وتقترح على العموم بأنه لا يوجد أثر على النموذج من قبل متغير مستقبل ما ، نظرا إلى أن الباحثين يتمنون قبول النموذج فإن فرضه العدم توضع عادة لإثبات رفضها إذا أمكن ذلك و نأمل رفض H_0 بإيجاد القيمة التقديرية والتي تكون مختلفة عن الصفر حتى نقبل النموذج [1]

المطلب الثالث: عرض، النتائج

بعد التعرف على متغيرات الدراسة من خلال ما سبق يتم في هذا المطلب صياغة النموذج القياسي الخاص بالمشكلة المدروسة و تقديره، إضافة إلى ذلك اختبار الفرضيات بحيث سنقوم بتجميع البيانات الخاصة لمؤشرات الدراسة في الجدول الأتي:

الجدول (2-11) يوضح البيانات الخاصة بالمتغير التابع و المستقبل خلال الفترة 2006-2016

الوحدة : مليار دج

السنوات البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المتغير المستقل إجمالي الإيرادات	3639.8	3678.8	5190.5	3676.0	4392.9	5703.4	6339.3	5940.9	5738.4	5103.1	5042.2
المتغير التابع إجمالي الناتج المحلي	8520.6	9306.2	10993.8	10034.3	12049.5	14384.8	16115.4	16569.3	17242.5	16591.9	17406.8
رصيد الموازنة	1186.8	579.3	999.5	-570.3	-133.2	-28.0	-718.8	-151.2	-1257.3	-2553.2	-2341.4

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدولين السابقين 7-8

أولا: جمع البيانات : بحيث سنقوم بتجميع المؤشرات المتعلقة بالدراسة والمتمثلة في مؤشرات السياسية الجبائية (إيرادات عادية + جباية بترولية) ، مؤشرات الاستقرار المالي الداخلي (التضخم ، الناتج المحلي، الموازنة العامة) .

ثانيا: صياغة و تقرير النموذج القياسي و أختبار معلومات النموذج

1- المرجع السابق ، ص 42

تعد صياغة النموذج أهم مرحلة من مراحل النموذج حيث تحدد فيها المتغيرات التي يشمل عليها النموذج ثم تحديد الشكل الرياضي

أ. **التضخم** : تكون دالة التضخم كما يلي :

$$\ln fla = B_o + B_1 X_i + U_i$$

حيث أن :

In fla: هو التضخم، X_i : هو أجمالي الإيرادات (عادية + بترولية)

B_o : هو الجزء المعطي الثابت، **B1** : المعلمة الانحدارية (ميل المقاربة)

Ui : حد الخطأ العشوائي

لغرض تقدير نتائج النموذج من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى **EVIEWS9** و بعد إدخال البيانات المتعلقة بالتضخم و كذا الإيرادات كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (2-12) يوضح نتائج تقدير الانحدار خلال الفترة (2006-2016)

Dependent Variable: Y1
Method: Least Squares
Date: 05/23/18 Time: 00:39
Sample: 2006 2016
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.179554	0.131046	1.370159	0.2038
X1X2_IMPOT	0.167998	0.669678	0.250863	0.8076

R-squared	0.006944	Mean dependent var	0.185942
Adjusted R-squared	-0.103396	S.D. dependent var	0.405876
S.E. of regression	0.426343	Akaike info criterion	1.295819
Sum squared resid	1.635913	Schwarz criterion	1.368164
Log likelihood	-5.127007	Hannan-Quinn criter.	1.250216
F-statistic	0.062932	Durbin-Watson stat	2.135944
Prob(F-statistic)	0.807553		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS9)

ووفقا للجداول السابق كانت نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو الأتي:

$$\mathbf{InFLa=0.179554+0.167998*x1}$$

(1.37) (0.25)

$R^2=0.0069$

N=11 F=0.062

$\bar{R}^2= -0.103$ Prob=0.807

علما أن :

- ✓ القيم الموضوعة بين قوسين تمثل t المحسوبة (tcol)
- ✓ R^2 : معامل التحديد
- ✓ $\bar{R}^2$: معامل التحديد المعدل

- ✓ **F:** إحصائية فيشر
- ✓ **Prob:** المعنوية ، احتمال الخطأ.

الجدول رقم (2-13) يوضح النموذج المصحح بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى لإزالة الأرتباطة من الدرجة الأولى

Dependent Variable: DY1
Method: Least Squares
Date: 05/23/18 Time: 00:42
Sample (adjusted): 2007 2016
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.058962	0.205192	-0.287350	0.7811
DX1X2	-0.149547	0.653448	-0.228858	0.8247

R-squared	0.006504	Mean dependent var	-0.057312
Adjusted R-squared	-0.117683	S.D. dependent var	0.613386
S.E. of regression	0.648475	Akaike info criterion	2.148470
Sum squared resid	3.364158	Schwarz criterion	2.208987
Log likelihood	-8.742349	Hannan-Quinn criter.	2.082083
F-statistic	0.052376	Durbin-Watson stat	2.388524
Prob(F-statistic)	0.824721		

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS9)

الجدول رقم (2-14) يوضح النموذج المصحح بإجراء الفروقات لإزالة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى

التسمية	النتائج
معادلة الانحدار	InFLa=- 0.058962-0.149574*x1
المحسوبة T	Tb_0= (-.287) Tb_1= (-0.228)
R^2معامل التحديد	R^2=0.0065
Rمعامل التحديد المصحح	$\bar{R}^2$= -0.117
Fاحصائية	F = 0.0523
Prob F	Prob F = 0.8247
عدد المشاهدات	N= 10

المصدر : من إعداد الطالبين وفقا للجدول السابق

1- اختبار معلمات النموذج : يتم اختبار معلمات النموذج من ناحيتين الأولى لتحديد مطابقته للتوقعات المسبقة و الثانية من الناحية الاقتصادية لاختبار معنويته الإحصائية .

- ✓ **من الناحية الاقتصادية :**

تدل الإشارة السالبة في معادلة الانحدار الخطي البسيط بالنسبة للمعامل **(B1)** على أن العلاقة بين المتغير المستقل **(الإيرادات الجبائية)**، والمتغير التابع **(التضخم)** علاقة عكسية، وتتفق هذه النتيجة مع

التوقعات والدراسات السابقة بحيث أن الأثر الحدي يساوي **0.149**، أي أن التغير في الإيرادات الجبائية بوحدة واحدة فإن التضخم سوف يتغير ب 0.149 وحدة، إذن هده التغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

- ✓ **اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية :**

عند اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط، يتم الأخذ عادة بمجموعة من المعايير تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج و سنعتمد في اختبار المعلمات على إحصائية ستودنت**T**، واختبار المعنوية الكلية للنموذج على إحصائية فيشر، و كذا معامل التحديد **R^2** .

- ✓ **اختبار معنوية المعالم :**

نستخدم إحصائية t لتقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع في نموذج الانحدار البسيط وذلك باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي[1]:

فرضية العدم H0 :B0=B1=B2…… =BN=0

الفرضية البديلة H1 :B0≠B1≠B2…… ≠BN≠0

للمعلمات المقدرة **Tcal** و ويمكن توضيح اختبار ستودنت للنموذج من خلال الجدول الموالي الذي يبين القيم المحسوبة و ذلك عند مستوى معنوية 5 % وأدنى مستوى معنوية **Ttab** و القيم الجدولية .

نقوم بأختبار ستودنت للنموذج بحيث **n−k** تستخرجها من جدول ستودنت **الملحق (4)** عند مستوى معنوية 5 % و درجة حرية **Ttab**

بحيث **n−k**

n : عدد المشاهدات، **K**: عدد العالم المقدر

ويليه تصبح **n−k = 10−2=8**

$T\alpha_{n-k}=T^{0.05}_{8}=2.306$

وعليه سنقارن بين قيم **i**المحمولة **L** المجدولة و نظهر نتائج أختبار ستودنت للنموذج كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (2−15) يوضح نتائج اختبار ستودنت

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة Tcal	القيم المجدولة Ttab	أدنى مستوى معنوية Prob
الثابت	B_0	/−0.287/	2.306	0.7811
المتغير المفسر	B_1	/−0.228/	2.306	0.8247

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على الجدول رقم (2−11) وجدول ستودنت ملحق رقم 4

1- ربيحة قبي، **الإئتمان المصرفي و أثره على الأستثمار الخاص في الجزائر** ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013، ص 40

من خلال جدول أعلاه تلاحظ مايلي :

✓ بالنسبة لمعلمة المتغير الثابت B_0 نلاحظ أن قيمة t المحسوبة أصغر من الجدولية أي أن **Ttab>Ttal** بهذا سنرفض الفرضية البديلة H_1 و نقبل فرضية العدم H_0 أي B_0 ليس معنوي و أدنى مستوى معنوية يساوي 0.781 و هو أكبر من **5 %**.

✓ بالنسبة لمعلمة المتغير المفسر مؤشرات السياسة الجبائية (إيرادات جبائية + إيرادات بترولية) نلاحظ كذلك أن القيمة المئوية أقل من القيمة المجدولة، لدينا أدنى مستوى معنوية يساوي 0.8247 أكبر من 5 % وعليه تقبل فرضية العدم H_0 , نرفض الفرصة البديلة H_1 وعليه يمكن القول أن حجم الإيرادات ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية **5 %** في تفسير معدلات التضخم من الفترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل ليس له تأثير على التغير التابع.

✓ **اختبار المعنوية الكلية للمعالم :**

تستخدم اختبار فيشر **F** ومعامل التحديد R^2 لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه، ونستخدم اختبار فيشر لدراسة معنوية كل المعلمات في أن واحد من خلال الفرضيتين الآتيتين[1]:

فرضية العدم: تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

$$H_0 : B_0=B_1=B_2\ldots\ldots\ldots\ldots =B_N=0$$

فرضية البديلة : تنص على وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي تتضمنها النموذج غير معدوم

$$H_1 : B_0=B_1=B_2\ldots\ldots\ldots\ldots =B_N=0$$

و نستعرض نتائج اختبار فيشر من خلال الجدول الأتي :

الجدول (2-16) يوضح نتائج اختبار نتائج فيشر

القيم المحسوبة Tcal	القيم المجدولة Ttab	أدنى مستوى معنوية
0.052	5.32	0.824

المصدر : من اعداد الطالبين وفقا للجدول (2-11) وجدول فيشر ملحق رقم(5)

تستخرج **F** الجدولية و ذلك بالاستعانة بجدول فيشر المحلق رقم 5

درجة حرية $F(1,N-2 , \alpha)$ من خلال الجدول رقم نجد $F(1,10-2 , \alpha)$ و منه $F(1,8 , \alpha)$ من خلال جدول فيشر نجد **Ftab=5.32**

من خلال ما سبق نجد Fca l المحسوبة < Ftab أي فيشر الجدولة أكبر من فيشر المحسوبة و عليه ترفض الفرضية البديلة H_1 أي انعدام العلاقة بين المتغير المفسر و المتغير التابع .

1_ المرجع السابق ص 41

✓ **معامل التحديد R^2 :** تقدر القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد و المستخرجة من الجدول رقم ب $R^2=0.006504$

وهي بعيدة جدا عن الواحد مما يدل على أن هناك ارتباط ضعيف جدا بين المتغيرين أي أن المتغير الستقل يفسر ما نسبة 6% من المتغير التابع و الباقي 94 %تفسره عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج وهي متضمنة في حد الخطأ العشوائي.

✓ **اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:** للقيام بدالك اعتمدنا على اختبار Breusch-Godfrey و كانت لدينا Prob. Chi-Square(1) = 0.5027 (انظر الملحق رقم1) وهي اكبر من 0,05 أي عند 5 %، ومن خلال هده النتيجة نستنتج انه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء مما يزيد من جودة النموذج المقدر.

ب. الناتج المحلي الإجمالي :

بعد إدخال البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي و كذا الإيرادات تحصلنا على الجدول التالي :

الجدول رقم (2-17) يوضح نتائج تقدير الانحدار الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2006-2016

Dependent Variable: Y2
Method: Least Squares
Date: 05/23/18 Time: 00:40
Sample: 2006 2016
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.033825	0.022088	1.531364	0.1600
X1X2_IMPOT	0.514819	0.112876	4.560926	0.0014

R-squared	0.698007	Mean dependent var	0.053403
Adjusted R-squared	0.664453	S.D. dependent var	0.124056
S.E. of regression	0.071861	Akaike info criterion	-2.265197
Sum squared resid	0.046476	Schwarz criterion	-2.192852
Log likelihood	14.45858	Hannan-Quinn criter.	-2.310800
F-statistic	20.80204	Durbin-Watson stat	1.514047
Prob(F-statistic)	0.001364		

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS9)

الجدول رقم (2-18) يوضح النموذج المصحح بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى لإزالة الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية .

Dependent Variable: DY2
Method: Least Squares
Date: 05/23/18 Time: 00:44
Sample (adjusted): 2007 2016
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.023853	0.027010	-0.883092	0.4029
DX1X2	0.431640	0.086016	5.018108	0.0010

R-squared	0.758901	Mean dependent var	-0.028615
Adjusted R-squared	0.728764	S.D. dependent var	0.163904
S.E. of regression	0.085362	Akaike info criterion	-1.906978
Sum squared resid	0.058293	Schwarz criterion	-1.846461
Log likelihood	11.53489	Hannan-Quinn criter.	-1.973365
F-statistic	25.18141	Durbin-Watson stat	1.922119
Prob(F-statistic)	0.001029		

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS9)

وفقا للجدول السابق كانت النتائج على النحو الأتي :

الجدول رقم (2-19) يوضح النموذج المصحح بإجراء الفروقات لإزالة الارتباط الذاتي من الدرجة الاولى

التسمية	النتائج
معادلة الانحدار	gdp=- 0.023853+0.431640 x1
المحسوبة T	Tb_0= (-.0.88) Tb_1=(5.01)
R^2معامل التحديد	R^2= 0.758
Rمعامل التحديد المصحح	R = 0.728
Fاحصائية	F = 25.181
Prob F	Prob F = 0.001
عدد المشاهدات	N= 10

المصدر : من اعداد الطالبين وفقا للجدول السابق

1- اختبار معنوية المعالم: من خلال الجدول رقم لدينا قيمة t المحسوبة t = /-088/ بالنسبة للمقدر الثابت مسنوم بمقارنتها مع tالجدولية المستخرجة من جدول ستودنت الملحق (4) عندي مستوى معنوية 5 % و درجة حرية N-K

$T^{\propto}_{N-K} = T^{0.05}_{8} = 2.306$

نلاحظ أن قيمة **T** المحسوبة أقل من **T** الجدولية وعليه فإن ترفض الفرضية البديلة **H1** وتقبل فرضية العدم **H0** أي أن **B0** ليس معنوي .

أما بالنسبة لمعامل حجم الإيرادات المولدة للناتج المحلي **B1** نلاحظ أن **T** المحسوبة أكبر من **T** الجدولية **Ftab> Fcal**

2.306<5.01

وبهذا سترفض فرضية العدم **H0** ونقبل الفرضية البديلة **H1** ونقول أن **B1** معنوي و أدنى مستوى معنوية تساوي **0.0010** مما يدل أنه يمكن الثابت في النموذج خطأ قدره **0.0010 %** عند مستوى معنوية **5 %**

2- أختبار المعنوية الكلية للمعالم :

ومثلما ما سبق سوف تستخدم اختبار فيشر من خلال الجدول رقم (2-18) نجد أن قيمة فيشر المحسوبة = **25.18** و من خلال جدول فيشر الملحق رقم (2-18) نجد أن قيمة فيشر الجدولية تساوي **5.32** و ذلك عند درجة حرية (**α , 1,N-K**) ، (**0.05 , 8 , 1**)

ومنه نجد $t_{tab} < t_{caL}$ وعليه نقبل الفرضية البديلة **H1** و نرفض فرضية العدم **H0** أي أن هناك علاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع

3- معامل التحديد R^2: تقدر القيمة التحصل عليها لمعامل التحديد من الجدول رقم ب $R^2=0.758901$

مما بدل أن هناك ارتباط قوي جدا من المتغيرين بحيث أن هذه القيمة تقترب من الواحد حيث أن المتغير المفسر بتحكم و75 % من التغير الناتج في المتغير التابع ، أما الباقي والمقدرة ب 0.25 % نفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و متضمنة في حد الخطأ

4- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء: للقيام بدالك اعتمدنا على اختبار Breusch-Godfrey و كانت لدينا Prob. Chi-Square(1) = 0.1024 (انظر الملحق رقم2) وهي اكبر من 0,05 أي عند 5 %، ومن خلال هده النتيجة نستنتج انه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء مما يزيد من جودة النموذج المقدر.

ت. الموازنة العامة للدولة :

بعد إدخال البيانات المتعلقة بتطور رصيد الموازنة العامة و كذا الإيرادات المساهمة فيها تحصلنا على الجدول التالي :

الجدول رقم (2-20) يوضح نتائج تقدير الانحدار الموازنة العامة خلال الفترة 2006-2016

Dependent Variable: Y3
Method: Least Squares
Date: 05/23/18 Time: 00:41
Sample: 2006 2016
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.423906	2.487870	0.974290	0.3554
X1X2_IMPOT	4.009656	12.71368	0.315381	0.7597

R-squared	0.010931	Mean dependent var	2.576393
Adjusted R-squared	-0.098966	S.D. dependent var	7.720966
S.E. of regression	8.094009	Akaike info criterion	7.183091
Sum squared resid	589.6169	Schwarz criterion	7.255436
Log likelihood	-37.50700	Hannan-Quinn criter.	7.137488
F-statistic	0.099465	Durbin-Watson stat	2.389586
Prob(F-statistic)	0.759662		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS 9

الجدول رقم (2-21) يوضح النموذج المصحح بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى لإزالة الارتباط الداني من الدرجة الأولى

Dependent Variable: DY3
Method: Least Squares
Date: 05/23/18 Time: 00:46
Sample (adjusted): 2007 2016
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.012863	4.194801	-0.003067	0.9976
DX1X2	2.273343	13.35860	0.170178	0.8691

R-squared	0.003607	Mean dependent var	-0.037947
Adjusted R-squared	-0.120942	S.D. dependent var	12.52136
S.E. of regression	13.25693	Akaike info criterion	8.183775
Sum squared resid	1405.971	Schwarz criterion	8.244292
Log likelihood	-38.91888	Hannan-Quinn criter.	8.117388
F-statistic	0.028961	Durbin-Watson stat	3.278682
Prob(F-statistic)	0.869095		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS 9

و وفقا للجدول السابق كانت النتائج كالأتي :

الجدول رقم (2-22) يوضح نتائج النموذج المصحح بإجراء الفروقات لإزالة الارتباط الذاتي من الدرجة الاولى

التسمية	النتائج
معادلة الانحدار	S= - 0.012863 + 2.273343X1
المحسوبة T	Tb_0=-(0.003) Tb_1=(0.170)
R^2 معامل التحديد	R^2= 0.0036
Rمعامل التحديد المصحح	R = - 0.120
Fاحصائية	F = 0.028
Prob F	Prob F = 0.869
عدد المشاهدات	N= 10

المصدر : من إعداد الطلبة وفقا للجدول السابق

1- اختبار معنوية المعالم: لاختبار معنوية المعالم نقدم بمقارنة t المحسوبة مع t الجدولية المستخرجة من جدول ستودنت و ذلك عند درجة حرية **N-K** و مستوى معنوية **5 %**

تحصلنا على النتائج التالية و ذلك بناءا على المعطيات السابقة على مايلي :

✓ **بالنسبة للمقدر الثابت :**

لدينا t المحسوبة = /-0.003/ و t الجدولية = **2.306** ومنه $t_{tab} > t_{caL}$ وعليه تقبل فرضية العدم **H0** و ترفض الفرضية البديلة **H1** لي أن **B0** ليس معنوي

✓ **بالنسبة للمقدر المتغير المفسر :**

لدينا قيمة **t** المحسوبة = **0.170**، **t** الجدولية = **2.306**

و منه فأن $t_{tab} > t_{caL}$ وعليه نرفض الفرضية البديلة **H1** وتقبل فرضية العدم **H0** أي منه يمكن القول أن حجم الإيرادات ليس له معنوية إحصائية عند مستوى **5 %** في تفسير حجم رصيد الموازنة العامة خلال الفترة الدراسة وبالتالي فإن المتغير المستقل ليس له تأثير على المتغير التابع

2- اختبار المعنوية الكلية للمعالم: وكما سبق فإننا سنقوم بأختبار فيشر لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه من خلال المعطيات السابقة لدينا قيمة **F** المحسوبة = **0.0289** ولدينا **F** الجدولية عند درجة حرية **(1.8%5)** = **5.32** ومنه فان قيمة فيشر المحسوبة أجل من المجدولة $F_{tab} > F_{caL}$ و منه تقبل فرضية العدم **H0** و نرفض الفرضية البديلة **H1** و بالتالي فالنموذج ليس معنوي

✓ **معامل التحديد R^2 :** تقدر القيمة المتحصل عليها لعامل التحديد ب R^2=0.0036 وهي بعيدة جدا عن الواحد مما يدل على أن هناك ارتباط ضعيف جدا بين المتغيرين أي أن المتغير المستقل يفسر ما نسبة 3% من المتغير التابع و الباقي 97 % تفسره عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج وهي متضمنة في حد الخطأ العشوائي.

✓ **اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:** للقيام بدالك اعتمدنا على اختبار Breusch-Godfrey وكانت لدينا Prob. Chi-Square(1) = 0.0398 (انظر الملحق رقم 3) وهي اقل من 0,05 أي عند 5 %، ومن خلال هده النتيجة نستنتج انه يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء مما يقلل من جودة النموذج المقدر .

ث. نتائج الدراسة التحليلية

بالنسبة للتضخم تدل الإشارة السالبة في معادلة الانحدار الخطي البسيط بالنسبة للمعامل **(B1)** على إن العلاقة بين المتغير المستقل (**الإيرادات الجبائية**) والمتغير التابع (**التضخم)** هي علاقة عكسية وهو ما يتفق مع التوقعات والدراسات السابقة مما يجعله مقبول من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الإحصائية فنجد أن النموذج ليس معنوي حيث بلغت نسبة المعنوية **0.8** أي **8%** وهي نسبة اكبر من **5%**، كما أن درجة الارتباط بين المتغيرين ضعيفة جدا وتساوي **0.0065** والباقي **0.9935** تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

- ✓ بالنسبة للناتج المحلي تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار الخطي البسيط بالنسبة للمعامل **(B1)** على أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع طردية وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة مما يجعل النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الإحصائية فنجد أن النموذج معنوي وتبلغ نسبة المعنوية **0.0010** وهي اقل من **5%** ، كما أن درجة الارتباط بين المتغيرين كبيرة جدا وتبلغ نسبة **0.75** أي **75%** والباقي **25%** تحددها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج .
- ✓ بالنسبة للموازنة العامة تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار الخطي **(B1)** على ان العلاقة طردية بين المتغير المستل و المتغير التابع أي انه كلما زادت الإيرادات عن النفقات انخفض العجز في الموازنة أي أن الزيادة في الإيرادات تؤدي الزيادة في رصيد الموازنة و العكس مما يجعل النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية ، أما من الناحية الإحصائية فنجد نسبة المعنوية تبلغ **0.8** أي **8%** وهي اكبر من **5%** ودرجة الارتباط بين المتغيرين ضعيفة جدا و تقدر بنسبة **0.003** ونسبة **99.7%** أي الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل مؤشرات السياسة الجبائية ومدى تأثيرها على مؤشرات الاستقرار المالي الداخلي وفي هذا الصدد اقتصر عملنا على ثلاثة مؤشرات لها أهمية في الاقتصاد الوطني وهي التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، والموازنة العامة للدولة وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية تم فيها تحديد متغيرات النموذج وجمع البيانات الخاصة بها من مصادر مختلفة والتعرف على تطوراتها في الاقتصاد الجزائري وذلك باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية لمعرفة مدى توافقها مع الفرضيات الموضوعة مسبقا، ليتم في الأخير تحليل النتائج المتوصل إليها.

خاتمة

من خلال تناولنا لموضوع السياسة الجبائية و مدى تأثيرها في تحقيق الاستقرار المالي الداخلي للجزائر وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات للوقوف على مدى فعالية السياسة الجبائية يمكن القول من خلال ما توصلنا إليه من خلال الدراسة القياسية خاصة أن السياسة الجبائية لا تزال عاجزة عن تمويل النفقات العامة للدولة، كما أن معظم إيرادات الميزانية تتحقق عن طريق إيرادات الجباية البترولية حيث أن الانخفاضات المتتالية لأسعار البترول أثرت بشكل رئيسي على الإيرادات وأدت إلى عجوزات متتالية في رصيد ميزانية الدولة وأضحى من الضروري البحث والقيام بإصلاحات جذرية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتعظيم قيمة الإيرادات العادية و التخلص شيئا فشيئا من التبعية لإيرادات المحروقات والاعتماد على مورد واحد .

اختبار الفرضيات

بناءا على ما سبق حاولنا من خلال هذه الدراسة التوصل إلى مجموعة النتائج وذلك لكي نؤكد صحة الفرضيات المعتمدة و التي نسعى من خلالها إلى تقديم جملة من التوصيات .

أولا: اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة القياسية وتقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط وذلك باستعمال البرنامج الإحصائي **EVIEWS 9** توصلنا إلى مايلي:

الفرضية الأولى للدراسة:

- ✓ **التفسير الاقتصادي:** بما ان **معامل** الارتباط ضعيف فهدا يدل على ان الايرادات الجبائية لا تؤثر في التضخم وهذا يعود لعدة اسباب منها زيادة التحويلات الاجتماعية وتحويل الايرادات نحو الاقطاعات الغير منتجة.
- ✓ **التفسير الاحصائي:** تبين لنا أن معامل المتغير المستقل (الإيرادات الجبائية) B1 أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة وعليه فان النموذج غير معنوية كما أن معامل الارتباط ضعيف بين المتغيرين ومن ثم يمكن القول بعدم فعالية السياسة الجبائية في التخفيف من حدة التضخم .

الفرضية الثانية للدراسة:

- ✓ **التفسير الاقتصادي:** العلاقة الطردية مذلولها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهو ما يفسره زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ **التفسير الاحصائي:** أما الفرضية الثانية والمتعلقة بالناتج المحلي فقد وجدنا أن قيمة المحسوبة أكبر من المجدولة وهو ما يعني أن النموذج له معنوية إحصائية كما أن درجة الارتباط قوية بين المتغيرين وهو ما يثبت قوة وفعالية السياسة الجبائية ومدى مساهمتها في توجيه الإيرادات إلى القطاعات الاستثمارية المنتجة و توليد الثروة.

الفرضية الثالثة للدراسة:

✓ **التفسير الاقتصادي:**تعود درجة الارتباط الضعيفة لعدة أسباب منها السبب الرئيسي والمتمثل في تراجع عائدات المحروقات الأمر الذي انجر عنه انخفاض الإيرادات وبالتالي تحقيق عجز في موازنة الدولة.

✓ **التفسير الاحصائي:** من خلال دراسة اثر السياسة الجبائية في تحقيق عجز الموازنة فمن خلال الدراسة الإحصائية تبين أن قيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة وهو ما يعني عدم معنوية النموذج كما أن درجة الارتباط بين المتغيرين ضعيفة جدا وهو ما يفسر أيضا على عدم فعالية السياسة في التخفيف من عجز الموازنة.

ثانيا: نتائج البحث

– قيام الجزائر بمجموعة من الإصلاحات والتي تستهدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال بعيدة على زيادة الإيرادات العامة للدولة، حيث أن الإيرادات العادية بلغت نسبة تغطيتها لنفقات الدولة 30% إلى 35% خلال فترة الدراسة .

– كما أن العجز الميزاني لسنة 2015 الأكثر ارتفاعا منذ سنة 2009، نتج هذا الوضع عن انخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات بحوالي 30% عقب انخفاض ما يقارب 47% في متوسط سعر البترول وعن ارتفاع معتبر في النفقات العمومية خاصة نفقات التجهيز.

– تراجع نسبة البطالة والتي تقدر نسبة 10.5% في 2016 بعدما بلغت 11.2 في سنة 2015.

– أيضا الركود الذي يميز قطاع المحروقات منذ سنة 2006 وكذا تقلص حجم صادراته في 2012 يستدعيان بدل مجهودات لتعزيز المالية العامة قصد التقليل من هشاشتها اتجاه مداخيل المحروقات .

– بالنسبة لتطور الأسعار فقد ساهمت أسعار المنتجات الغذائية الطازجة ما يقارب النصف في تضخم 2012 والذي بلغت نسبته 8.9% و للإشارة فهي أعلى معدل تضخم مسجل خلال فترة الدراسة 2006–2016.

– تقليص الواردات خاصة السلع الكمالية مما يوفر رصيد إضافي من العملة الصعبة مما يساهم في تراجع عجز الموازنة العامة.

ثالثا : الاقتراحات

على ضوء مختلف النتائج التي توصلنا إليها فإننا نقدم بعض الاقتراحات والتي من شأنها تفعيل السياسة الجبائية بما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

- ✓ تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بجباية مختلف الضرائب وكذا العمل على نشر الوعي الضريبي وترسيخه لدى المجتمع.
- ✓ البحث عن إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية الكلية والسعي دائما للخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات و تحقيق إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية .

- ✓ تحسين وتنشيط فعالية النظام الجبائي الجزائري كالقيام بإصلاح شامل للإدارة الجبائية وفق المعايير الدولية في الأداء الجبائي .
- ✓ ضرورة ترشيد الإنفاق العام وان تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن و الحيلولة دون إساءة استعمالها او تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة.

رابعا : آفاق الدراسة

لقد تناولت هذه المذكرة موضوع دور السياسة الجبائية وابراز مدى تأثيرها في تحقيق الاستقرار المالي الداخلي للجزائر

وفي الأخير أن ما يمكن قوله هو انه مهما تكن النتائج المتوصل إليها ما هذا إلا جهد قابل للنقد والتحسن، كما أن هذا العمل من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر صوابا وأدق تحليلا وأكثر عمقا.

اختيار مواضيع:

- ✓ اثر الإنفاق العام لزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ دور الضريبة في معاجة التضخم.
- ✓ دور الضريبة في تحقيق التوازن الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1- شعباني لطفي، **جباية المؤسسة دروس مع أسئلة و تمارين محلولة** ، دار page bleuse

2- محمد عباس محرزي,**اقتصاديات الجباية و الضرائب** ، دار هوما للنشر و التوزيع ، 2004

3- جهاد سعيد خصاونة ، **علم المالية العامة و التشريع الضريبي بين النظرية و التطبيق العملي**، الطبعة الأولى دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن عمان 2010

4- عبد الأمير شمس الدين، **الضرائب أسسها العالمية و تطبيقاتها العملية، (دراسة مقارنة)** الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1987.

5- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي ، **الضرائب على الدخل** ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن عمان، 2015 /1436 .

6- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي ، **الضرائب المباشرة** ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن عمان ، 1436/2015

7- بوعلام بوشاشي ، **الرسم على القيمة المضافة ، المعالجة المحاسبية على الرسم على القيمة المضافة** ، دار هومة للنشر و التوزيع ، 2004 .

8- بن عمارة منصور ،**إجراءات الرقابة المحاسبية و الجبائية** ، دار حومة للنشر و التوزيع،الجزائر .2011.

9- يونس أحمد البطريق ,**النظم الضريبية** ،الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2005.

10- سعدني حمدان اللحياتي ، **الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي** ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب الطبعة الأولى ، جدة المملكة العربية السعودية. 1417هـ 1997 م

11- محمد شيخي ، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات** ، الطبعة الأولى ، دار الحامد الجزائر، 2011 .

12- تومي صالح ، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين و مسائل محلولة** ، دار أسامة للطبع و النشر و التوزيع ، الجزائر.

ثانياً: البحوث الجامعية:

1- حنان بن عاتق ، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)** ، أطروحة دكتورا تخصص علوم اقتصادية ،جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2014/2013 .

2- محمد فلاح ، **السياسة الجبائية ، الاهداف و الادوات** ، اطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005- 2006 .

3- محمد لعلاوي، **دراسة تحليلية لقواعد تاسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر**،أطروحة دكتورا تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

4- عبد الهادي مختار، **الإصلاحات الجبائية و دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية**، أطروحة دكتوراه،علوم اقتصادية، تخصص تسيير، كلية علوم اقتصادية و تسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان2015/2016.

5- ذهبي ريمة، **الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2010)**, أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة2 2013-2012

6- شقروني عبد القادر، **إشكالية تحرير حساب رأسمال و أثرها على الاستقرار المالي في الدول النامية**، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة و مالية دولية، كلية علوم اقتصادية و علوم تجارية و علوم تسيير، جامعة ورقلة 2016 /2015 .

7- محمد شريف، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، مذكرة ماجيستير، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان ،2010-2009.

8- الشيخ اسماعيل طلبة، **السياسة الضريبية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني**، حالة موريتانيا، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.

9- مبروكة حجار، **اثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة**، مذكرة ماجيستير تخصص علوم تجارية، فرع استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2005-2006 .

10- بن شيخ عبد الرحمان، **اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في إطار العولمي الجديد**، مذكرة تخرج ماجستير تخصص تحليل اقتصادي كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2008-2009.

11- شهرزاد بن ساسي، **السياسة الجبائية ودورها في دعم الاستثمار**، مذكرة تخرج ماستر اكاديمي في العلوم القانونية والادارية تخصص قانون إداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012-2013 .

12- امينة غريسي، منال لعجال، **دور الضريبة في انعاش الاقتصاد الجزائري**، مذكرة تخرج ماستر اكاديمي، تخصص مالية ونقود كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة 2016.

13- فريد عطاب، **محاولة بناء نموذج للتنبؤ بالتكلفة الجبائية**، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة ،شعبة علوم تجارية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2014/2013 .

14- زليخة شعباني، **دور الامتيازات الجبائية في جذب الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2015**، مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016 .

15- بوخاري هشام، الوناس رشيد، **النظام الجمركي و مستقبله في ظل الانفتاح الاقتصادي**، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة – 2015/2014 .

16- إدريس مفاتيح، **دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة تخرج ماستر تخصص اقتصاد و تسيير بترولي كلية العوم اقتصادية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013/2012.

17- دليلة عامر، **تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي 2015/2014 .

18- ربيحة قبي، **الإئتمان المصرفي و أثره على الأستثمار الخاص في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013 .

ثالثاً: المقالات العلمية:

1- الحبيب زواوي، **الاستقرار المالي و البنوك الإسلامية**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصرة للبحوث و الاستفسارات و الخدمات التعليمية، الجزائر المجلد01، العدد16، 2010 .

2- مشتاق محمود السبعاوي، سلام أنور أحمد، بالجين فاتح سليمان، **الاستقرار المالي في ظل النظام المالي و المصرفي الإسلامي**، دراسة تحليلية لبعض من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية، العراق المجلد، العدد 2012 (2) العراق .

3- مصيطفى عبد اللطيف، **الوضعية النقدية، مؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، عدد 06 /2008 جامعة ورقلة 2008 .

4- يحي يوسفات، **عتبة التضخم و النمو الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث عدد 2012/11 جامعة أدرار الجزائر .

5- مهند بن عبد المالك السلمان، أحمد بن بكر البكر، **مفهوم الناتج المحلي، دراسة وصفية**، ورقة بحثية منشورة في إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي و . ع /3/16، فيفري 2016 .

6- محمد خالد المهايني، **الموازنة العامة للدولة في سورية الواقع و الأفاق**، مجلة جامعة دمشق – المجلد 16- العدد الأول كلية الاقتصاد، جامعة دمشق سوريا 2000 .

7- جمال لعمارة، **تطور فكرة و مفهوم الموازنة العامة للدولة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، كلية حقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة نوفمبر 2001 .

8- بوكساني رشيد، أ.مزيان أمينة، **الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد العاشر، ديسبمر 2011 .

9- أبو بكر بوسالم، رياض المزاودة، **أثار التحرير المالي على أستقرار النظام المالي و مستوى التنمية المالية** ، مجلة الدراسات المالية ، المحاسبة و إدارية ، العدد السادس ، ديسمبر2016.

10- د.أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه ورقة بحثية ضمن صندوق النقد العربي،2014 ، تاريخ الاطلاع : 2018/04/24

11- صندوق النقد العربي، **الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه** ، تاريخ الاطلاع ..

12- ياسمين أسامة أنور، **الاستقرار المالي العالمي التحريات و الأفاق في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية**، موقع الشاملة الاقتصادية،http://shamilaeconomy.blogspot.com/. تاريخ الإطلاع25/03/2018، 13:30

رابعا: التظاهرات العلمية

1- كمال رزيق، بوعلام رحمون، مداخلة بعنوان "**تقييم السياسة الجبائية في الجزائر**"، ملتقى وطني حول السياسة الجبائية في الجزائر في الألفية الثالثة جامعة سعد دحلب البليدة، 2003.

2- براق عيسى، تتويح محمد، سمير شراد، **دوافع الإصلاحات الضريبية في الجزائر و أهدافها** مداخلة في ملتقى دولي حول الإصلاح الجبائي و التنمية الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة 12 و 13 ماي 2014 .

3- حراق مصباح، دراجي عيسى، مداخلة بعنوان **النظام الضريبي الجزائري، نقاط ضعف مقترحات للتأهيل**، الملتقى العلمي الدولي الثاني، الإصلاح الجبائي، التنمية الاقتصادية في الجزائر –جامعة البليدة 2 يومي12 و13ماي 2014 .

خامسا : منشورات المؤسسات والجهات الحكومية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية ، **مشروع قانون المالية 2018** .

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الطابع 2018** .

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون التسجيل 2018.**

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **النظام الجبائي الجزائري 2018.**

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة**، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، **قانون الإجراءات الجبائية 2018** .

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، **قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2018** .

8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب ، **الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة ، 2018** .

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الرسوم على رسم الأعمال2018.**

10- التقارير السنوية لبنك الجزائر من الفترة 2000 – 2016

سادسا : المراجع باللغة الأجنبية

1-LES LIVRES

1- PHILIPPE COLIN ،GILLES GERVAISE ، MARTINE ROSSITTI، **FISCALITE ET ENTREPRISE** ، EDITION VUIBERT ، PARIS 1994 ، PAGE 02 .

2- DR MOHAMED ABBAS MAHERZI ،**INTRODUCTION A LA FISCALITE** ، EDITION ITCIS ، ALGER 2010 ، PAGE 16

3- DR BEN AMARA MANSOURE , BOUZNAD HOCINE : **LE DROIT FISCAL DES AFFAIRES EN ALGÉRIE** ، ELABORE SELON LES NORMES AIS/IFRS .EDITION HOUMA. ALGER 2012

4- M.MOHAMED BEN HADJ SAAD, **L'AUDIT FISCAL DANS LES PME PROPOSITION D'UNE DEMARCHE POUR L'EXPERT- COMPTABLE** ، Tunisie ،2009

سابعا : المواقع الالكترونية

1. http://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database
2. https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/brochures_ar/sf_2018.pdf 04
3. https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/brochures-fiscales/256-2014-05-29-08-48-18
4. https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/
5. https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/codes-fiscaux
6. http://shamilaeconomy.blogspot.com

الملاحق

الملحق رقم 01 : اختبار Breusch-Godfrey الارتباط الداني بين الأخطاء المتغير التابع التضخم

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.329220	Prob. F(1,7)	0.5841
Obs*R-squared	0.449189	Prob. Chi-Square(1)	0.5027

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/31/18 Time: 01:28
Sample: 2007 2016
Included observations: 10
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.005436	0.214586	0.025331	0.9805
DX1X2	-0.037682	0.685847	-0.054943	0.9577
RESID(-1)	-0.215532	0.375637	-0.573777	0.5841

R-squared	0.044919	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	-0.227961	S.D. dependent var	0.611388
S.E. of regression	0.677500	Akaike info criterion	2.302511
Sum squared resid	3.213044	Schwarz criterion	2.393286
Log likelihood	-8.512554	Hannan-Quinn criter.	2.202930
F-statistic	0.164610	Durbin-Watson stat	2.258927
Prob(F-statistic)	0.851414		

الملحق رقم 02: اختبار Breusch-Godfrey الارتباط الداني بين الأخطاء المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.546509	Prob. F(1,7)	0.1546
Obs*R-squared	2.667477	Prob. Chi-Square(1)	0.1024

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/31/18 Time: 01:34
Sample: 2007 2016
Included observations: 10
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.018499	0.027309	0.677400	0.5199
DX1X2	0.070548	0.090303	0.781235	0.4603
RESID(-1)	-0.971279	0.608655	-1.595779	0.1546

R-squared	0.266748	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.057247	S.D. dependent var	0.080480
S.E. of regression	0.078142	Akaike info criterion	-2.017243
Sum squared resid	0.042744	Schwarz criterion	-1.926468
Log likelihood	13.08622	Hannan-Quinn criter.	-2.116824
F-statistic	1.273255	Durbin-Watson stat	1.280767
Prob(F-statistic)	0.337588		

الملحق رقم 03: اختبار Breusch-Godfrey الارتباط الذاتي بين الأخطاء المتغير التابع الموازنة العامة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	5.125199	Prob. F(1,7)	0.0580
Obs*R-squared	4.226899	Prob. Chi-Square(1)	0.0398

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/31/18 Time: 01:36
Sample: 2007 2016
Included observations: 10
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.009630	3.407315	-0.002826	0.9978
DX1X2	-4.478210	11.02962	-0.406017	0.6969
RESID(-1)	-0.660955	0.291955	-2.263890	0.0580

R-squared	0.422690	Mean dependent var	-7.77E-16
Adjusted R-squared	0.257744	S.D. dependent var	12.49876
S.E. of regression	10.76821	Akaike info criterion	7.834399
Sum squared resid	811.6810	Schwarz criterion	7.925175
Log likelihood	-36.17200	Hannan-Quinn criter.	7.734819
F-statistic	2.562599	Durbin-Watson stat	2.311608
Prob(F-statistic)	0.146195		

الملحق رقم 04: جدول فيشر

ν_2	$\nu_1 = 1$		$\nu_1 = 2$		$\nu_1 = 3$		$\nu_1 = 4$		$\nu_1 = 5$	
	0,05	0,01	0,05	0,01	0,05	0,01	0,05	0,01	0,05	0,01
1	161,4	4052	199,5	4999	215,7	5403	224,6	5625	230,2	5764
2	18,51	98,49	19,00	99,00	19,16	99,17	19,25	99,25	19,30	99,30
3	10,13	34,12	9,55	30,81	9,28	29,46	9,12	28,71	9,01	28,24
4	7,71	21,20	6,94	18,00	6,59	16,69	6,39	15,98	6,26	15,52
5	6,61	16,26	5,79	13,27	5,41	12,06	5,19	11,39	5,05	10,97
6	5,99	13,74	5,14	10,91	4,76	9,78	4,53	9,15	4,39	8,75
7	5,59	12,25	4,74	9,55	4,35	8,45	4,12	7,85	3,97	7,45
8	5,32	11,26	4,46	8,65	4,07	7,59	3,84	7,01	3,69	6,63
9	5,12	10,56	4,26	8,02	3,86	6,99	3,63	6,42	3,48	6,06
10	4,96	10,04	4,10	7,56	3,71	6,55	3,48	5,99	3,33	5,64
11	4,84	9,65	3,98	7,20	3,59	6,22	3,36	5,67	3,20	5,32
12	4,75	9,33	3,88	6,93	3,49	5,95	3,26	5,41	3,11	5,06
13	4,67	9,07	3,80	6,70	3,41	5,74	3,18	5,20	3,02	4,86
14	4,60	8,86	3,74	6,51	3,34	5,56	3,11	5,03	2,96	4,69

الملحق رقم 05: جدول ستودنت

ν	0,90	0,80	0,70	0,60	0,50	0,40	0,30	0,20	0,10	0,05	0,02	0,01
1	0,158	0,325	0,510	0,727	1,000	1,376	1,963	3,078	6,314	12,706	31,821	63,657
2	0,142	0,289	0,445	0,617	0,816	1,061	1,386	1,886	2,920	4,303	6,965	9,925
3	0,137	0,277	0,424	0,584	0,765	0,978	1,250	1,638	2,353	3,182	4,541	5,841
4	0,134	0,271	0,414	0,569	0,741	0,941	1,190	1,533	2,132	2,776	3,747	4,604
5	0,132	0,267	0,408	0,559	0,727	0,920	1,156	1,476	2,015	2,571	3,365	4,032
6	0,131	0,265	0,404	0,553	0,718	0,906	1,134	1,440	1,943	2,447	3,143	3,707
7	0,130	0,263	0,402	0,549	0,711	0,896	1,119	1,415	1,895	2,365	2,998	3,499
8	0,130	0,262	0,399	0,546	0,706	0,889	1,108	1,397	1,860	2,306	2,896	3,355
9	0,129	0,261	0,398	0,543	0,703	0,883	1,100	1,383	1,833	2,262	2,821	3,250
10	0,129	0,260	0,397	0,542	0,700	0,879	1,093	1,372	1,812	2,228	2,764	3,169
11	0,129	0,260	0,396	0,540	0,697	0,876	1,088	1,363	1,796	2,201	2,718	3,106
12	0,128	0,259	0,395	0,539	0,695	0,873	1,083	1,356	1,782	2,179	2,681	3,055
13	0,128	0,259	0,394	0,538	0,694	0,870	1,079	1,350	1,771	2,160	2,650	3,012
14	0,128	0,258	0,393	0,537	0,692	0,868	1,076	1,345	1,761	2,145	2,624	2,977
15	0,128	0,258	0,393	0,536	0,691	0,866	1,074	1,341	1,753	2,131	2,602	2,947